مجلة بحوث
كلية الآداب

البحث (٩)
مَجَالَاتُ الإِضْمَارِ فِى الْكِتَابِ
وخصائصُ المضمرِ ومحلّهُ

إعداد

د / حصّة بنت بن مبارك الرَشود

السنة ٢٨ العدد (١١١) اكتوبر ٢٠١٧م

http : // Art.menofia . edu. eg *** E- mail: rifa2012@ Gmail.com

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مَجَالَاتُ الإِضْمَارِ فِي الكِتَابِ، وخصائصُ المضمرِ ومحلّهُ

د. حصّة بنت زيد بن مبارك الرّشود

المُلَخَّص

هَذَا البحثُ، وهو مجالاتُ الإضمارِ في الكتابِ وخصائصُ المضمرِ ومحلّهُ، والمقصودُ بالكتابِ كتابُ سيبويهِ، والمجالاتُ هي مَا يكونُ فيها الإضمارُ، وَهيَ الأصنافُ التي تُضمرُ، تناولَ البحثُ حديثَ سيبويهِ عنها، وحُكمَ إضمارِهَا، وخصائصَ المضمرِ، ومحالّهُ من التّركيبِ، استقراءً وتصنيفًا؛ إذْ الغرضُ إبرازُ فكرةِ سيبويهِ عن الإضمارِ، وأنّ الإضمارَ عندَ سيبويهِ ليسَ الحذفَ، فهذَا البحثُ دعمٌ لبحثٍ سابقٍ، هو: مصطلحِ الإضمارِ عندَ سيبويهِ، حيثُ أثبتَ بنصوصِ سيبويهِ أنَّ الإضمارَ فِي الكتابِ غيرُ الحذفِ، وأكدَ هَذا البحثُ تلكَ النتيجةَ، كما أثبت استقراءً في الكتابِ أنَّ مجالاتِ الإضمارِ هيَ أصنافُ الكَلِمِ التّي لا تظهرُ من أركانِ التَّركيبِ النَّحويِّ، بُني عَليهَا، وفيهِ أثَّرتْ لفظًا ومعنىً، مِن أفعالٍ وأسماءٍ، وأدواتٍ، والضّمائرُ التّي سمّاها سيبويهِ الإضمارَ.

الكلمات المفتاحيّة: الإضمار، مجالات، أسماء، أفعال، أدوات، الضمائر، خصائص.

المقدّمة

الحمدُ للهِ ربِّ العَالَمينَ، الهَادِي عِبادَهُ الصَّالِحِين إِلَى خَيرِ دُروبِ السّالِكِين، والصَّلاةُ وَالسَّلامُ عَلى خَيرِ الوَرَى أَجْمَعِين! وَآلِهِ وَصَحْبِهِ وَمَنْ تَبِعَهُ بِإِحْسَانٍ إِلَى يَومِ الدِّينِ !.

وبعدُ : قَادَنِي عَمَلِي فِي بَحثٍ: مَصْطَلَحِ الإضمارِ عندَ سِيبويهِ ، إِلَى هَذَا البحثِ، وهُوَ: مَجَالَاتُ الإِضْمَارِ فِي الكِتَابِ، وَإِلَى أَبحاثٍ أُخَرَ، بعضها تتّصل بهذين، كأَسبابِ الإضمارِ وَأَغْراضِهِ فِي الكتابِ، وَهُمَا بَحثَانِ وَثِيقَا الصِّلةِ بِبحثِ مصطلحِ الإضمارِ، فَرَأيتُ أَنْ أعملَ فِيهِمَا وأُنجزَهُمَا إتمامًا لِلفائدةِ، **فأهميّةُ** هذَا البحثِ تنبعُ منْ موضوعِهِ وميدانِهِ فهُوَ يبحثُ فِي مَجَالَاتِ الإضمارِ، وخصائصِ المضمرِ، ومحلِّهِ، وميدانُهُ الكتابُ، الذي مازالَ بكرًا، لم تستهلكْهُ أقلامُ الباحثينَ، ولمْ تستنزفْهُ عقولُ المدلجينَ، كَما أنّهُ وثيقُ الصِّلةِ ببحثِ مصطلحِ الإضمارِ عندَ سيبويهِ، يؤكدُهُ ويصدِّقُ نتائجَهُ. ومَقصودي بمجالاتِ الإضمارِ في الكتابِ هو كلُّ مَا جعلَهُ سيبويهِ مُضمرًا، أيْ مستترًا غيرَ ظَاهرٍ في التّركيبِ، معَ الضَّمائرِ، وعبّرَ عنهُ سيبويهِ في كتابِهِ بلفظِ الإضمارِ ومشتقّاتِهِ، وهيَ كما وردتْ في الكتابِ ـ الأصنافُ الّتي تُضمرُ في التَّركيبِ النَّحويِّ، والضّمائرُ، الّتي سمَّاهَا سيبويهِ في كتابِهِ الإضمارَ، وتناولَ البحثُ كذلكِ ، حكمَ الإضمارِ، وخصائصَ المضمرِ، ومحلَّهُ من التّركيبِ. وسَلكتُ فِي هذا البحثِ **منهجَ الاستقراءِ والتّصنيفِ والتحليلِ، فتتبّعتُ مساقطَهُ في الكتابِ فجمعتُ شاردَهُ،**

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وضممتُهُ إلى واردِهِ، وصنّفتُها، وقرنتُ النّظيرَ إلى النّظيرِ، ولأنّ هذا البحثَ ينطلقُ من نصوصِ سيبويهِ لتفسيرِها ودرسِها، فقد اقتضى ذلكَ نقلَ كثيرٍ مِن نصوصِ سيبويهِ للاستدلالِ بها تارةً، وللشّرحِ ثانيةً، فلا يأخذنَّ أحدٌ عليَّ كثرةَ النُّصوصِ الواردةِ، فطبيعةُ البحثِ أملَتْ ذلكَ، ولابُدّ من الاستجابةِ، فمنها انطلقَ وإليها يؤولُ، استنطاقًا لمقصودِهِ، وتهذيبًا لمرادِهِ، واستخلاصًا للقواعدِ.حاولتُ عرضَ ذلكَ في أسلوبٍ سهلٍ قريبٍ. فاستقامتْ مجالاتُ الإضمارِ في خمسةِ مباحثَ، شكّلتْ مجالاتُ الإضمارِ الأربعةِ المباحثَ الأربعةِ الأولى، وهي: المبحثُ الأول: مجالُ الضّمائرِ بأنواعِها، والثاني: مجالُ الأفعالِ بأنواعِها، والثالث: مجالُ الأسماءِ، والرّابع: مجالُ الأدواتِ العاملةِ، والمبحثُ الخامسُ: جعلته في خصائصِ المضمرِ، ومحلّهُ من التّركيبِ. واقتضتْ دراسةُ هذهِ المباحثِ الخمسةِ نقلَ كثيرٍ من نصوصِ الكتابِ معَ حرصي الشّديدِ على الاختصارِ - لِتبيينِ وجهةِ نظرِهِ، وتوضيحِ فكرتِهِ، ولمّا كانَ البحثُ في الكتابِ اقتضى ذلكَ عدمَ الاحتفالِ بنقلِ أقوالِ غيرِهِ من النُّحاةِ، إلّا إنْ اقتضى المقامُ ذلكَ، وختمتُ البحثَ بأهمّ مَا حوتْهُ عَيْبَتِي منْ نتائجِ الدّراسة، ومن أهمّ ما تأكّدَ لي ما توصّلَ إليهِ بحثُ مصطلحِ الإضمارِ عندَ سيبويهِ؛ وهو أنّ الإضمارَ عندَ سيبويهِ ليسَ الحذفَ، بل هُو مَا لمْ يَظهرْ من أركانِ التّركيبِ النّحويّ والأدواتُ المؤثرةُ فيهِ لفظًا ومعنىً بالإضافةِ إلى الضّمائرِ، وما عدا هذه الأنواعِ فليسَ بمضمرٍ، ومنها أنّ إضمارَ الأفعالِ عندَ نوعانِ: إضمارٌ جائزٌ، وهو ما عبّر عنه بالمستعملِ إظهارُه، وواجبٌ، وهو ما عبّر عنهُ بغيرِ المستعملِ إظهارُه، ومنها ذكرُه إضمارَ المبتدأِ والخبرِ دونَ أنْ يحددَ نوعَ الإضمارِ إلّا في موضعٍ واحدٍ لكُلٍّ منهما، ومنها أنّ عدمَ اتّصالِ ضميرِ النّصبِ بكانَ وليسَ؛ لقلّةِ ورودِهِ عنِ العربِ، والقياسُ عليهِ جائزٌ... . وفي الخاتمةِ مزيدٌ لمستزيدٍ من جنىً شهيٍّ من ثمارِ الرّحلةِ المباركةِ في الكتابِ ممّا هو حريٌّ بالنّظرِ إليهِ. وقبلَ ثَني القلمِ، ورفعِ الصّحيفةِ أسألُ اللهَ الإخلاصَ لَهُ سبحانَهُ والقبولَ، وأنْ ينفعَ بهذَا البحثَ العربيةَ وأهلَها والكتابَ ومحبيهِ.!

و الحمدُ للهِ الذي هدى ويسّرَ وأعانَ حمدًا يليقُ بجلالهِ وعظيمِ سلطانِهِ، وصلّى اللهُ وسلّمَ على رسولِهِ الكريمِ وآلهِ وصحبِهِ وتابعيهِ.!

وكتبته أمّ عمر
د. حصّة بنت زيد بن مبارك الرّشود
الأستاذ المشارك في قسم اللغة والنّحو والصّرف بكلّيّة اللغة العربيّة وأدابها
جامعة أمّ القرى
مكّة البلد الأمين .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في بحثِ مصطلح الإضمار [1]قَرّر أنّ سيبويه - رحمه الله !- استعمَلَ لفظَ الإضمارِ فيما دلّ على الخفاءِ والاستتارِ وعدمِ الظّهورِ مع إرادةِ اللفظِ المضمرِ وبناءِ التّركيبِ عليه، حيثُ تقومُ العلائقُ اللفظيّةُ والمعنويّةُ بينَ أجزاءِ التّركيبِ على الاعتدادِ بهذا اللفظِ غيرِ الظّاهرِ، واعتبارِهِ، وإنّما تَوارَى فلم يَظهرْ فيه؛ إيجازًا واختصارًا واكتفاءً بدلالةِ الحالِ والمشاهدةِ والسّياقِ والعلمِ بحقيقةِ بناء التّركيبِ الأساسِ في ذهنِ المتكلّمِ والمخاطبِ ووُضُوحِه. وتأكّدَ لَنا أنّ مُصطلحَ الإضمارِ عندَ سِيبويهِ هُوَ (الضّمائرُ، وَمَا لمْ يَظهرْ مِن أركانِ التّركيبِ النّحويّ، مِن أَسْماءٍ وَأَفعالٍ، وَالأَدَواتُ المُؤَثِّرةُ فِي مَعنَى التّركيبِ ولفظِهِ، بُنِيَ عليهنّ التركيبُ وقُصِدَ لَفظُهنّ).

وتعبيرُ سِيبويهِ عَنْ بَعضِ الكلمِ ومَا لمْ يظهرْ من أجزاءِ التّركيبِ النّحْوي الأساسِ (العمدِ)وغيرِ الأساسِ، وَمَا لمْ يَظهرْ منْ بعضِ أجزاءِ الكلمةِ المفردةِ؛ كانَ على ثلاثةِ أضربٍ:

الضّربُ الأوّلُ: أبوابٌ استعملَ مَعها لفظَ الإضمارِ ومشتقاتِهِ مقرونًا أو مقيّدًا بحرفِ الجرِّ كثيرًا، ورادفَهُ أو عَاقبَهُ بلفظِ الحذفِ أحيانًا، وهذَا في أبوابِ الفعلِ وعملِهِ والمبتدَأ وخبرِهِ والنّواسخِ ومعمولاتِهَا .

الضّربُ الثّاني: أبوابٌ استعملَ فيها لفظَ الإضمارِ ومشتقاتِهِ وعَلامةَ الإضمارِ فَقَط، وهَذا في أبوابِ الضّمائرِ مُتّصلةً ومنفصلةً، ظاهرةً ومستترةً، وأنْ المصدريّةِ، ولم يُرادفْ بينَهُ وبينَ الحذفِ، بلْ هَذا الضّربُ سمّاهُ الإضمارَ دونَ قَيدٍ .

الضّربُ الثّالِثُ: أبوابٌ استعملَ معها لفظَ الحذفِ فقطْ ولم يستعملْ لفظَ الإضمارِ، وهيَ أبوابُ حذْفِ حروفِ المباني في الكلمةِ المفردةِ، أو ما نُزّلَ منزلةَ الحرفِ من الكلمةِ .

وهذا الضّربُ سيكونُ خارجَ دراستي هَذهِ؛ إذْ موضوعُنَا عنْ مجالاتِ الإضمارِ في الكتابِ التي تتصلُ بمصطلحِ الإضمارِ.

فحديثُنَا في هذا البحثِ في الضّربينِ الأوّلِ والثّانِي؛ لأنّ مجالاتِ الإضمارِ في الكتابِ فيهما. الضّربُ الأوّلُ: الضّمائرُ أو ما سمّاهُ سيبويهِ الإضمارَ، بارزةً ومستترةً متصلةً ومنفصلةً .

والضربُ الثّاني: ما لم يَظهرْ مِنْ أَركانِ التّركيبِ النّحْوي، أو ما لم يُصرَّحْ بهِ منْهُ، أفعالاً كانت، أو أسماءً، أو أدواتٍ. وحديثُ سيبويهِ عنْ إضمارِ هَذهِ الأَصنافِ في كتابِهِ باستفاضةٍ حينًا وبإيجازٍ حينًا آخر، وبيّن سببَ الإضمارِ، وجعلَهُ لكثرةِ الاستعمالِ، أو لوجودِ ما ينوبُ عنهُ، كما سيتّضحُ في الحديثِ عنِ المجالاتِ الثّلاثةِ الأخيرةِ. وقدْ أفاضَ النّحاةُ في الحديثِ عن ذلكَ، ولكنّهم تخلّوا عن لفظِ سيبويهِ - الإضمارِ - واتخذوا لفظَ الحذفِ، واشترطُوا لذلكَ شرطينِ، الأولُ وجودُ قرينةٍ تدلُّ عَلى تعيينِ المضمرِ، والثّاني: وجودُ السّادِّ أو النّائبِ أوِ

(1) المنشور في مجلة جامعة أمّ القرى لعلوم اللغات وآدابها العدد.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العوضِ عنِ المضمرِ [٢].وحديثُ النحاةِ في هذا البحثِ لن أقفَ عندهُ كثيرًا؛ لأنّ الشكّ
سيبويهِ وكتابِهِ، وسأشيرُ إلى مقالاتِهم إشارةً موجزةً بعدَ كلِّ مجالٍ؛ لإكمالِ صورتِهِ بإذنِ اللهِ

الدّراساتُ السّابقةُ:

حسب علمي لم يتناول أحدٌ من الباحثين مجالاتِ الإضمارِ في الكتابِ، ولكن وجدت دراسات في الحذف والتقدير، ككتاب الدكتور علي أبو المكارم الحذف والتقدير في النحو العربي، وكتاب الدكتور طاهر حمودة ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي. تحدّث أبو المكارم عن الحذف والتقدير في الباب الثاني من كتابه فبدأ بتعريفهما والمقارنة بينهما وبين المصطلحات المقاربة لهما كالإضمار والتأويل والاتساع، ثمّ تناول أنواع الحذف. وعمله يختلف عن عملي من جهتين، الأولى: أنّ دراسته في الحذف والتّقدير، وبحثي في مجالات الإضمار في الكتاب خاصّة، ومجالات الإضمار في الكتاب أخصّ من الحذف في النحو، كما أن الإضمار في الكتاب غير الحذف وإن جعلهما النحاة فيما بعد مترادفين.
الثّانيّة: أنّ دراسته تناولت أنواع الحذف والتّقدير في النّحو العربيّ بعامّة معتمدًا في بيانها على كتب النحاة بعد سيبويه بقرون كابن يعيش وابن هشام وشرّاح المغني في المقام الأول، ثمّ الفارسيّ وتلميذه ابن جني دون ذلك. وبحثي يدرس مجالات الإضمار في كتاب سيبويه خاصّة.

وتحدّث الدكتور طاهر حمودة في الفصل الخامس من كتابه السّالف الذكر عن أنواع الحذف ومواضعه وقسّمه إلى نوعين رئيسين: الأول: حذف يتّصل بالصيغ حيث يحذف حرف أو أكثر من أحرف الكلمة، أو تحذف الحركة التي هي جزء من حرف المدّ. والثاني: يتّصل بالتّركيب حيث يحذف عنصر أو أكثر من عناصر الجملة، فتناول حذف الأسماء و الأفعال والحروف والجمل، وهي مجالات الإضمار في كتاب سيبويه ولكنه تحدث عنها في النحو العربي بعامة وما جاء عند النحاة غير سيبويه – كما فعل أبو المكارم– وزاد على ذلك بمقارنته بما لدى التحويليين. أما النوع الأول فقد عبّر عنه سيبويه بالحذف فحسب وهو خارج عن دراستي؛ لأنه حذف وليس بإضمار. وأمّا الثّاني فيلتقي مع بحثي إذ مجالات الإضمار في الكتاب هي ما يعبّر عنه النحاة بأنواع الحذف، إذ لم يفرقوا بين المصطلحين كما فعل سيبويه، والنحاة لم يتحدثوا عن الإضمار مطلقا، كما لم يتحدثوا عن مجالاته في الكتاب، وحديثي في بحثي عن مجالات الإضمار في الكتاب خاصة، وحديثه هو وأبي المكارم عن أنواع الحذف في النّحو من خلال كتب النحويين بعد سيبويه.

(٢) الوجوب في النحو ١٨٤،وينظر: الخصائص٢/ ٣٦٠، شرح المفصل١/ ٩٠، ١٠٤، ١٠٥، شرح الرضي١/٢٧٥، ٢٧٨، ٢٨٤، مغني اللبيب٢/ ٥٥٨، ٦٠٢، ٦١٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وقدْ سمّاهُ سيبويهِ الإضمارَ دونَ قَيدٍ فقالَ معددًا أنواعَ المعرفةِ: "المعرفةُ خمسةُ أشياءَ: الأسماءُ التي هيَ أعلامٌ خاصةٌ، والمضافُ إلى المعرفةِ، إذا لم تُرِدْ معنى التّنوينِ، والألفُ واللامُ، والأسماءُ المبهمةُ، والإضمارُ..."(٣) ثم ذَكَرَ أنواعَ الضّمائرِ معدّدًا علاماتِ كلِّ نوعٍ، فَبَدأَ بِضميرِ الغائبِ المرفوعِ، ثمّ الغائبِ المنصوبِ، ثُمَّ ضمائرِ الرَّفعِ المنفصلةِ، ثُمَّ المتّصلةِ المتحرّكةِ. وجعلَ الضّميرَ الكلمةَ كاملةً، الضميرَ وما زِيْدَ عليهِ مِنْ حروفٍ(٤)، يقولُ: "... والتّاء التي في فعلتُ وفعلتَ وفعلتِ ، وما زِيدَ على التّاءِ، نحو قولِكَ: فعلتُما وفعلتُم وفعلتُنّ."(٥) ثُمَّ تحدّثَ عن واوِ الجماعةِ، فَنَاءِ الدَّالّةِ على الفاعلينَ، فنونِ الإناثِ، وجعلَ كلَّ ما سبقَ مِنَ الإضمارِ الذي لَهُ عَلامةٌ، ثُمَّ تَحدَّثَ عنِ الإضمارِ الذي ليسَ لَهُ علامةٌ، ويقصدُ بِهِ الضَّميرَ المستترِ في الفعلِ، وذَكرَ بعدَهُ ألفَ الاثنينِ، ثُمَّ ضمائرَ النَّصبِ المتَّصلةَ، ثُمَّ ضمائرَ الجرِّ، كَمَا ذَكرَ مَا يشتركانِ فيهِ. ويَلفتُ النَّظرَ عَدُّ سيبويهِ ألفَ الاثنينِ من الضَّمائرِ التي ليسَ لها عَلامةٌ ظاهرةٌ، وأَتْبَعَهُ بِضمائرِ النَّصبِ والجرِّ، وجعلَ الضّميرَ الكلمةَ كاملةً، إذْ جعلَ منهنَّ ما اتَّصلَ بهنَّ مِن زوائدَ (٦)... فهلْ سيبويهِ يجعلُ ألفَ الاثنينِ وما بعدَهَا ممَّا ليسَ لَهُ علامةٌ ؟ الحقيقةُ أنَّ سيبويهِ قدْ ذكرَ في أوَّلِ الكتابِ مَا يَقطعُ أنَّ ألفَ الاثنينِ علامةُ إضمارٍ حيثُ قالَ: "ولم يكونُوا لِيَحْذِفُوا الألفَ لأنَّهَا علامةُ إضمارٍ... "(٧).هذا مِن جهةٍ، ومِن جهةٍ أخرى لعلَّ سيبويهِ–واللهُ أعلمُ– لا يقصدُ أنّ ألفَ الاثنينِ وما بعدَها ممَّا ليسِ لهُ عَلامةٌ، بلْ هو من الإضمارِ الذي لَهُ علامةٌ، ولَكنّهُ حينَ ذكرَ ضمائرَ الرَّفعِ التي لهَا علامةٌ ذكرَ بعدَهَا مباشرةً ضمائرَ الرَّفعِ التي ليسَ لَها عَلامةٌ–المستترة–ثُمَّ استمرَّ في ذِكْرِ باقي الضَّمائرِ التي لم يَذكرهَا من قبلُ، ومنها ألفُ الاثنينِ، ثُمَّ ضمائرُ النَّصبِ والجَرِّ بعدَ أنْ انْتَهَى مِنْ ذِكْرِ ضمائرِ الرَّفعِ البارزةِ والمستترةِ .

وبالنَّصِّ السّابقِ وأمثالِهِ منْ كلامِ سِيبويهِ، وبما ذكرتُ من تعليلٍ يزولُ اللّبسُ الذي قدْ يعلقُ بذهنِ القارئِ أوَّلَ وَهْلةٍ، ويتأَكَّدُ أنَّ مَقصودَهُ مِنَ الإضمارِ بِلا علامةٍ خاصٌّ بالضَّمائرِ المستترةِ، وبعدَ هذا الموجزِ جعلَ لِكلِّ نوعٍ مِن الضَّمائرِ أبوابًا خاصّةً بهِ، فجعلَ لضمائرِ الرَّفعِ بابينِ:

---

(٣) الكتاب ٢/٥ ، ٦ .
(٤) ينظر حديث الرضي عن الضمائر، وضعها وأصولها وما زيد عليها من حروف في: شرح الرضي على الكافية٢/٤١١–٤٢٥، و ينظر أيضا: المقدمة الكافية٢ / ٦٧٩–٦٦٩٠ ، شرح التسهيل ١/ ١٢٠–١٣٤
(٥) الكتاب ٢ / ٦ .
(٦) السابق ٢ / ٦
(٧) السابق ١/١٩،وينظر ص ٢٥،٢٧،٢٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأوّلُ: بابُ علاماتِ المضمرينَ المرفوعينَ، وجعلَهُ في بيانِ ضمائرِ الرّفعِ الظّاهرةِ متّصلةً ومنفصلةً، فبدأ بالمتكلّمِ المفردِ، ثمّ الجمعِ متّصلاً ومنفصلاً، ثمّ المخاطبِ مفردًا ومثنّى وجمعًا، متّصلاً ومنفصلاً، مذكرًا ومؤنثًا، ثمّ المحدَّثِ عنهُ (الغائبِ) مفردًا ومثنّى وجمعًا، متّصلاً ومنفصلاً، مذكرًا ومؤنّثًا، وبعدَ كلّ نوعٍ يُبيّنُ أنّ المنفصلَ لا يقعُ موقعَ المتّصلِ أو المستترِ؛ وإنّما لم تقع المنفصلةُ موقعَ المتّصلةِ والمستترةِ؛ لأنّهم استغنوا بالمتّصلةِ (الذي لهُ علامةٌ) والمستترةِ (الذي ليسَ لهُ علامةٌ) عنِ المنفصلةِ في ذلكَ المحلّ، يقولُ سيبويهِ مبيّنًا ذلكَ: "فأنَا وأنتَ ونحنُ، وأنتمَا وأنتمْ وأنتنَّ، وهُوَ وهِيَ وهمَا وهمْ وهنَّ لا يقعُ شيءٌ منها في موضعِ شيءٍ منِ العلاماتِ ممّا ذكرنَا ولا في موضعِ المضمرِ الذي لا علامةَ لَهُ، لأنّهم استغنُوا بِهذا فأسقطوا ذلكَ"(٨).

والثّاني: بَابُ استعمالِهِمْ عَلامةَ الإضمارِ الّذي لَا يَقعُ مَوقعَ مَا يُضمرُ في الفعلِ إذا لمْ يقعْ موقعَهُ، ويقصدُ بهِ: مواقعَ استعمالِ ضمائرِ الرّفعِ المنفصلةِ، حيثُ تقعُ هذه الضّمائرُ في مواقعَ يتعذرُ فيهَا وقوعُ الضّميرِ المتّصلِ بالفعلِ أو المستترِ فيهِ، إذا لم تقعْ المنفصلةُ موقعَ المتّصلةِ (أيْ لمْ تلِ عواملَها)، فذكرَ تسعةَ مواقعَ، وهيَ على ترتيبِ سِيبويهِ:

١- كيفَ أنتَ؟ وأينَ هُوَ؟ فكيفَ، وأينَ.
٢- نحنُ وأنتمْ ذاهبون .
٣- جاءَ عبدُ اللهِ وأنتَ.
٤- فيهَا أنتُم.
٥- فِيهَا هُمْ قِيَامًا.
٦- أمَّا الخبيثُ فأنتَ، وأمَّا العاقلُ فَهُو .
٧- كُنَّا وأنتمْ ذاهبينَ.
٨- ومثلُ ذلكَ أَهُوَ هُوَ. وقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: ﴿كَأَنَّهُ هُو وَأُوتِيْنَا العِلمَ﴾.
٩- ما جاءَ إلّا أَنَا.
١٠- وكذلكَ هَا أَنَا ذَا، وهَا نحنُ أولاءِ، وهَا هُو ذَاكَ، وهَا هُما ذَانِكَ، وهَا هُمْ أُولئكَ، وهَا أنتَ ذَا، وهَا أنتمَا ذَانِ، وهَا أنتمْ أُولاءِ، وهَا أنتنّ أُولاءِ، وهَا هُنَّ أُولئكَ.

ثمّ عقّبَ - عليه رحمة الله!- على هذهِ الاستعمالاتِ بقولِهِ: "وإنمّا استعملتْ هذهِ الحروفُ هُنا؛ لأنّكَ لا تقدرُ على شيءٍ من الحروفِ التي تكونُ علامةً في الفعلِ، ولا عَلى الإضمارِ

(٨) الكتاب٢/٣٥١-٣٥٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الذي في فعلَ"[٩]. فالتي تكونُ علامةً في الفعلِ، هي الضّمائرُ المتّصلةُ، والإضمارِ الذي في فعلَ هي الضّمائرُ المستترةُ؛ وسببُ عدمِ القدرةِ على هذينِ النّوعينِ مِنَ الضّمائرِ؛ لِأنّهمَا لا يستقلّانِ بأنفسِهمَا، ولا يَنفصلانِ عَن العاملِ، ولَا يتقدّمان عَليه، أو لِأنّهمَا لَا يتّصلان بِالكلمةِ التي قبلَها، ولا يستتران فيهَا؛ لِكونِها اسمًا جامدًا، أو ضميرًا، أو حرفًا لا تتّصلُ به الضّمائرُ، أو فعلاً رفعَ الظّاهرَ، أو لتقدُّمِهِ، أو لوقوعِهِ بعدَ حرف، كحرفي العطف والاستثناء. يقول أبو سعيد السّيرافي بعد إيراد مواضع انفصال الضّمائر التي ذكرها سيبويه: " قد بيّنا أنّ الضّميرَ المنفصلَ هو الذي لا يلي عاملًا، ولا يتّصلُ به، إمّا أن يكونَ معرّى من عاملٍ لفظيٍّ، أو يكون مقدّمًا على عاملِهِ، أو مفصولاً بينَهُ وبينَهُ بحرفِ استثناءٍ أو حرفِ عطفٍ، أو بشيءٍ يفصلُ بينَهُ وبينَ عاملِهِ فصلاً لازمًا. "[١٠]، وبعد هذا الإجمالِ لمواضعِ الانفصالِ أخذَ يفصّلُ لكلِّ موضعٍ ذكرَهُ سيبويهِ سببَ انفصالِ الضّميرِ فيه[١١].

ثم تحدّثَ سيبويهِ عن ضمائرِ النّصبِ في أربعةِ أبوابٍ:

الأولِ: **في علاماتِ ضمائرِ النّصبِ وسمّاهُ: (بابَ علامةِ المضمرينِ المنصوبينِ)**[١٢]، وفيه بيّنَ أنّ ضميرَ النّصبِ المنفصل (إيّا) يستعملُ إذَا لمْ تقدرْ على ضمّائرِ النّصبِ المتّصلةِ، والمتّصلةُ هي: "(الكافُ) التي في رأيتُكَ، و(كُمَا) التي في رَأيتُكمَا، و(كُمْ) التي في رأيتكُمْ، و(كُنَّ) التي في رأيتكُنَّ، و(الهاءُ) التي في رأيتُه، و(الهاءُ) التي في رأيتُهَا، و(هُما) التي في رأيتُهَما، و(هُم) التي في رأيتهُم، و(هنَّ) التي في رأيتُهُن، و(نِي) التي في رأيتُني، و(نَا) التي في رأيتُنَا"[١٣]. فهذه الضمائرُ المتّصلةُ لا تستعملُ (إيّا) محلّها إلّا إذا تعذّرَ اتصالُها بالعاملِ. يقولُ أبو سعيدٍ السّيرافيُّ: " هذه الضّمائرُ المنصوبةُ المتّصلةُ التي ذكرَها سيبويهِ لا يجوزُ استعمالُ (إيّا) مكانَها؛ لأنّ (إيّا) منفصلٌ، وإنّما تستعملُ (إيّا) في الموضعِ الذي لا يقعُ فيه المتّصلُ. "[١٤] ويُلحظُ من كلامِ سيبويهِ أنّهُ جعلَ الضميرَ الكلمةَ كاملةً.

وفي **البابِ الثّاني تحدّثَ سيبويهِ عن مواقعِ استعمالِ (إيّا) وسمّاهُ: (بابَ استعمالِهم (إيّا) إذَا لمْ تقعْ مواقعَ الحروفِ التي ذكرنَا)**، فعدَّ منهَا:

١- مواضعُ انفصالِ ضميرِ النّصبِ وجوبًا في مثلِ: "إيّاكَ رأيتُ، وإيّاكَ أعني، فإنّما استعلمتَ إيّاكَ هَهُنا من قِبلَ أنّكَ لا تقدرُ على الكافِ. وقالَ اللهُ عزَّ وجلَّ: "﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى

---

(٩) الكتاب٢/٣٥٣ .
(١٠) شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٠٨ ، وينظر المقتضب للمبرد ١/ ٣٩٦، والأصول لابن السراج ٢/ ١١٧.
(١١) شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٠٨- ١١٢ .
(١٢) الكتاب ٢/٣٥٥
(١٣) السابق .
(١٤) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١١٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ من قِبَلَ أنَّكَ لا تقدرُ عَلى (كُمْ) هَهُنا. وتقولُ: إنّي وإيَّاكَ منطلقانِ، لأنَّكَ لا تقدرُ على الكافِ. ونظيرُ ذلكَ قولُهُ تَعالى جدَّهُ: "﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِيَّاهُ﴾ لظهورِ قَدرتَ على الهاءِ التي في رأيتُهُ لم تقلْ إيَّاهُ..." (١٥)؛ لِتقدّمِ الضَّميرِ عَلى عاملِهِ في الأولِ، ولِفصلِ حرفِ العطفِ الواوِ بينَ الضَّميرِ والعاملِ، وعدمِ وجودِ مَا يتّصلُ بِهِ الضَّميرُ بعدَ العاطفِ في الثّاني، ولِوقوعِهِ بعدَ إلَّا في الأَخيرِ .

٢- ومنها انتصابُ الضّميرِ المتقدّمِ بالفعلِ المتأخّرِ إذَا لمْ يشتغلْ بالمتّصلِ، أو لم ينوِ إضمارَ المفعولِ في نحوِ : "إنّ إيَّاكَ رأيتُ، كَمَا تقولُ: إيَّاك رَأيتُ؛ من قِبَلِ أنَّكَ إذَا قلتَ: إنّ أفضلَهم لقيتُ، فأفضلُهم منتصبٌ بلقيتُ. ونَسبَ هذا إلى الخليلِ - رحمَهُ اللهُ! - وذكرَ أنّهُ غيرُ حسنٍ في الكلامِ، وخَصّ جوازَ تركِ الهاءِ في إنّ بالشّعرِ.(١٦) "فإنْ قلتَ: إنَّ أفضلَهمْ لَقِيتُ، فنصبتَ أفضلَهُمْ بإنَّ فَهُو قبيحٌ حتّى تقولُ: لقيتُهُ، ... واستعملتَ إيّاكَ لقبحِ الكافِ والهاءِ هَهُنَا"(١٧). يقولُ أبو سعيدٍ السّيرافيُّ بعدَ إيرادِ كلامِ سيبويهِ: " وإذَا قُلتَ: إنّ زيدًا رأيت، ففي نصبِ زيدٍ وجهانِ: أحدِهما: أن تَنصبَهُ بـ (إنّ)، وتُضمرَ في (رأيت) الهاءَ العائدةَ إليهِ. والآخرِ: أن تنصبَهُ بـ (رأيت) وتُقدّرَ في (إنّ) الهاءَ عَلى تقديرِ (إنّه)، وجميعًا غير مستحسنٍ عندَ البصريين فِي الكلامِ، وأقبحُهمَا عندَهم حذفُ الضّميرِ من (إنّ)، وأقبحُهما عندَ الكوفيينَ حذفُ الهاءِ من رأيت."(١٨).

٣- ومِنهَا اقتفاءُ آثارِ العربِ في استعمالِ الضَّمائرِ متّصلةً ومنفصلةً، فما كَثُرَ عنِ العربِ مجيئُهُ متصلاً اتَّبعناهُم فيهِ، وما جاء قليلاً أو نادرً تركناهُ، وليسَ الاعتمادُ على القياسِ، في نحوِ: "عجبتُ من ضَربي إيَّاك. فإنْ قلتَ: لِمَ وقدْ تقعُ الكافُ هَهنا وأخواتُها، تقولُ: عجبتُ مِنْ ضربيكَ، ومِنْ ضربيهِ، ومِنْ ضربيكُم؟ فالعربُ قدْ تكلَّمُ بهذا، وليسَ بالكثيرِ. ولمْ تستحكمْ علاماتُ الإضمارِ التي لا تقعُ (إيَّا) مواقعَها كَمَا استحكمتْ في الفعلِ" (١٩) .

٤- ومنها استعمالُ الضّميرِ المنصوبِ المنفصلِ مَعَ ليسَ وكانَ، وليسَ المتَّصلُ مع جوازه؛ لقلّة وروده عن العرب، يقولُ سيبويهِ في كانَ وأخواتِها وحالهنّ مع الضّمير في اتصاله وانفصاله : " ومثلُ ذلكَ: كانَ إيَّاه؛ لِأنَّ كانَهُ قليلةٌ، ولمْ تستحكمْ هذهِ الحروفُ هَهُنا، لا تقولُ: كانني، وليسني، ولا كَانَكَ. فصارتْ (إيَّا) هَهُنا بمنزلتِها في ضربي إيَّاك، وتقول: أتوني ليسَ

(١٥) الكتاب٢/٣٥٦ ، وينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/١١٥.
(١٦) شرح كتاب سيبويه ٣/١١٤.
(١٧) الكتاب ٢/٣٥٥
(١٨) شرح كتاب سيبويه ٣/١١٥- ١١٦
(١٩) الكتاب ٢/٣٥٧ ، ينظر: شرح كتاب سيبويه ٣/ ١١٦ – ١١٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

إياك، ولا يكون إياءً؛ لأنك لا تقدر على الكاف ولا الهاء هَهنا، فصارت (إيا) بدلاً من (الكاف) و(الهاء) في هذا الموضع"[٢٠]، والسّبب - والله أعلم - قلّة سماعِهِ مِنَ العرب، فقد [illegible] - رحمه الله! - وقال: " وبلغني عن العربِ الموثوقِ بهم أنّهم يقولون: ليسني، وكذلك [illegible]"[٢١]

وجعل الباب الثالث في الإضمارِ فيما جرى مَجْرَى الفعلِ، ويقصدُ به: الحروفَ النّاسخةَ إنَّ وأخواتِها، وأسماءَ الأفعالِ كـ رويدَ، وعليكَ، وهلمَّ، وما أشبههنَّ، فحكمُ اتّصالِ الضّمائرِ بهنَّ كحكمِهِ مَعَ الفعلِ، يقولُ: "فعلاماتُ الإضمارِ حالُهُنَّ هَهُنا كحالِهِنَّ في الفعلِ، لا تقوى أنْ تقولَ: عليكَ إيّاهُ، ولا رويدَ إيّاهُ؛ لأنّكَ قدْ تقدرُ على (الهاءِ)، تقولُ عليكَهُ، ورويدَهُ. ولا تقولُ: عليكَ (إيّاي)، لأنّكَ قدْ تقدرُ على (ني)"[٢٢].

ثمّ تحدّثَ عنْ علاماتِ إضمارِ الجرِّ في بابٍ واحدٍ، فذكرَ أنّ علاماتِهِ "كعلاماتِ المنصوبِ التي لا تقعُ مواقعَهُنّ (إيّا)، إلّا أنْ تضيفَ إلى نفسِكَ، نحوُ قولِكَ: بِي ولِي وعندِي.

وتقول: مررتُ بزيدٍ وبكَ، وما مررتُ بأحدٍ إلّا بِكَ، أعدْتَ معَ المضمرِ الباءَ مِن قِبَلِ أنّهم لا يتكلّمونَ بـ (الكافِ وأخواتِها) منفردةً، فَلذلكَ أعادُوا الجارَّ معَ المضمرِ. ولمْ تُوقعْ (إيّا) ولا (أنتَ) ولا (أخواتِها) هَهُنا من قِبَلِ أنَّ المنصوبَ والمرفوعَ لا يقعانِ في موضعِ المجرورِ"[٢٤].

يقصدُ - رحمَهُ اللهُ - أنَّ علاماتِ الجرِّ كضمائرِ النّصبِ المتّصلةِ: التّاءِ، والكافِ، والياءِ، والهاءِ؛ وليسَ للجرِّ ضمائرُ منفصلةٌ، فلِذلكَ قالَ: كعلاماتِ المنصوبِ التي لا تقعُ مواقعَهُنّ (إيّا)، ولذلك لم يكنْ ضميرُ الجرِّ إلّا متّصلاً بعاملِهِ؛ لعدمِ استقلالِهِ بنفسِهِ، ولا تنوبُ عنهُ ضمائرُ الرّفعِ والنّصبِ .

وبعدَ هذهِ الأبوابِ عقدَ سيبويهِ أحدَ عشرَ بابًا تحدّثَ فيها عنْ أحكامِ هذهِ الضّمائرِ بأنواعِها، وسأوردُ عنواناتِها كَما ذكرَهَا سيبويهِ، ولنْ أقفَ عندَهَا؛ إذْ الوقوفُ عندَهَا خارجٌ عنْ نِطاقِ هذهِ الدّراسةِ .

-بابُ إضمارِ المفعولينِ اللذينِ تعدّى إليهما فعلُ الفاعلِ[٢٥].

(٢٠) الكتاب ٢/ ٣٥٨ .
(٢١) السابق ٢/ ٣٥٩ .
(٢٢) السابق٢/ ٣٦٠
(٢٣) السابق ٢/ ٣٦٢
(٢٤) الكتاب ٢/ ٣٦٣
(٢٥) السابق (٣٦٣/٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- بابٌ لا تجوزُ فيهِ علامةُ المضمرِ المخاطبِ ولا علامةُ المضمرِ المتكلمِ، ولا علامةُ المضمرِ المحدثِ عنهُ الغائبُ[٢٦].

-بابُ علامةِ إضمارِ المنصوبِ المتكلمِ والمجرورِ المتكلمِ [٢٧].

-هذا بابُ ما يكونُ مضمرًا فيهِ الاسمُ متحولاً عنْ حالِهِ إذا أظهرَ بعدَهُ الاسمُ[٢٨].

-بابُ ما تردُّهُ علامةُ الإضمارِ إلى أصلِهِ [٢٩].

-بابُ ما يحسنُ أنْ يُشركَ المظهرُ المضمرَ فيما عملَ وما يقبحُ أنْ يُشركَ المظهرُ المضمرَ فيمَا عَمِلَ فيه[٣٠].

-هذا بابُ ما لا يجوزُ فيهِ الإضمارُ منْ حروفِ الجرِّ [٣١].

-بابُ ما تكونُ فيهِ أنتَ وأنا ونحنُ وهُوَ وهِيَ وهُمْ وهُنَّ وأنتنَّ وهُمَا وأنتمَا وأنتمْ وصفًا [٣٢].

-هذا بابٌ من البدلِ أيضًا وذلكَ قولُك: رأيتُهُ إيَّاهُ نفسَهُ، وضربتُهُ إيَّاهُ قائمًا [٣٣].

-بابُ ما يكونُ فيهِ هُوَ وأنتَ وأنا ونحنُ وأخواتُهنَّ فصلاً [٣٤].

-بابٌ لا تكونُ هُوَ وأخواتُها فيهِ فصلاً، ولكنْ يكنَّ بمنزلةِ اسمٍ مبتدإٍ[٣٥].

.....

(٢٦) السابق (٣٦٦/٢).
(٢٧) السابق (٣٦٨/٢).
(٢٨) السابق (٣٧٣/٢).
(٢٩) السابق (٣٧٦/٢).
(٣٠) الكتاب (٣٧٧/٢).
(٣١) السابق (٣٨٣/٢).
(٣٢) السابق (٣٨٥/٢).
(٣٣) السابق (٣٨٧/٢).
(٣٤) السابق (٣٨٩/٢).
(٣٥) السابق (٣٩٥/٢).

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا حديثُ سيبويهِ عن المجالِ الأولِ وهو الضّمائرُ، أو ما سمّاه سيبويهِ الإضمارَ، فما صدى ذلكَ عندَ النّحاةِ، وما موقفُهمْ مما ذكرَهُ في التّسميّةِ، والتّقسيمِ، وانفصالِ الضّمائرِ واتّصالِها ومواقع كلٍ. أمّا الأولُ وهو التّسميةُ فقد اقتفى النُّحاةُ آثارَ سيبويهِ فلمْ يَخرجُوا عن الفاظِهِ وتعبيراتِه(٣٦)، إلّا لفظَ الإضمارِ فقد ضاقتْ دائرةُ استعمالِهِ في العصورِ المتأخرةِ، وكلّما اتسعتْ الحقبةُ الزّمنيّةُ زادَ الابتعادُ عن استعمالهِ، فاستعملَهُ جماهيرُ النُّحاةِ كالمبرّدِ، وابنِ السّراجِ، وأبو سعيدٍ السّيرافيّ والأعلمِ الشّنتمريّ، والزّمخشريّ، والعكبريّ، وابنِ مالكٍ، والرّضيّ(٣٧)، فالمبرّدُ عبّرَ بالإضمارِ عنِ الضّمائرِ في غَيرِ مَا موضعٍ من المقتضبِ، منها قولُهُ: " بابُ **الإضمارِ** الذي يلحقُ الواحدَ الغائبَ..." (٣٨)وقولُهُ في موضعٍ آخرَ: " هذا بابُ إضمارِ جمعِ المذكرِ، اعلمْ أنَّ حدَّ **الإضمارِ** أنْ يكونَ كافًا وميمًا و واوًا، إذا كانَ المخاطبونَ مذكرينَ..."(٣٩) وعَاقبَ بينَ هَذا اللفظِ و الألفاظِ الأخرى كالضّميرِ و المضمرِ والمضمرينَ في مواضعَ أخرَ، منها قَولُهُ: " المضمرُ الذي لا علامةَ لهُ نحوُ قولِكَ: زيدٌ قامَ، وهندٌ قامتْ، وهو الذي يظهرُ الألفُ في تثنيتِهِ، والواوُ في جمعِهِ"(٤٠)،كما سمّى الضّميرَ بالمكنيّ، لعلّهُ سقطَ إليهِ من مخالطتِهِ الكوفيينَ في بغدادَ، يقول أبو العبّاس:" اعلمْ أنَّ إيّاكَ اسمُ المكنىّ عنهُ في النّصبِ؛ كما أنَّ أنتَ اسمُهُ في الرفعِ."(٤١)، ومن نصوصِ ابنِ السّرّاجِ في استعمالِ لفظِ الإضمارِ للدّلالةِ على الضّمائرِ تسميةُ الضّمائرَ إضمارًا موافقًا لفظَ سيبويهِ، يقولُ عندَ حصرِهِ للمعارفِ: " الأسماءُ المعارفُ خمسةٌ، العلمُ الخاص، ...، **والإضمارُ**."(٤٢) ، ومن ذلكَ قولُهُ : " ...؛ لأنَّ الفعلَ يضمرُ فيهِ وتقعُ فيهِ علامةُ **الإضمارِ**. "(٤٣)، وقولُهُ: " إنّما وقعَ هذا معَ المصدرِ لأنّهُ لم تستحكمْ علاماتُ **الإضمارِ** معهُ. "(٤٤) وكما استعملَ شيخُهُ لفظَ المكنيّ، استعملهُ مثلهُ، وتكرّرَ عندَهُ كثيرًا جدًّا، يقولُ في بابِ ذكرِ الأسماءِ المرتفعةِ: " وكانَ أبوهُ زيدٌ أخوك، وكانَ أبوه يقومُ أخوك، هذا خطأٌ عندهُم؛ لتقديمِ المكنىّ على الظاهرِ، وهذا جائزٌ

---

(٣٦) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: كتاب الجمل للزّجاجي١٧٨، الإيضاح للفارسي٢٨٩، النّكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٥٠ -٦٦٦، المفصل للزمخشري١٩٧، أسرار العربيّة لابن الأنباري ٥٢، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦٧٤، ٦٧٥.

(٣٧) المقتضب ١/ ٣٩٩، الأصول لابن السّراج ١/ ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٩٥، ، ٢/ ١٤، ٣٨، شرح الكتاب للسّيرافي: ٣٤٨/١ النّكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٤٤٢، اللباب في علل الإعراب للعكبري ١/ ٩٩، ١٠١ ، شرح الرضي على الكافية ١/ ٢٥٦ .

(٣٨) المقتضب ٣٩٩/١

(٣٩) السابق١/ ٤٠٣ وينظر كذلك: ٣٩٩/١، ٣/ ٩٩ ، ١٨٦، ٢٧٩، ٤/ ٩٣ .

(٤٠) السابق ٢/ ٢٧٩، ٢٨٠.

(٤١) المقتضب ٣/ ٢١٢ .

(٤٢) الأصول ٣٢/٢

(٤٣) السابق ٣٩/٢.

(٤٤) السابق ٢/ ١١٧ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

د/ حصة بنت زيد بن

عندَنا؛ لأنّكَ تقدِّمُ المكنىّ على الظاهرِ في الحقيقةِ "(٤٥) ويقولُ في بابِ الكناياتِ،

علاماتُ المضمرينَ: " وممّا يدلُّ على أنّ (إنّ) وأخواتِها مشبّهةٌ بالفعلِ، أنّ المكنىّ

كالمكنيِّ مع الفعلِ" (٤٦)ويقولُ الأعلمُ الشّنتمريّ مسمّيًا الضّمائرَ بالإضمارِ: "

المعارفَ كلّها توصفُ إلّا الإضمارَ؛ لأنّ فائدةَ النّعتِ تخصيصُ المنعوتِ..."(٤٧)

و في تقسيمِ الضّمائرِ إلى متصلةٍ ومنفصلةٍ وتصنيفِها إلى ضمائرِ الرّفعِ والنّصبِ والجرّ

وافقَ النّحويونَ سيبويهِ ولم يجاوزوا فلكَهُ ومدارَهُ، وكذلكَ وافقوهُ في حديثِهِ عن مواقعِ المتّصلةِ

والمنفصلةِ(٤٩). ووافقَهُ غالبُهم في عدمِ جوازِ وضعِ المنفصلِ في موضعِ المتّصلِ،

المستترِ، نحو فعلَ أنا (٥٠)، وخالفَ بعضُهم سيبويهِ في ذلكَ فأجازوهُ، فمنهم مَن قصرَ جو

على الشّعرِ، كأبي عمرَ الجرميِّ، نسبهُ إليهِ أبو حيّانَ(٥١) ،كما أجازهُ في الشّعرِ ابنُ السرّا

وأبو سعيدٍ السّيرافيّ، وأبو الفتحِ بن جنّي، وابنُ الأنباريّ، والزّمخشريّ، وابنُ يعيشَ، وا

عصفور(٥٢)، يقولُ ابنُ السرّاجِ: " والشّاعرُ إن اضطرَ جعلَ المنفصلَ موضعَ المتّصلِ، قا

حميدُ الأرقط:

...إليكَ حتّى بلغتْ إيّاكَا.

يريدُ: حتّى بلغتْكَ."(٥٣)

ومنهم من أجازهُ في الشّعرِ وغيرِه، نسبهُ أبو حيّان إلَى أبي العبّاسِ المبرِّدِ (٥٤)، وما في

المقتضبِ(٥٥) خلافهُ، يقولُ أبو العبّاس المبرِّد مصرّحًا برأيهِ: " اعلمْ أنّ كلَّ موضعٍ تقدرُ فيه

على المضمرِ متّصلاً فالمنفصلُ لا يقعُ فيهِ، تقولُ: قمتُ، ولا يصلحُ: قامَ أنَا، وكذلك

ضربتُكَ، ولا يصلحُ: ضربتُ إيّاكَ "(٥٦).

(٤٥) السابق ١/ ٨٨.

(٤٦) السابق ٢/١١٥ــ ١١٧.

(٤٧) النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشّنتمري ٤٤٢/١ ، وينظر: ١/ ٥٣٦ ، و٦٥٢، و ٦٦٨.

(٤٨) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: المقتضب١/ ٣٩٦-٤٠٦ ، الأصول لابن السّراج ١١٥/٢-١٢٦ ، شرح الكتاب للسيرافي ٣/ ١٠٣-١٠٦ ،كتاب الجمل للزّجاجي١٧٨، الإيضاح للفارسي٢٨٩، اللمع في العربيّة لابن جنّي ١٦١-١٦٢ ، النّكت في تفسير كتاب سيبويه ١/ ٦٥٠ -٦٦٦، المفصل للزمخشري١٩٧، أسرار العربيّة لابن الأنباري ٥٢، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٦٧٤، ٦٧٥ .

(٤٩) ينظر المراجع السابقة.

(٥٠) ينظر المراجع السابقة.

(٥١) التذييل والتكميل ٢/ ١٣٣.

(٥٢) ينظر على التوالي: الأصول٢/ ١٢٠، شرح الكتاب ٣/ ١٠٦، ١١٣، ١٢٣، اللمع في العربيّة ١٦٢، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٩٨-٧٠٠ ، المفصل١٢٧ ، شرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٢ ، ضرائر الشعر ٢٦٠، شرح الجمل٢/ ١٩.

(٥٣) الأصول٢/ ١٢٠ ، وينظر شرح الكتاب ٣/ ١٢٣.

(٥٤) التذييل والتكميل ٢/ ١٣٣.

(٥٥) المقتضب١/ ٣٩٦-٣٩٧، ٣/ ١١٩، ٢١٢.

(٥٦) المقتضب١/ ٣٩٦.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أمّا اتّصالُ أخبارِ كانَ وأخواتِها إذا كانتْ ضمائرَ وانفصالُها، فأجازَ اتصالَها بالأفعالِ مع اختيارِ الانفصالِ السّيرافيُّ، يقولُ: " وممّا يجوزُ فيهِ الضميرُ المتّصلُ والمنفصلُ كناياتُ أخبارِ كانَ وليسَ، وأخواتِهما، والأكثرُ في كلامِ العربِ، والاختيارُ عندَ النحويينَ في ذلكَ الضّميرُ المنفصلُ، كقولكَ: أتاني القومُ ليسَ إيّاكَ، وأتوني لا يكونُ إيّاهُ. "(٥٧)، ثُمّ ساقَ شاهدينِ من شعرِ عمرَ بنِ أبي ربيعةَ، ثمّ بيّنَ سببَ اختيارِ المنفصلِ، وأنّهُ لثلاثِ علٍ(٥٨). وممّن صرّحَ باختيارِ الانفصالِ ابنُ الحاجبِ في شرحِ المقدّمةِ الكافيةِ(٥٩)، ورجّحَ الرمانيُّ وابنُ الطراوةِ، وابنُ مالكٍ(٦٠) الاتصالَ، لورودِهِ في النّثرِ الفصيحِ، بخلافِ الانفصالِ الذي لم يردْ إلّا في الشّعرِ، وقد فصّلَ أستاذُنا الدّكتورُ عيّادٌ الثّبيتيّ حججَ كلِّ فريقٍ تفصيلاً جيّدًا في كتابِهِ: ابنُ الطراوةِ النّحويّ(٦١).

وأمّا مواقعُ المضمراتِ من العاملِ فقد مضى الحديثُ عنه في موضعِهِ فأغنى عنْ إعادتِهِ(٦٢).

(٥٧) شرح كتاب سيبويه ٣/ ١١٨ .
(٥٨) السابق ٣/ ١١٦ ـ ١١٧ ، وينظر ابن الطراوة النحوي ١٥٨، وفيه تفصيل علل اختيار الانفصال.
(٥٩) ٢/ ٦٩٤.
(٦٠) الرماني النحوي ٢٨٩، ابن الطراوة النحوي ١٥٧، شرح التسهيل ١/ ١٧١ .
(٦١) ابن الطراوة النحوي ١٥٨- ١٦٠.
(٦٢) ينظر ص: ٩، ١٠، ١١، ١٦ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحثُ الثّاني: مَجالُ الأفْعَالِ

هو أحدُ أنواعِ الضّربِ الثّاني، وهُوَ - كَما ثبتَ من استعمالِ سيبويهِ، وقد سبقتِ الإشـ
إلَى ذلكَ - مَا لمْ يظهرْ منْ أركانِ التّركيبِ النّحويّ، أو مَا لم يُصرخ بِهِ منها أفعالاً،
أسماءً، والأدواتُ. وسأبدأُ بإضمارِ الفعلِ، ثُمَّ إضمارِ الأسماءِ، ثُمَّ إضمارِ الأدواتِ.

إضمارُ الأفعالِ هو المجالُ الثّاني مِن مجالاتِ الإضمارِ في الكتابِ.والأفعالُ المضمـ
في الكتابِ نوعانِ، أفعالٌ مضمرةٌ مستعملٌ إظهارُهَا، وأفعالٌ مضمرةٌ متروكٌ إظهارُها، وهي م
عبّر عنها النّحويونَ فيما بعد بـ أفعالٍ مضمرةٍ جوازًا، وأفعالٍ مضمرةٍ وجوبًا(٦٣)، يقول
سيبويهِ-رحمَهُ اللهُ!-:"فاعرفْ فيمَا ذكرتُ لكَ أنَّ الفعلَ يَجرى في الأسماءِ على ثلاثةِ مجارٍ:
فعلٌ مظهرٌ لا يحسنُ إضمارُهُ، وفعلٌ مضمرٌ مستعملٌ إظهارُهُ، وفعلٌ مضمرٌ متروكٌ إظهارُ
"(٦٤). والذي يَعنينا المجريينِ الثّانِيَ والثّالثَ فقط؛ إذ فيهما إضمارُ الفعلِ. وسأكتفي في هذا
المجالِ بالتّمثيلِ لكلِّ بابٍ بمثالٍ واحدٍ؛ دفعًا للإطالةِ وكثرةِ النُّقولِ.

النّوع الأولُ: الأفعالُ المضمرةُ جوازًا(٦٥):

الأفعالُ المضمرةُ جوازًا، أو -كما عبّرَ سيبويهِ-: الأفعالُ المضمرةُ المستعملُ إظهارُهَا،
ذكرَ أكثرَ مواضعِها في ثلاثةِ أبوابٍ رئيسةٍ، وفي كلِّ بابٍ عدةُ مواضعَ تتصلُ ببعضِهَا،
وسببُ إضمارِ الفعلِ حضورُ معناه في الذّهنِ؛ لدلالةِ المقامِ والحالِ عليهِ، أو لِتقدّمِ ذكرِهِ أو
مَا يدلُّ عليهِ، كما سيظهرُ منْ أحاديثِ سيبويهِ الآتيةِ. وهذهِ الأبوابُ هيَ:

البابُ الأولُ: بابُ ما جَرى مِن الأمرِ والنّهى على إضمارِ الفعلِ المستعملِ إظهارُهُ إذا علمتَ أنّ الرجلَ مستغنٍ عنْ لفظِكَ بالفعلِ(٦٦) تحدّثَ فيهِ عَن عدّةِ مواضعَ، منها سياقاتُ الأمرِ،
والنّهي، والدّعاءِ، والاستفهامِ، والإغراءِ مكررًا وغيرَ مكررٍ. وفي جميعِها يُضْمَرُ فعلٌ يدلُّ
على الطلبِ أمرًا أو نهيًا أو دعاءً أو استفهامًا يناسبُ السّياقَ .

فَمِن **الأمرِ** قولُ سيبويهِ: "وذلكَ قولُكَ: زيدًا، وعمرًا، ورأسَهُ. وذلكَ أنّكَ رأيتَ رجلاً يضربُ، أو
يشتمُ، أو يقتلُ، **فاكتفيتَ بما هُوَ فيهِ من عملِهِ أنْ تلفظَ لهُ بعملِهِ** فقلتَ: زيدًا، أيْ أوقعْ

(٦٣) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب١/ ١٩٢، ١٩٥ ، المقدمة الكافية لابن الحاجب ٢/ ٣٩٥، شرح التسهيل ٢/ ١٨٣؛شرح الرضي على الكافية ي١/ ٣٠٥، ٣٣٩ .

(٦٤) الكتاب١/٢٩٦ .

(٦٥) ينظر حديث النحاة عن إضمار الفعل جوازًا في ابواب المفاعيل والحال: شرح المفصل٢/٦٨، شرح المقدمة الكافية ٢/٣٩٥، ٤٠٦، ٥١٩، الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٩٢، ١٩٥ ، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٠، شرح التسهيل٢/ ١٨٣ ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك للمرادي٢/ ٥٤، مغني اللبيب ٢/ ٦٣٢، شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٠٥، ٣٣٩، ٢/ ٤٧.

(٦٦) الكتاب ٢٥٣/١ ، وينظر: الأصول في النحو ٢٤٧/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/ ١٥٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

عملَكَ بزيدٍ. أو رأيتَ رجلاً يقولُ: اضربْ شرَّ النّاسِ، فقلتَ: زيدًا..."[٦٧]. فالأسماء: زيدًا وعمرًا ورأسَهُ، منصوبة بفعل مضمرٍ، **أغْنى عن ذكرِهِ واللفظِ بِهِ رؤيةُ المتكلمِ عملَ الفاعلِ** وفعلَهُ. وَهذَا كَما نَفعلُ الآنَ فِي حياتِنَا اليوميّةِ، حيثُ نَذكرُ المفعولَ ونضمرُ الفعلَ اعتمادًا عَلى الحالِ والواقعِ الذي حدثَ فيهِ؛ لحضورِه حسًّا في الذهنِ، فَمثلاً نقولُ للابن: أباكَ، حينَ نسمعُ الأبَ يُنادِي، أيْ: أجبْ أَبَاكَ، وهَكَذَا. يلحظ في النّصّ أن سيبويه قدّر العامل فعلاً متعديًا بحرفٍ، والأولى أن يقدر متعديًا بنفسه، كاضربْ، أو أصبْ، أو اشتمْ.

ومِن **النّهي** قولُهُ: "وأمّا النّهى فإنّهُ التّحذيرُ، كقولِكَ: الأسدَ الأسدَ، والجدارَ الجدارَ، والصَّبيَّ الصَّبيَّ، وإنمّا نهيتَهُ أنْ يقربَ الجدارَ المخوفَ المائلَ، أو يَقربَ الأسدَ، أو يُوطئَ الصَّبيَّ. **وإنْ شاءَ أظهرَ في هذه الأشياءِ مَا أضمرَ مِنَ الفعلِ**، فقالَ: اضربْ زيدًا، واشتمْ عمرًا، ولا توطئ الصَّبيَّ، واحذرْ الجدارَ، ولا تقربِ الأسدَ. ومنهُ أيضًا قولُهُ: الطّريقَ الطّريقَ، إنْ شاءَ قالَ: خَلّ الطّريقَ..."[٦٨].

ومِن **الدّعاءِ**، قولُهُ: "مِنْ ذلكَ قولُ العربِ في مثلٍ مِن أمثالِهِمْ: "اللهمّ ضبعًا وذئبًا" إذَا كانَ يدعو بذلكَ عَلَى غَنمِ رجلٍ. وإذَا سألتَهمْ مَا يعنونَ قالُوا: اللهمَّ اجمعْ، أو اجعلْ فيها ضبعًا وذئبًا. **وكُلُّهم يفسرُ ما يَنوى. وإنَّما سَهُلَ تفسيرُهُ عندَهُمْ؛ لأنّ المضمرَ قدْ استعملَ في هذا الموضعِ عندَهمْ بإظهارٍ**"[٦٩]، ومثلُه في الحديث: اللهمّ صيّبًا نافعًا[٧٠]، إذا رأينا الغيث قد همى، والذي نقصده اللهم اجعله صيّبًا نافعًا .

ومن سياقاتِ **الاستفهام**، قولُهُ: "حدّثَنَا أبُو الخطابِ أنَّه سمعَ بعضَ العربِ وقيلَ لَهُ: لِمَ أفسدتمْ مكانَكم هذا؟ فقالَ: الصّبيانَ بأبي، كأنهُ حَذِر أن يُلامَ فقالَ: لُمِ الصَّبيانَ.

وحدثَنا مَن يُوثَقُ بِهِ أنّ بعضَ العربِ قيلَ لَهُ: أمَا بمكانِ كذَا وكذَا وَجْدٌ؟ وهو موضعٌ يمسكُ الماءَ. فقالَ: بلى، وِجَاذًا. أي فأعرفُ بها وجاذا"[٧١].

ومِن **الإغراءِ** أورد سيبويه قولَ الشّاعرِ:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أخَا لَهُ ... كَساعٍ إلى الهيجَا بغيرِ سلاحِ[٧٢]

يريدُ: الزمْ أخاكَ، فجعلَهُ من إضمارِ الفعلِ جوازًا، والمكررُ إضمارُ الفعلِ معهُ واجبٌ.

---

(٦٧) الكتاب ٢/٢٥٣
(٦٨) السابق ١/٢٥٣-٢٥٤
(٦٩) السابق ١/٢٥٥
(٧٠) رواه البخاري في صحيحه من حديث عائشة رضي الله عنها وعن أبيها الكتاب ١٥(الاستسقاء)الباب ٢٣ ج ٢ / ٢١، صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية استانبول، تركيا، ١٣١٥ه.
(٧١) الكتاب ١/ ٢٥٥ ــ ٢٥٦
(٧٢) السابق ١/ ٢٥٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

"ومن ذلكَ قولُكَ: زيدًا وعمرًا، كأنّكَ تريدُ: اضربْ زيدًا وعمرًا، كما قلتَ: زيدًا وعمرًا [illegible]. ومنه قول العرب: "أمرَ مبكياتِكَ لا أمرَ مضحكاتِك"، و"الظّباءَ على البقرِ"، يقولُ: عليك مبكياتِك، وخَلِّ الظّباءَ على البقرِ"(٧٣).

يلحظ أنّ سيبويه جعلَ المكررَ في النّهي والتّحذيرِ والإغراءِ من مضمرِ الفعلِ المستعملِ إظهارُهُ، وهو بهذا يخالفُ النحويينَ الذينَ يجعلونهُ من اللازمِ الإضمارِ(٧٤)، وقد بيّنَ السّيرافيُّ ذلكَ في الإغراءِ، فقالَ بعدَ إيرادِ البيتِ الشّاهدِ السّابقِ: "غيرَ أنّ هذا ممّا لا يجوزُ فيه إظهارُ الفعلِ، ويحسنُ إذا لم تُكرِّرْ، إذا قلتَ: أخاكَ، حَسُنَ أن تقولَ: الزمْ أخاكَ، فإذا قلتَ: أخاكَ أخاكَ، لم يحسُنْ أن تقولَ: الزمْ أخاكَ أخاكَ؛ لأنّهم إذا كرّروا جعلوا أحدَ الاسمينِ كالفعلِ، والاسمَ الآخرَ كالمفعولِ، وكأنّهم جعلُوا أخاكَ الأولَ بمنزلةِ (الزمْ)، فلمْ يحسُنْ أن تُدخلَ (الزمْ) على ما قد جُعل بمنزلةِ (الزمْ)."(٧٥) وسكت عن النّهي والتّحذيرِ. ويظهرُ من كلامِ ابنِ السّراجِ أنّهُ يوافقُ سيبويهِ في جوازِ إضمارِ الفعلِ معَ المكررِ(٧٦).

البابُ الثّاني: بابُ ما يُضمَرُ فيهِ الفعلُ المستعملُ إظهارُهُ في غيرِ الأمرِ والنّهي(٧٧):

ويقصدُ بهِ الخبرَ، وفيهِ ذكرَ مواضعَ يُضمَرُ فِيهَا الفعلُ جوازًا، وهَذَا الفعلُ ليسَ أمرًا ولا نهيًا، وهذهِ المواضعُ في سياقاتِ: **الهيئةِ والشّكلِ** -إنْ صحّ التّعبيرُ- وسياقِ **الحديثِ والحالِ والمشاهدةِ** . فَمِن سياقِ **الهيئةِ والشّكلِ**، قولُهُ: "إذا رأيتَ رجلاً متوجّهًا وجهةَ الحاجِّ قاصدًا في هيئةِ الحاجِّ، فقلتَ: مكةَ وربِّ الكعبةِ. حيثُ زكنتَ أنّهُ يريدُ مكةَ، كأنّكَ قلتَ: يريدُ مكةَ واللهِ.

ويجوزُ أنْ تقولَ: مكةَ واللهِ، على قولِكَ: أرادَ مكةَ واللهِ، كأنّكَ أخبرتَ بهذهِ الصّفةِ عنهُ كانَ فيهَا أمسِ، فقلتَ: مكةَ واللهِ، أيْ أرادَ مكةَ إذْ ذاكَ"(٧٨).

ومِن سياقاتِ **الحديثِ والكلامِ** قولُهُ في قولِ اللهِ عزَّ وجلَّ: ﴿بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، "أيْ بلْ نتبعُ ملةَ إبراهيمَ حنيفًا، كأنّهُ قِيلَ لَهُم : اتَّبِعُوا، حِينَ قيلَ لَهُم: ﴿كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَى﴾(٧٩). وقولُهُ:"ومِنهُ أنْ ترى الرّجُلَ أوْ تُخبِرَ عنهُ أنّهُ قدْ أتَى أمرًا قدْ فعلَهُ فتقولُ: أكُلَّ هذا بُخلاً، أ

(٧٣) السابق١/٢٥٦
(٧٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/١٥٥ ، شرح المفصل٢/٢٩.
(٧٥) شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/١٥٥ .
٧٦ الأصول في النحو٢/٢٤٧.
٧٧ الكتاب١/٢٥٧، وينظر: الأصول في النحو٢/٢٤٧ ، شرح كتاب سيبويه للسيرافي٢/ ١٥٥،١٥٦ .
(٧٨) الكتاب١/٢٥٧
(٧٩) السابق
(٨٠) السابق١/٢٥٨

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن مواقع الحالِ والمشاهدةِ قولُهُ: "رأيتُ رجلاً وسددَ منهمًا قبلَ القرطاسِ، فقلتُ: القرطاسَ والله، أي أصابَ القرطاسَ، وإذا سمعتَ وقعَ السهمِ في القرطاسِ، قلتَ: القرطاسَ والله، أي أصابَ القرطاسَ.

وقد رأيتَ دائمًا ينظرونَ الهلالَ، وأنتَ منهم بعيدٌ فكبّروا قلتَ: الهلالَ وربِّ الكعبةِ، أي أبصروا الهلالَ، أو رأيتَ ضربًا، فقلتَ على وجهِ التعجُّبِ: عبدَاللهِ، أي وقعَ بعبدِ اللهِ، أو بعبدِ اللهِ يكونُ"[٨١]. فليس هاهنا أمرٌ، ولا نهيٌ، ولا دعاءٌ، ولا استفهامٌ، ولكنْ إخبارٌ بما يُشاهدُ ويُرى من أحوالٍ، وأفعالٍ.

ومن هذا ما وقعَ في بعضِ الأمثالِ، فممّا ذكرَهُ سيبويهِ قولُهُ: "ومن ذلكَ أيضًا أنْ ترى رجلاً قد أوقعَ أمرًا، أو تعرّضَ لهُ فتقولُ: متعرضًا لِعنّي لمْ تعنِهِ، أي دنا من هذا الأمرِ متعرّضًا لِعنٍّ لمْ يعنِهِ. وتركَ ذكرَ الفعلِ لِمَا يرى من الحالِ. ومثلُهُ: بَيْعَ المَلَطَى لا عهدَ ولا عقدَ، ونحوَ إنْ كنتَ في حالِ مساومةٍ وحالِ بيعٍ، فتدعُ أبايعُكَ استغناءً لِمَا فيهِ من الحالِ. ومثلُهُ:

مواعيدَ عرقوبٍ أخاهُ بيثربِ

كأنّهُ قالَ: واعدتني مواعيدَ عرقوبٍ أخاهُ، ولكنّهُ تركَ واعدتني استغناءً بِمَا هُو فيهِ من ذكرِ الخلفِ، واكتفاءً بعلمِ مَنْ يعنى بِمَا كانَ بينهما قبلَ ذلكَ"[٨٢].

- يُلحظُ أنّ سيبويهِ قدّرَ المحذوفَ في قوله: (أوْ رأيتَ ضربًا...) فعلاً مَعَ حرفِ جرٍّ، وهُو لا يُجيزُ إضمارَ حرفِ الجرِّ[٨٣]، غيرَ (ربَّ)، كَمَا أنّهُ أوردَهُ منصوبَ اللفظِ، وكانَ الأدقُّ أنْ يقدّرَ فِعلاً مُتعدّيًا، كـ ضربَ، وأصابَ، وقدْ سبقَ تقديرُ مثلِ ذلكَ، فلعلَ سيبويهِ لم يقصدْ تقديرَ المضمرِ، وإنّما قصدَ بيانَ الحدثِ الذي وقعَ.

البابُ الثّالثُ: بابُ ما يُضمَرُ فيهِ الفعلُ المستعملُ إظهارُهُ بعدَ حرفٍ:

وفيهِ تحدّثَ عنِ الحروفِ التي يُضمَرُ الفعلُ بعدَهَا جوازًا، بعدَ مَا يختصُّ بالفعلِ، فذكرَ منهَا: (إنْ، إمّا، هَلاّ، ألاّ، أوَ، ألا، لوْ) وبيّنَ أنّ الإضمارَ بعدَ هذهِ الحروفِ موقوفٌ على مَا سُمِعَ من العربِ، فليسَ كلُّ حرفٍ يَظهرُ بعدَهُ الفعلُ يجوزُ أنْ يُضمَرَ الفعلُ بعدَهُ، يقولُ: "واعلمْ أنّهُ ليسَ كلُّ حرفٍ يظهرُ بَعدَهُ الفعلُ يحذفُ فيهِ الفعلُ، ولكنّكَ تُضمِرُ بعدَ مَا أضمرتْ فيهِ العربُ من الحروفِ والمواضعِ، وتُظهِرُ مَا أظهرُوا، وتُجري هذهِ الأشياءَ التي هِيَ على مَا

(٨١) السابق ١/٢٥٧

(٨٢) السابق١/٢٧٢ ، وانظر: شرح المفصّل لابن يعيش:١ /١١٢- ١١٣ ، والإيضاح في شرح المفصل١/ ١٩٣.
وينظر المثلان في : أمثال الميداني ٢ / ٢٨٣، ٣١١

(٨٣) ينظر على سبيل المثال: السابق ١/ ٢٦٢،٢٥٤-٢٦٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

يَستخفّونَ بمنزلةِ مَا يحذفونَ مِن نفسِ الْكَلامِ وممّا هُوَ في الكلامِ عَلَى ما أُجْروا"(٨٤)، فالرّ
لا يليها إلا الفعلُ ظاهرًا أو مضمرًا، فَمَا مِن اسمٍ يأتي بعدَهَا مرفوعٍ أو منصوبٍ فهو مر
للفعلِ، يقولُ سيبويهِ مبيّنًا ذَلكَ: "واعلمْ أنّهُ لا ينتصبُ شيءٌ بعدَ إنْ ولا يرتفعُ إلّا بفعلٍ
إنْ مِن الحروفِ التي يُبنَى عَليها الفعلُ، وهِي إنِ المجازاة، وليستْ من الحروفِ التي
بعدَهَا الأسماءُ لِيُبنَى عليها الأسماءُ"(٨٥).

وقدْ ذكرَ للإضمارِ الجائزِ بعدَ(إنْ) ثمانيةَ شواهدَ غيرِ الأمثلةِ، منها:

ما وردَ في الأثرِ: "النّاسُ مجزيّونَ بأعمالِهم إنْ خيرًا فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ"، و"المرءُ مقتولٌ
قَتَلَ بهِ إنْ خِنجرًا فَخِنجرٌ وإنِ سيفًا فسيفٌ"(٨٦).

"وإنْ شئتَ أظهرتَ الفعلَ فقلتَ: إنْ كانَ خنجرًا فخنجرٌ وإنْ كانَ شرًّا فشرٌّ. ومِنِ العربِ
يقولُ: إنْ خنجرًا فخنجرًا، وإنْ خيرًا فخيرًا وإنْ شرًّا فشرًّا، كأنّهُ قالَ: إنْ كانَ الذي عَمِلَ
جُزِيَ خيرًا، وإنْ كانَ شرًّا جُزِيَ شرًّا. وإنْ كانَ الذي قَتَلَ بهِ خنجرًا كانَ الذي يُقْتَلُ
خنجرًا..."(٨٧).

ومِنْ إضْمارِ الفِعلِ بعدَ(إمّا) قولُ دريدِ بنِ الصِّمَّةِ:

قَد كَذبتُكَ نفسُكَ فاكذبْنَهَا ... فإنْ جزعًا وإنْ إجمالَ صَبْرِ (٨٨)

"فهذَا عَلى إمّا، وليسَ على إنْ الجزاءِ، كقولكَ: إنْ حقًّا وإنْ كَذبًا. فَهذا عَلى إمّا محمولٌ"(
كَقولِه تَعَالَى: ﴿ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً ﴾ محمّد ٤.

ومِن إضمارِهِ بعدَ (هَلَّا) و(أَلَا)، "قولُكَ : هَلَّا خيرًا مِن ذلكَ، وألَا خيرًا مِن ذَلكَ، أوْ غ
ذلكَ. كأنّكَ قلتَ: ألَا تَفعلُ خيرًا من ذلكَ، أو ألَا تفعلُ غيرَ ذلكَ، وهَلَّا تأتي خيرًا من ذل
ورُبّما عرضتَ هَذا على نفسِكَ، فكنتَ فيهِ كَالمخاطبِ، كَقولكِ: هَلَّا أفعلُ، وألَا أفعلُ"(٩٠).

ومِنْ إضمارِهِ بعدَ(أَوَ) : قولُكَ: " أوَ فَرَقًا خيرًا من حُبٍّ، أيْ : أوَ أفْرَقُكَ فَرَقًا خيرًا م
حُبٍّ"(٩١).

(٨٤) الكتاب١/٢٦٥-٢٦٦
(٨٥) السابق١/٢٦٣
(٨٦) رواه الزرقاني في مختصر المقاصد عن ابن عباس موقوفا ١١٣٣
(٨٧) الكتاب ١/ ٢٥٨
(٨٨) السابق١/ ٢٦٦، وانظر: الكامل ١٦٤ ، الخزانة ٤/ ٤٤٤.
(٨٩) الكتاب١/٢٦٦-٢٦٧
(٩٠) السابق١/ ٢٦٨
(٩١) السابق١/ ٢٦٨-٢٦٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وبعدَ(لَو) فلَو بمنزلةِ إنْ الشّرطيّةِ، لا يَليهَا إلّا الأفعالُ، فإنْ سقطَ بعدهَا اسمٌ فهو معمولٌ لفعلٍ مضمرٍ، فقولُهم: أَلَا طَعامَ ولَوْ تمرًا، يقولُ سيبويهِ: " كَأَنَكَ قُلتَ: ولَو كانَ تمرًا، وأيتني بدابةٍ ولَو حِمارًا. وإنْ شئتَ قُلتَ: أَلا طعامٌ ولو تمرٌ، كَأنكَ قُلتَ: ولَو يكونُ عِندَنا تمرٌ، ولَو سَقطَ إلينَا تمرٌ "[٩٢].ومنهُ قولُهم: " ادفعْ الشَّرَّ ولَو إصْبَعًا" كَأنَهُ قَالَ: ولَو دفعتَهُ إصْبعًا، ولَو كانَ إصبَعًا ."[٩٣]

النَّوعُ الثَّاني: إضمارُ الفعلِ وجوبًا[٩٤]: تحدّثَ سيبويهِ عَن هَذا النوعِ في ثمانيةَ عشرَ بابًا، تندرجُ تحتَ بابينِ رئيسينِ: الأولُ: إضمارُ الفعلِ وجوبًا مَعَ الأسماءِ.

والثاني: إضمارُه وجوبًا مَعَ المصادرِ والمشتقّاتِ، وتحتَ كلٍّ واحدٍ منهمَا عددٌ أبوابٍ، وسأستعرضُ هذهِ الأبوابِ بإيجازٍ مَع التّمثيلِ لكلٍّ، ملتزمةً في الأغلبِ لفظَ سيبويهِ .

أبوابُ القسمِ الأولِ (وهُو إضمارُ الفعلِ وجوبًا مَع الأسماءِ):

أوّلاً: بابُ مَا ينتصبُ عَلى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ استغناءً عنهُ (في الأمرِ والنَّهي)، وفيهِ أبوابٌ أُضمر الفعل فيها وجوبًا؛ لِكثرةِ الاستعمالِ، وهذه الأبواب هي:

١ـ بابُ ما جَرى منهُ عَلى الأمرِ والتّحذيرِ[٩٥]، ومِن أمثلتِهِ التي ساقَهَا – عليه رحمة الله!–: "رأسَهُ والحائطَ، كَأنّهُ قَالَ: خَلِّ أو دَعْ رأسَه والحائطَ، فالرأسُ مفعولٌ والحائطُ مفعولٌ معه، فانتصبا جميعًا"[٩٦]، ومثلُ ذَلكَ: أهلَكَ والليلَ، كأنّهُ قالَ: بَادِرْ أهلَكَ قبْلَ الليلِ، وإنَّما المعنى أنْ يحذِّرَهُ أن يدركَهُ الليلُ، والليلُ محذَّرٌ منه، ومن ذلكَ قولهُم : مَازِ، رأسَكَ والسَّيْفَ، كما تقول: رأسَكَ والحائِطَ، وهو يحذِرُهُ، كأنَّهُ قالَ: اِتَّقِ رأسَكَ والحائطَ[٩٧].

٢ـ بابُ مَا يكونُ معطوفًا في هَذا البابِ عَلى الفاعلِ المضمرِ في النِّيَّةِ ويكونُ معطوفًا على المفعولِ[٩٨]،... مثّل له سيبويهِ بـ " إيَّاك أنت نفسُك أن تفعلَ، وإيّاك نفسَك أن تفعل...، وإذا عطفتَ قلتَ: إيَّاكَ وزيدًا والأسدَ، وكذلك: رأسَك ورجلَيْكَ والضَّرْبَ. وإنَّمَا أمرتَهُ أنْ يَتَّقِيَهُمَا جميعًا والضَّرْبَ"[٩٩].

---

(٩٢) السابق١/ ٢٦٩

(٩٣) السابق ١/ ٢٦٩ ــ ٢٧٠

(٩٤) ينظر حديث النحاة عن إضمار الفعل وجوبًا في: الوجوب في النحو ٢٠٦ ــ ٢١٣ ، وينظر: شرح المفصل١/ ١١٣ـ١١٥، ٢٢٧، ٢/ ١٨، ١٩، ٢٥ ـ٢٦ . ٦٨، شرح المقدمة الكافية ٣٩٥/٢، ٤٠٦، ٤٩٠، ٥١٩، ٣/ ٩٩٧، ١٠٠٣، ١٠٠٦، الإيضاح في شرح المفصل٢/ ١٦٣، شرح الكافية الشافية ١/ ٢٧٠، مغني اللبيب ٢/ ٦٣٢، شرح الكافية للرضي١/ ٣٠٥، ٣٣٩ ــ ٣١٠، ٣٤١، ٢/ ٤٧ .

(٩٥) ينظر: الأصول في النحو ٢٤٩/٢ ، شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٦٩ـ ١٧٢، شرح المفصل٢/ ٢٥ ـ ٢٦ .

(٩٦) الكتاب١/ ٢٧٤ .

(٩٧) السابق١/ ٢٧٥ .

(٩٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٧٥.

(٩٩) الكتاب ١/ ٢٧٧ـ٢٧٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٣ـ بابٌ يحذفُ[١٠٠] منهُ الفعلُ لكثرتِهِ في كلامِهم حتّى صارَ بمنزلةِ المثلِ[١٠١]، مِن أمثلتِهِ قولُهم: "هذا ولا زَعَماتِكَ"وقولُ الشّاعرِ، وهو ذُو الرُّمّةِ، يذكُرُ الدِّيَارَ والمنَازِلَ:

دِيَارَ مَيّةَ إذْ مَيٌّ مُسَاعِفَةٌ ... ولا يَرَى مِثْلَهَا عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنّهُ قَالَ في المثلِ: ولا أتوهّمُ زَعَماتِكَ ، وفي البيتِ: أذكُرُ ديارَ ميّةَ "ولكنّهُ لا يَذْكُرُ أذكُرُ؛ لِكَثْرَةِ ذَلِكَ في كَلامِهِمْ، واستِعمَالِهِم إيّاهُ"[١٠٢].

ومن ذلك: "﴿انتَهُوا خيرًا لَكُمْ﴾"، و"وَرَاءَكَ أَوسَعُ لَكَ"، وحَسْبُكَ خَيْرًا لَكَ، إذا كنتَ تَأْمُرُ"[١٠٣].

ثانيًا: بابُ مَا ينتصبُ عَلى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ (في غيرِ الأَمرِ والنَّهي):

تحدّثَ سيبويهِ عنْ هَذا فِي بابينِ، جَعلَ البابَ الأولَ فِي الإضمارِ فِي أَساليبَ اشْتَهرتْ عَلى ألسُنِ العربِ، وجعلَ البابَ الآخَرَ فِي إضمارِ الفعلِ؛ لِقبحِ العطفِ عَلى الاسمِ المتقدِّمِ، أمّا الأَولُ فهوَ في أساليب معروفة، وهي :

١ـ **الحالُ الدالةُ على زيادةٍ أو نقص**[١٠٤]، وليسَ قبلَهَا مَا يَعملُ فِيهَا، مِنْ ذَلكَ قولُكَ: أَخذتُهُ بدرهمٍ فصاعدًا، وأخذتُهُ بدرهمٍ فزائدًا. حَذفُوا الفعلَ لكثرةِ استعمالِهِم إيّاهُ، ولأنّهمْ أمِنُوا أنْ يكونَ عَلى الباءِ، لَوْ قُلتَ: أَخذتُهُ بِصَاعدٍ كانَ قبيحًا؛ لأنّهُ صفةٌ، ولا تكونُ فِي موضعِ الاسمِ، كأنّهُ قَالَ: أخذتُهُ بدرهمٍ فزادَ الثّمنُ صَاعدًا، أَوْ فَذَهب صَاعدًا"[١٠٥].

٢ـ **أسلوبُ النِّداءِ**[١٠٦]: كقولِكَ: يا عبدَ اللهِ، والنّداءُ كلُّهُ.أضمرُوا الفعلَ لِكثرةِ استعمالِهِمْ هذا فِي الكلامِ، وصارَ يَا بَدلاً مِنَ اللّفظِ بالفعلِ، كَأنّهُ قَالَ: يَا، أُريدُ عبدَاللهِ، فَأضمرَ أُريدُ، وصارتْ يَا بَدلاً مِنهَا؛ لِأنّكَ إذَا قُلتَ: يَا فُلانُ، عَلِمَ أنّكَ تُريدُهُ. ومِمَّا يَدُلُّكَ عَلَى أنّهُ يَنْتَصِبُ عَلَى الفعلِ، وَأَنَّ يَا صَارتْ بَدَلاً مِنَ اللفْظِ بِالفعلِ؛ قولُ العربِ: يَا إيّاكَ، إنّمَا قُلتَ: يَا إيّاكَ أَعْنِي، وَلَكِنَّهُمْ حَذفُوا الفِعلَ وَصارَ يَا وَأَيَا وَأَيْ بَدَلاً مِنَ اللّفْظِ بالفعلِ.

٣ـ **قَولُ العَربِ مَنْ أَنتَ زَيدًا**[١٠٧]، فزعمَ يُونُسُ أَنّهُ عَلَى قَولِهِ: مَنْ أَنتَ تَذكُرُ زيدًا، وَلَكِنَّهُ كَثُرَ فِي كَلامِهِمْ واسْتعملَ، وَاسْتَغنَوا عَنْ إظهَارِهِ، فَإنَّهُ قَدْ عَلِمَ أَنَّ زَيدًا لَيسَ خَبَرًا،وَلَا مُبتَدأً، وَلَا مَبنِيًّا عَلَى مُبتدَأٍ، فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ عَلَى الفِعْلِ.

---

(١٠٠) (هذا الباب الوحيد الذي عنونه بالحذف ينظر مصطلح الإضمار عند سيبويه ٩ ، ١٢)
(١٠١) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٧٨ـ ١٧٩ ، شرح المفصل لابن يعيش٢/ ٢٧ ،
(١٠٢) الكتاب ١/ ٢٨٠
(١٠٣) السابق١/ ٢٨٢
(١٠٤) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٥٣ ، شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٨٦
(١٠٥) الكتاب ١/ ٢٩٠
(١٠٦) ينظر: الأصول في النحو ٢/٢٥٤ ، شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٨٨ ، شرح المفصل لابن يعيش١ /١٢٧.
١٠٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٨٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٢٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٤- أسلوب أمّا أنتَ منطلقًا انطلقتُ معكَ[١٠٨]، ومنهُ قولُ عبّاسِ بنِ مرداسٍ[١٠٩]:

أبا خُراشةَ أمّا أنتَ ذا نَفَرٍ ... فإنَّ قومي لم تأكلهمُ الضَّبُعُ

يقولُ مُوضّحًا هذا الأسلوبَ وأمثالَهُ: "فإنّما هي(أنْ) ضُمّتْ إليها (ما) وهي ما التوكيدِ، ولَزِمتْ كراهيةَ أنْ يُجحِفُوا بها لِتكونَ عِوَضًا مِن ذَهابِ الفِعلِ، كما كانتْ الهاءُ والألفُ عِوَضًا في الزَّنادِقةِ واليمانيّ مِنَ الياءِ"[١١٠].

٥- ومِنَ الأساليبِ قولُهم: مَرْحبًا، وأهلاً، وإنْ تأتِني فأهلُ الليلِ والنّهارِ[١١١]، يقولُ سيبويهِ: "فإنّما رأيتَ رجُلاً قاصِدًا إلى مكانٍ أوْ طالِبًا أمْرًا، فقلتَ: مَرْحبًا وأهلاً، أيْ أدْرَكتَ رَحْبًا وأصبتَ، فحَذَفُوا الفعلَ لِكثْرةِ استعمالِهِمْ إيّاهُ، وكأنّهُ صارَ بدلًا مِنْ رَحُبتْ بِلادُكَ وأهِلتْ، كما كانَ الحَذَرُ بدلًا مِنَ احْذَرْ"[١١٢].

ثالثًا: بابُ إضمارِ الفعلِ لِقُبحِ الكلامِ إذا حُمِلَ على العطفِ[١١٣]:

وهو ما ترجَمَ لهُ سيبويهِ: بـ" هذا بابٌ منهُ يُضمرُونَ فيهِ الفعلَ لِقُبحِ الكلامِ إذا حُمِلَ آخِرُهُ على أوّلِهِ" ومِنَ الأمثلةِ التي ذكرها: مالَكَ وزيدًا، و ما شأنُكَ وعَمْرًا، وقولِ مِسْكينٍ الدّارِميّ[١١٤]:

فما لَكَ والتّلدُّدَ حولَ نَجْدٍ ... وقدْ غَصّتْ تِهامةُ بالرِّجالِ

يقولُ سيبويهِ مُوضّحًا الإضمارَ في هذهِ الأمثلةِ وما شابهها: "فإنّما حدُّ الكلامِ ههنا: ما شأنُكَ وشأنُ عمرٍو. فإنْ حملْتَ الكلامَ على الكافِ المُضمرةِ فهوَ قبيحٌ، وإنْ حملْتَهُ على الشّأنِ لمْ يجُزْ؛ لأنّ الشّأنَ ليسَ يلتبِسُ بعبدِ اللهِ، إنّما يلتبِسُ بهِ الرّجُلُ المُضمَرُ في الشّأنِ، فلمّا كانَ ذلكَ قبيحًا حمَلُوهُ على الفِعلِ، فقالُوا: ما شأنُكَ وزيدًا، أيْ ما شأنُكَ وتناوُلُكَ زيدًا"[١١٥].

****

(١٠٨) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢/ ١٨٩ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٩٨ ـ٩٩ .
(١٠٩) ينظر بالإضافة إلى الكتاب : أمالي ابن الشجري ١/ ٣٤ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/٩٩، الخزانة ٢/٨٠ .
(١١٠) الكتاب ١/ ٢٩٣ـ٢٩٤
(١١١) ينظر: شرح الكتاب ٢/ ١٩٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٢٨ .
(١١٢) الكتاب ١/ ٢٩٥
(١١٣) ينظر: شرح الكتاب ٢/ ٢٠٢ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /٥٠ـ٥١ .
(١١٤) ينظر بالإضافة إلى الكتاب : شرح المفصل لابن يعيش ٢ / ٥٠
(١١٥) الكتاب١ / ٣٠٧ـ٣٠٨ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سيبويهِ ثلاثةَ عشرَ بابًا لِواجبِ النَّصبِ، وثَلاثَةَ أبوابٍ لِمَا يَجُوزُ فيهِ النَّصبُ والرَّفعُ، ولَكِنْ نَصبُهُ عَلَى إضمَارِ الفِعلِ وُجُوبًا. وسأنكرُ هَذهِ الأبوابَ على عُجالةٍ في الإطَالةِ.

أولاً:بابُ المَصادرِ النَّكرةِ غَيرِ المُضافةِ في الدُّعاءِ(١١٦):

وذَلكَ قولُكَ: سَقْياً ورَعياً، ونحوُ قَولِك: خيبةً، ودفرًا، وجدعًا وعقرًا، وبؤسًا، وأفةً ونَقةً، وسُحقًا. "وإنّما ينتصبُ هذا ومَا أشبهَهُ إذَا ذُكر منكُورٌ فدَعوتَ لَهُ أو عَليهِ، على إضمارِ الفعلِ، كأنكَ قلتَ: سقاكَ اللهُ سقيًا، ورعاكَ اللهُ رعيًا"(١١٧).

ثانيًا: بَابُ مَا جَرى منَ الأَسْماءِ مَجْرَى المَصادِرِ الَّتي يُدْعَى بِهَا(١١٨): كقولك: تُرَبًا، وجَ وما أشبهَهُ، كالبابِ السّابقِ، منصوبٌ على إضمارِ فعلٍ، ذُكر منكُورٌ فدَعَا السّامعُ لهُ عليهِ، يقولُ سيبويهِ: "فإنْ أَدخلْتَ "لكَ" فقُلتَ: تُرْبًا لَكَ. فإنَّ تفسيرَهَا ههنَا كتفسيرِهَا في الأولِ، كأنّهُ قَالَ: أَلزمَكَ اللهُ، وأطعَمَكَ اللهُ تُربًا وجَندلاً"(١١٩).

ثالثًا: بابُ مَا أُجريَ مُجرَى المصادرِ المدعوِّ بها مِن الصِّفَاتِ(١٢٠): وهي قَولُهم: هنيئًا م كأنّهم قالوا: ثَبت لكَ هنيئًا مريئًا، وهنأَهُ ذلكَ هنيئًا. وسببُ نَصبِهِ؛ أنّه " ذكرَ لَكَ خيراً أ رجلٌ، فقلتَ: هنيئًا مريئًا، كأنّكَ قلتَ: ثَبتَ ذَلكَ لهُ هنيئًا مَريئًا، أو هَنأهُ ذَلكَ هنيئًا، فا الفعلَ؛ لأنّهُ صارَ بدلاً مِن اللفظِ بقولِكَ: هَنأَكَ"(١٢١). واستدلَّ على صحّةِ تأَوّلهُ لكلام ال هذا، وإضمار الفعل في هذا الأسلوب وغيره بظهور الفعل في شواهد مشابهة، ك الأخطل:

إلَى إمَامٍ تُغَادِينَا فَوَاضِلُهُ أَظْفَرَهُ اللهُ فَلْيَهْنِئْ لهُ الظَّفَرُ (١٢٢)

يقولُ سيبويهِ مبيّنًا وجهَ الاستدلالِ بهذا البيتِ: " كأنّهُ إذَا قَالَ: هَنيئًا لَهُ الظّفَرُ، فقَدْ ف ليهنِئْ لهُ الظّفَرُ، وإذا قَالَ: لِيَهنِئْ لهُ الظّفَرُ، فقَد قَالَ: هَنيئًا لهُ الظّفَرُ، فكُلُّ واحدٍ مِنهمَا مِن صَاحبِهِ، فَلِذلكَ اختَزلُوا الفعلَ هُنَا، كَمَا اختَزَلُوهُ فِي قَولِهم: الحذَرَ."(١٢٣)

---

(١١٦) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢، شرح كتاب سيبويه ٢/ ٢٠٤ـ٢٠٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /١١٤، ١٢١ .
(١١٧) الكتاب ١ / ٣١١-٣١٢ .
(١١٨) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢، شرح الكتاب ٢/ ٢٠٦ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /١٢٢ ، شرح الكافية الشافية٢/ ٦٦٨.
(١١٩) الكتاب ١/ ٣١٤
(١٢٠) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢، شرح الكتاب ٢/ ٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /١٢٢ .
(١٢١) الكتاب ١/ ٣١٦-٣١٧
(١٢٢) ينظر بالإضافة إلى الكتاب : ديوان الشاعر ١٠١ ، شرح الكتاب ٢/ ٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢/١٢٣ .
(١٢٣) الكتاب١/٣١٧

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

رابعًا: مَا جَرى مِن المَصادِرِ المُضافةِ مَجرى المصادرِ المفردةِ المدعوّ بِها(١٢٤) "وإنّما أضيفتْ ليكونَ المضافُ فيها بمنزلتِهِ في اللامِ إذَا قُلتَ: سَقْيًا لَك، لِتبيّنَ مَن تَعني. وَذَلكَ: وَيْلَك، وَوَيْحَك، وَ وَيْسَك، ووَيْبَك، وَلا يَجوزُ: سَقْيَك، إنّما تُجْرِي ذَا كَمَا أَجْرَتِ العَرَبُ."(١٢٥).

خامسًا: مَا يَنْتَصِبُ مِنَ المَصادرِ المُتصرفةِ فِي غيرِ الدّعاءِ(١٢٦): مِنْ ذَلِكَ قَولُكَ: حَمْدًا وَشُكْرًا لَا كُفْرًا، وَعَجَبًا، وأَفعَلُ ذَلِكَ وَكَرَامةً وَمَسَرَّةً وَنُعْمَةَ عَينٍ، وَحُبًّا ونَعَامَ عَينٍ، وَلَا أَفعَلُ ذَاكَ وَلَا كَيْدًا وَلَا هَمًّا، وَلَأَفعَلَنَّ ذَاكَ وَرَغمًا وَهَوَانًا. فَإنّمَا يَنْتَصِبُ هَذَا عَلى إضْمَارِ الفِعْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَحْمَدُ اللهَ حَمْدًا، وَأَشْكُرُ اللهَ شُكْرًا، وكَأَنَّكَ قُلْتَ: أَعْجَبُ عَجَبًا، وَأُكْرِمُكَ كَرَامةً، وَأَسُرُّكَ مَسَرَّةً، وَلَا أَكَادُ كَيدًا وَلَا أَهُمُّ هَمًّا، وَأُرْغِمُكَ رَغمًا(١٢٧).

سادسًا: بابٌ مِنَ المَصادرِ غَيرِ المُتصرِّفةِ دُعاءً وغَيرِ دُعاءٍ(١٢٨): يَقولُ سِيبويهِ مبيِّنًا طَبيعةَ هذهِ المَصادرِ "وَلَكنَّهَا مَصَادِرُ وُضِعَتْ مَوضِعًا وَاحِدًا لَا تَتَصَرّفُ فِي الْكَلامِ تَصرُّفَ مَا ذَكَرْنَا مِن المَصادِرِ. وَتَصرُّفُهَا أَنّهَا تَقَعُ فِي مَوضِعِ الجَرّ والرَّفعِ، وَتَدخُلُهَا الأَلفُ واللامُ، وَذَلكَ قَولُكَ: سُبحَانَ اللهِ، وَمَعاذَ اللهِ وَرَيحَانَهُ، وَعَمْرَكَ اللهَ إلّا فَعَلْتَ،وَقِعْدَكَ اللهَ إلَّا فَعلْتَ، كَأَنَّهُ حَيثُ قَالَ: سُبحانَ اللهِ قَالَ: تَسْبِيحًا، وَحيثُ قَالَ: وَرَيحانَهُ قَالَ: وَاسْترزَاقًا؛ لأَنَّ مَعنَى الرَّيحانِ الرِّزْقُ. فَنَصَبَ هَذَا عَلَى أُسَبِّحُ اللهَ تَسْبيحًا، وَأَسْترزِقُ اللهَ اسْترزَاقًا؛ فَهذَا بِمَنْزِلةِ سُبْحَانَ اللهِ وَرَيْحانَهُ، وخُزِلَ الفعلُ ههنا؛ لأنهُ بدلٌ من اللفظِ بقولِهِ: أُسبِّحُكَ وأَسترزقُكَ"(١٢٩).

سابعًا: بابُ مَا يَنْتَصِبُ فِيهِ المَصدَرُ كَانَ فِيهِ الأَلِفُ وَاللامُ أَوْ لَمْ يَكنْ فِيهِ عَلَى إضْمَارِ الفِعلِ المتروكِ إظهارُهُ؛ لأَنَّهُ يَصيرُ فِي الإخْبَارِ وَالاستفهَامِ بَدلاً مِن اللفْظِ بِالفعلِ(١٣٠)، كَمَا كَانَ الحذرُ بَدلًا مِنِ احْذَرْ فِي الأَمْرِ، إذا كثر الفعل من الفاعل وتواصل منه في كلّ الأَحْوالِ، في حالِ ذكْرِكَ إيَّاهُ استفهمْتَ أو أَخبرتَ، وأَنَّك فِي حَالِ ذكرِكَ شَيئًا تَعملُ فِي تَثْبِيتِهِ لَكَ أَوْ لِغيرِكَ.(١٣١)

(١٢٤) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢، شرح الكتاب ٢/ ٢٠٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /١٢١ .
(١٢٥) الكتاب ١/ ٣١٨
(١٢٦) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢، شرح الكتاب ٢/ ٢١١ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /١١٤،شرح الكافية الشافية٢/٦٥٨، ٦٦١.
(١٢٧) الكتاب ١/ ٣١٨-٣١٩
(١٢٨) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢، شرح الكتاب ٢/ ٢١٣ ، شرح المفصل لابن يعيش ٢ /١١٩ ــ١٢٠ .
(١٢٩) الكتاب١/ ٣٢٢
(١٣٠) ينظر: شرح الكتاب ٢ /٢٢٥ــ ٢٢٨ ، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٢ .
(١٣١) الكتاب ١/ ٣٣٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

١ـ فالخبر كقولك(١٣٢): ما أنت إلا سيرًا، وإلا سيرًا سيرًا، وما أنت إلا الضَّرْبَ الضَّرْبَ، وما أنت إلا قتلاً قتلك، وما أنت إلا سَيْرَ البريدِ سَيْرَ البريدِ، كأنَّهُ قال في هذه المثلِ: ما أنت إلا تفعلُ فعلَك، وما أنت إلا تفعلُ الفعلَ، ولكأنهم أضمروا الفعل لكون المصدر صار بدلاً منهُ، وصار في الخبر بمنزلته في الأمر والنهي؛ "لأنّ الفعلَ يقعُ ههنا كما يقعُ فيهما، وإنْ كانَ الأمرُ والنهي أقوى؛ لأنهما لا يكونانِ بغيرِ فعلٍ، فلمْ يمتنعْ المصدرُ ههنا أنْ ينتصبَ؛ لأنّ الفعلَ يقعُ ههنا مع المصدرِ في الاستفهامِ والخبرِ، كما يقعُ في الأمرِ والنهي، والآخرُ غيرُ الأولِ كما كانَ ذلكَ في الأمرِ والنهي، إذا قُلتَ: ضَرْبًا فالضَّربُ غيرُ المأمورِ.

وتقولُ: زيدٌ سَيْرًا سَيْرًا، وإنّ زيدًا سيرًا سيرًا، وكذلكَ في ليتَ ولعلّ ولكنّ وكأنّ وما أشبهَ ذلكَ، وكذلكَ إنْ قُلتَ: أنتَ الدّهرَ سَيْرًا سيرًا، وكانَ عبدُ اللهِ الدّهرَ سَيْرًا سيرا، وأنتَ مُذُ اليومِ سَيْرًا سيرًا"(١٣٣).

٢ـ والاستفهامِ(١٣٤): كقولِكَ: أقِيَامًا يا رجلُ والنّاسُ قعودٌ، وأجلوسًا والنّاسُ يَجرُونَ، فأنتَ لا تُريدُ أنْ تخبرَ أنّهُ يَجْلِسُ، ولا أنّهُ قدْ جَلسَ وانقضَى جُلوسُهُ، ولَكِن تخبرُ أنّهُ في تِلكَ الحالِ في جلوسٍ وفِي قيامٍ. (١٣٥)

واستشهدَ سيبويهِ بعدةِ شواهدَ شعريةٍ ونثريّةٍ،فمِن الشّعريّة قولُ العَجّاجِ:

أَطَرَبًا وأنتَ قِنَّسْرِيُّ(١٣٦)

ومن النثريَّةِ قولُ الجاهليّ: " أَغُدَّةً كَغُدَّةِ البعيرِ، وموتًا في بيتِ سَلولِيّةٍ"(١٣٧)

يقولُ سِيبويهِ مُوضّحًا وَجْهَ الاستِشهادِ بالبيت وهُوَ إضْمارُ الفعلِ بَعْدَ الاستفهامِ: "وإنّما أرادَ: أتَطْرَبُ، أيْ أنتَ فِي حَالِ طَرَبٍ؟ وَلَمْ يُرِدْ أنْ يُخبِرَ عَمَّا مَضَى وَلَا عَمَّا يُستَقبَلُ."(١٣٨) وكذلك قال في المثل: أأُغدُّ غُدةً، وأموتُ موتًا، "وهو بمنزلةِ أَطَرَبًا، وتفسيرُهُ كتفسيرِهِ"(١٣٩).

ثامِنًا: بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الأَسْمَاءِ التِي أُخِذَتْ مِن الأَفْعَالِ انْتِصَابَ الفعلِ، أَسْتَفهمْتَ أو لم تَستفهمْ(١٤٠)، وَذلكَ قولُكَ: أَقائِمًا وقَد قَعَدَ النَّاسُ، وَأَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرَّكْبُ. وكَذَلكَ إنْ أَرَدْتَ

(١٣٢) شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٩٦، شرح الكافية الشافية٢/ ٦٦٥، شرح الكافية للرضي١/ ٣١٥ـ٣١٧.
(١٣٣) الكتاب ١/ ٣٣٥
(١٣٤) شرح الكافية الشافية ٦٦٤/٢ ، شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٣١.
(١٣٥) السابق١/ ٣٣٨
(١٣٦) ديوان العجاج ٦٦، الكتاب ١/ ٣٣٨
(١٣٧) مجمع الأمثال ٢/ ٥٧، اللسان غ د د
(١٣٨) الكتاب١/ ٣٣٨ .
(١٣٩) السابق ٣٣٨/١ .
(١٤٠) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٢٩، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/٢ ، شرح الكافية الشافية٢/ ٦٦٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هَذَا المعْنَى وَلَمْ تَسْتَفهِمْ، تَقُولُ: قَاعِدًا عَلِمَ اللهُ وَقَدْ سَارَ الرَّكبُ، وَقَائِمًا قَدْ عَلِمَ اللهُ وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ "(١٤١). فالفعلُ متصلٌ في حالِ ذِكركَ وأنتَ تثبتهُ لكَ، أو لغيركَ في حالِ ذِكركَ إيَّاهُ.(١٤٢).

وهَذا البابُ مثلُ الذي قبلَهُ غَيرَ أنَّ المنْصُوبَ فِي البابِ السّابقِ المصدرُ، والمنصوبُ في هذا البابِ اسمُ الفاعلِ، فأُضمرَ الفعلُ استغناء بما يرى من الحال وصار الاسمِ المنصوبِ بدلاً من اللفظ بالفعلِ، والتقديرُ: أتقومُ قائمًا، وأتقعدُ قاعدًا(١٤٣)، فالحال تأكيد للفعل المضمر؛ ولذا جازَ عملُهُ في اسمِ الفاعلِ، ووجبَ إضمارُ الفعلِ؛ للسّببِ السّابقِ(١٤٤).

تاسعًا: بابُ مَا جَرى مِن الأَسْماءِ الّتي لَم تُؤْخذْ مِن الفعلِ مَجْرَى الأَسمَاءِ التي أُخذَتْ مِن الفعلِ فِي الاستفهَامِ وَالخَبَرِ(١٤٥):

١- تحدّثَ سيبويهِ في هَذا البابِ مُبَيّنًا النَّاصِبَ المضمرَ الذي المنصوبُ النّائبُ عنهُ ليسَ من لفظهِ، وذلكَ بعدَ الاسْتفهَامِ والخبرِ، والاسْتفهَامِ يُرادُ بهِ التَّوبيخُ، أو التَّنبيهُ، فَالأولُ كَقولِهِمْ: أَتَميمِيًّا مَرةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى، وكَقولِ هِندِ بنتِ عتبةَ - رِضيَ اللهُ عَنها!-:

أَفِي السِّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وغِلْظَةً وفي الحربِ أَشْبَاهَ الإمَاءِ العَوارِكِ(١٤٦)

وغَيرِهِمَا ممّا ذَكَرهُ سِيبويهِ، وَمِن التَّنْبِيهِ قولُ الأَسديّ - يومَ جَبَلَةَ وَاسْتَقْبَلَهُ بَعِيرٌ أَعْورُ، فَتَطَيّرَ - : " يا بني أسد، أَعْوَرَ وذَا نابٍ"(١٤٧). يقُولُ سيبويهِ موضّحًا إضمارَ الفِعْلِ: "وَذلِكَ قَولُكَ: أَتَميمِيًّا مَرةً وَقَيْسِيًّا أُخْرَى.وَإِنَّمَا هَذَا أَنَّكَ رَأَيْتَ رَجلاً فِي حَالِ تَلَوُّنٍ وَتَنَقُّلٍ، فَقُلْتَ: أَتَميمِيًّا مَرةً وَقَيسِيًّا أُخْرَى، كَأَنَّكَ قُلتَ: أَتَحوَّلُ تَميمِيًّا مَرّةً وَقَيسِيًّا أُخْرى. فَأنتَ فِي هَذهِ الحَالِ تَعملُ فِي تَثبيتِ هَذا لَهُ، وَهوَ عِندَكَ فِي تِلكَ الحالِ فِي تَلوُّنٍ وَتَنَقُّلٍ، وَليسَ يَسألهُ مُسْترشِدًا عَنْ أَمرٍ هُو جَاهلٌ بِهِ لِيُفهِّمَهُ إيَّاهُ وَيُخبِرَهُ عَنهُ، وَلَكنَّهُ وَبَّخَهُ بِذَلِكَ"(١٤٨).

٢- وفِي الخبرِ الذي لا يُرادُ به الإخبارُ بشيءٍ مجهولٍ، ولكنْ أردَ شتمَهُ وتَوبيخَهُ: يقولُ -رحمهُ اللهُ!- مُبيّنًا إضْمارَ الفعلِ فِي هذا البابِ" وَإِنْ أَخْبرتَ فِي هَذا البَابِ عَلَى هَذَا الْحدِّ نَصبْتَ أَيضًا كَمَا نَصبَ فِي حَالِ الخَبرِ الاسمَ الذي أُخِذَ مِن الفعلِ، وَذَلكَ قَولُكَ: تَميمِيًّا قَدْ عَلِمَ اللهُ مَرّةً وَقَيسِيًّا أُخْرَى. فَلَمْ تُرِدْ أَنْ تُخْبِرَ القومَ بِأمرٍ قَد جَهِلوهُ، وَلَكنَّكَ أَردْتَ أَنْ تَشتِمَهُ

(١٤١) الكتاب ١/ ٣٤٠ .
(١٤٢) السابق ١/ ٣٤١ .
(١٤٣) السابق ١/ ٣٤٠.
(١٤٤) الكتاب ١/ ٣٤٠- ٣٤١، شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٢٩ -٢٣٠ .
(١٤٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٣١، شرح المفصل لابن يعيش ٦٩/٢ .
(١٤٦) الكتاب ١/ ٣٤٣ ، والخزانة ١/ ٥٥٦ .
(١٤٧) السابق ١/ ٣٤٣ ، و اللسان عور.
(١٤٨) الكتاب١/ ٣٤٣ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بِذلكَ، فَصارَ بَدلاً مِنَ اللّفظِ بِقولكَ: أَتَتَمَّمُ مَرّةً وَتَتَقَيَّسُ أُخْرَى، وأَتَمضُونَ وَقَد اسْتَقبلكُم فلا، وتَتفَلُونَ وتَلَوَّنُونَ، فَصارَ هَذا كَهَذا، كَمَا كانَ تُرْبًا وجَنْدَلًا بَدلاً مِن اللّفظِ بتَرِبْتَ، و جَنْدَلْتَ لو تُكُلِّمَ بِهما."(١٤٩).

عَاشِرًا: بَابُ مَا يَجِيءُ مِن المَصادرِ مُثَنًّى مُنتصبًا عَلى إضمارِ الفعلِ المتروكِ إظهارُهُ(١٥٠):

وردَ عنِ العربِ مَصادرُ مُثَنّاةٌ منصُوبةٌ، لَزِمتْ حالةً واحدةً؛ لكثرةِ استعمالِهَا ودورانِها على ألسنتهم، كقولِهِمْ: حَنانيكَ ولَبيكَ وسَعديكَ، وأشباهها، وقد بيَّن سيبويهِ - رحمه الله! سببَ نصبِهَا وناصبَهَا، فقالَ: "قَولُكَ: حَنانيكَ، كَأَنّهُ قَالَ: تَحنُّنًا بعدَ تَحنُّنٍ، كَأَنّهُ يَسْترحِمُهُ ليرحمَهُ، وَلكنَّهم حَذَفُوا الفعلَ؛ لأَنَّهُ صَارَ بَدلاً مِنهُ، وَلَا يَكونُ هَذا مُثَنًّى إلَّا فِي حَالِ إضافَةٍ، كَما لَم يَكُنْ سُبحَانَ اللهِ ومَعاذَ اللهِ إلَّا مُضافًا. فَحنانَيكَ لَا يَتصرّفُ، كَما لا يَتصرَّفُ سُبحَانَ اللهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلكَ...وأَمّا قولُكَ لَبيكَ وسَعدَيكَ فَانْتصبَ هَذا كَمَا انْتصبَ سُبْحَانَ اللهِ"(١٥١).ومعنى التَّثنيةِ فِي هَذهِ الكلماتِ وأَمثالِهَا نَقلَهُ سيبويهِ عَن شَيخِهِ الخليلِ - رَحمَهُ اللهُ! - :" أَنَّه أَرادَ تحنُّنًا بعدَ تحنُّنٍ، كأَنَّهُ قَالَ: كلّمَا كُنتُ في رحمةٍ وخيرٍ فلا ينقطِعَنَّ ولْيَكُنْ مَوصولاً بآخَرَ مِن رحمتِكَ. ومِثلُ ذَلكَ: لَبيكَ وسَعديكَ، وسَمعْنَا مِن الْعربِ مَنْ يَقولُ: سُبحَانَ اللهِ وَحنَانيهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: سُبحانَ اللهِ واسْترحامًا، كَما قَالَ: سُبحانَ اللهِ ورَيحانَهُ، يُريدُ اسْترزاقَهُ "(١٥٢).

حادي عشرَ: بابُ مَا يَنتصبُ فيهِ المصدرُ الْمُشبَّهُ بِهِ على إضْمارِ الفعلِ المتروكِ إظهاره(١٥٣):

كَقولِهم: مررتُ بِهِ فَإذَا لَهُ صوتٌ صوتَ حمارٍ، وَمررتُ بِهِ فَإذَا لَهُ صُراخٌ صُراخَ الثَّكْلَى. وقولِ النَّابِغةِ الذُّبيانّي:

مَقْذُوفةٍ بِدَخِيسِ النَّحْضِ بَازِلُها ... لَهُ صَرِيفٌ صَرِيفَ القَعْوِ بِالْمَسَدِ(١٥٤)

يقولُ سِيبويهِ موضحًا إضمارَ الفعلِ: " فَإنّمَا انْتَصبَ هَذَا لِأَنَّكَ مَررْتَ بِهِ فِي حَالِ تَصوِيتٍ، ولَمْ تُرِدْ أَنْ تَجْعَلَ الآخِرَ صِفةً لِلأَوّلِ وَلَا بَدلاً مِنهُ، وَلَكِنَّكَ لَمّا قُلْتَ: لَهُ صَوتٌ، عَلِمَ أَنَّهُ قَد

(١٤٩) السابق ١/ ٣٤٥

(١٥٠) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢ ، شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٣٦ـ ٢٣٧، شرح المفصل لابن يعيش ١١٨/٢ ، شرح المقدمة الكافية ٢ /٤٠٣، شرح الكافية للرضي١/ ٣٢٩ .

(١٥١) السابق٢/ ٣٤٨-٣٤٩ مثلها قولهم: حذاريك، ودواليك، وهذاذيك، وحواليك . ينظر ٣٤٩ ـــ ٣٥١ .

(١٥٢) السابق٢/ ٣٤٨-٣٤٩.

(١٥٣) ينظر: الأصول في النحو ٢/ ٢٥٢ ، شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٤٢ ـ ٢٤٣، شرح المفصل لابن يعيش ١١٥/١ شرح المقدمة الكافية ٢ /٣٩٩، شرح الكافية الشافية٦٦٧/٢ ،شرح الكافية للرضي١/ ٣١٩ .

(١٥٤) ديوان النابغة ١٨، اللسان دخ س، الكتاب١/ ٣٥٥.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

كَانَ ثَمَّ عَمَلٌ، فَصَارَ قَولُكَ: لَهُ صَوتٌ بِمنزِلَةِ قَوْلِكَ: فَإِذَا هُو يُصَوّتُ، فَحَملْتَ الثَّانِي عَلَى المعنى...كَأَنَّهُ قَالَ فَإِذَا هُوَ يُصوّتُ، فَحَملَهُ عَلَى المعْنَى فَنَصبَهُ"(١٥٥).

ثانِي عَشَرَ: بابُ مَا يَنْتَصِبُ مِن الْمصَادِرِ تَوكِيدًا لَمَا قَبلَهُ(١٥٦):

وَثَالِثَ عَشَرَ: بَابُ مَا يَكُونُ الْمَصدرُ فيهِ تَوكِيدًا لِنفْسِهِ نَصْبًا(١٥٧):

فالأولُ وهوَ الْمُؤكّدُ لِمَا قَبله،كَقولِهم: هَذا عَبدُ اللهِ حَقًّا، وَهَذا زيدٌ الحَقَّ لَا البَاطِلَ، وهذا زيد غير ما تقول(١٥٨)، وَالثَّاني وهوَ المؤكّدُ لِنفسِهِ كَقَولِكَ: لَهُ عَليَّ أَلْفُ دِرهمٍ عُرْفًا، وقَالَ الأَخوصُ:

إِنِّي لَأَمْنحُكِ الصُّدُودَ وإِنَّنِي ... قَسَمًا إِلَيْكِ مَعَ الصُّدودِ لَأَميَلُ(١٥٩)

قَالَ سِيبويهِ مُبيِّنًا النَاصِبَ الْمُضمرَ لِلْمَصدرِ في البابينِ: " وَاعْلَمْ أَنَّ نَصْبَ هَذَا البابِ الْمُؤكدِ به العامُّ مِنهُ ومَا وَكّدَ بِهِ نَفسَهُ، يُنصَبُ عَلَى إضمارِ فِعلٍ غَيرِ كَلامِكَ الأَوّلِ؛ لِأَنَّهُ لَيسَ فِي مَعنى كَيفَ، وَلَا لِمَ، كَأَنَّهُ قَالَ: أَحُقُّ حَقًّا، فَجَعَلَهُ بَدَلاً كَـ (ظَنًّا) مِن أَظُنُّ "(١٦٠). فالناصب فعل مضمر قبل المصدر دلّ عليه معنى الجملة، كأحقّ، وأعترف، في مثالي سيبويه وما جرى مجراهما؛ لأنك إذا قلت: هذا عبدالله، جاز أن يكون الإخبار عن يقين، وجاز أن يكون عن شكّ، فأكدت كلامك بقولك: حقًّا. وأما المؤكد لنفسه في: له عليّ ألف درهم عرفًا، وقسمًا في بيت الأحوص فلم يزد عرفا وقسما ما سبقهما يقينا؛ لأنه قد اعترف وأقرّ، فكان (عرفا وقسما) تأكيدًا لنفسه(١٦١).

هَذهِ المواضِعُ التي عَقَدَ لَها أَبوابًا لِذَاتِهَا، وَهُناكَ مَواضعُ يُضْمرُ فِيهَا الفِعلُ وُجُوبًا ذَكَرَهَا ضِمنَ أَبوابٍ أُخرَ، مِنهَا: بَابُ مَا يُنْصَبُ عَلَى التَّعظِيمِ وَالْمدحِ، وَبَابُ مَا يَجرِي مِنَ الشَّتْمِ مَجْرَى التَّعظِيمِ، وَ مِنها إِضمَارُ الفعلِ فِي بَابي الاخْتِصَاصِ وَالاشْتِغَالِ .

****

(١٥٥) الكتاب١/ ٣٥٥-٣٥٦.
(١٥٦) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٦٥- ٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/١ ، شرح المقدمة الكافية ٢ /٤٠٢، شرح الكافية الشافية٦٦٧/٢ ،شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٤ .
(١٥٧) ينظر: شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٦٥- ٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/١ ، شرح المقدمة الكافية ٢ /٤٠١، شرح الكافية الشافية٦٦٧/٢ ،شرح الرضي على الكافية ١/ ٣٢٣ .
(١٥٨) الكتاب١/ ٣٧٨
(١٥٩) السابق١/ ٣٨٠ ، وديوان الشاعر ١٥٣.
(١٦٠) السابق١/ ٣٨٣
(١٦١)شرح كتاب سيبويه ٢ /٢٦٥- ٢٦٧، شرح المفصل لابن يعيش ١١٦/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

موقفُ النُّحاةِ من آراءِ سيبويهِ في إضمارِ الأفعالِ :

وبعدَ الجولةِ الماتعةِ في كتابِ سيبويهِ بينَ آرائِهِ وأصولِهِ التي قرّرَهَا في إضمارِ الفعلِ جوازًا ووجوبًا، استقراءً من كلامِ العربِ؛ طوّفتُ في بعضِ أبرزِ كتبِ النَّحوِ التي قامتْ عليها الدّراساتِ النَّحويّةِ، ومؤلفاتِ النَّحويينَ عبرَ العصورِ، وهيَ: المقتضبُ للمبرِّدِ، والأصولُ في النَّحو لابنِ السَّراجِ، والمفصلُ للزَّمخشريّ، وشرحُهُ لابنِ يعيش، وشرحُهُ أيضًا لابنِ الحاجبِ، واسمه: الإيضاحُ في شرحِ المفصلِ، ومقدّمةُ ابنِ الحاجبِ، وألفيّةُ ابنِ مالكٍ، وتسهيلُ الفوائدِ لَهُ، وشرحُهُ عليهِ، وشرحُ الألفيّةِ للمراديّ، وشرحُ الرّضيّ على الكافيةِ ، طوّفتُ فيهنّ لأستبينَ موقفَ النّحاةِ منْ آراءِ سيبويهِ وأصولِهِ، فوجدتُهم لم يخرجُوا عمّا في الكتابِ بل تابعوهُ فيما وضعَهُ ذاكرينَ أمثلتَهُ وشواهدَهُ، فمِن باسطٍ شارحٍ، ومِن مُوجِزٍ من غيرِ إخلالٍ. فالمبرّدُ تحدّثَ في المقتضبِ عمّا تحدّثَ عنهُ سيبويهِ، وذكرَ بعضَ الصّورِ والأمثلةِ التي ذكرَهَا سيبويهِ في عدّةِ أبوابٍ باقتضابٍ وإيجازٍ، ويُلحظُ على حديثِ المبرِّد أنّهُ نادرًا مَا يَصفُ حكمَ إضمارِ الفعلِ بوجوبٍ أو جوازٍ، وكانَ يُلحُّ على سببِ الإضمارِ ودليلِهِ، كقولِهِ: " لا يجوزُ الحذفُ حتّى يكونَ المحذوفُ معلومًا ممّا يدلُّ عليهِ من مُتقدِّمِ خَبرٍ أو مُشاهدةِ حالٍ "[١٦٢] و قولِهِ: "وكلُّ مُستغنى عنهُ فإنْ شئتَ أظهرتَ الفعلَ كَما أنّكَ تقولُ: يا زيدُ عمرًا، أَيْ عليكَ عمرًا، وتقولُ: الطريقَ يا فتى، أي خَلِّ الطّريقَ، وترَى الرَّاميَ قدْ رَمى، فتسمعُ صوتًا، فتقولُ: القرطاسَ واللهِ، أي أصبتَهُ، وإن شئتَ قلتَ: خَلَّ الطّريقَ، ويا زيدُ عليكَ عمرًا، وأصبتَ القرطاسَ يا فتى "[١٦٣]، وقولِهِ: "إيَّاكَ، لا تقعُ إلّا اسمًا منصوبًا فكانتْ بدلاً من الفعلِ دالةً عليهِ"[١٦٤]، وقولِهِ: "وقد يحذفُ الفعلُ في التّكريرِ وفي العطفِ، وذلكَ قولُكَ: رأسَكَ والحائطَ، ورأسَهُ والسّيفَ يا فتى، فإنّما حُذفَ الفعلُ للإطالةِ والتّكريرِ، ودلَّ على الفعلِ المحذوفِ بما يُشاهدُ من الحالِ ... فلو أفردتَ لم يجزْ حذفُ الفعلِ إلّا وعليهِ دليلٌ. "[١٦٥]، يلحظ أن المبرد يضيف إلى علة إضمار الفعل علة أخرى، هي: طول الجملة والتكرير، ووجود الدليل من الحال المشاهدة.

ملحوظة: استفاض تعبير النّحاة عن الإضمار بالحذف في حين كان جُل تعبير سيبويه بالإضمار في نصوص سيبويه التي نقلتها في هذا البحث لم يعبّر بالحذف ومشتقاته إلا ثلاث مرات، وعبّر بالخزل ومشتقاته مثلها!! وباقي تعبيره كان بالإضمار ومشتقاته.

---

(١٦٢) المقتضب ٢/ ٧٩
(١٦٣) السابق ٢/ ٣١٧
(١٦٤) السابق ٣/ ١١٢
(١٦٥) السابق ٣/ ٢١٥ - ٢١٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن تناولَ صورَ إضمارِ الفعلِ التي حضرها سيبويهِ بإيجازٍ، أبو بكرٍ بن السّراجِ[١٦٦]، والزمخشريُّ[١٦٧]، أمّا مَنْ ذكرها شارحًا وموضّحًا فهو أبو سعيدٍ السّيرافيُّ في شرحِ الكتابِ، وابنُ يعيش في شرحِ المفصلِ الذي اتّكأ فيهِ على شرحِ السّيرافيِّ للكتابِ، فكانَ الكتابَ بينَ عينيهِ. فالسّيرافيُّ ينقلُ نصوصَ سيبويهِ شارحًا لها وموضحًا، ونادرًا متعقّبًا، كتعقّبِهِ لما جعلَهُ سيبويهِ من الإضمارِ الجائزِ، كقولِ الشّاعرِ:

أخَاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لَا أخَا لَهُ ...[١٦٨]

وهو من الواجبِ[١٦٩]. ومنهمْ مَنْ أوجزَ إضمارَ الفعلِ في عبارةٍ جامعةٍ، كابنِ الحاجبِ، وابنِ مالكٍ، فقال ابنُ الحاجبِ في المقدّمةِ الكافيةِ: " وقدْ يحذفُ الفعلُ لقيامِ قرينةٍ جوازًا، كقولِكَ: خيرَ مقدمٍ، ووجوبًا سماعًا مثل: سقيًا ورعيًا...، وقياسًا في مواضعَ... "[١٧٠]. وقالَ ابنُ مالكٍ في الألفيّةِ :

ويُحذفُ النّاصبُهَا إنْ عُلمَا .... وقدْ يكونُ حذفُهُ ملتزمَا

وقالَ في التّسهيلِ: "ويُضمرُ جَوازًا فعلُ الفاعلِ المُشعرُ بهِ ما قبلَهُ والمجابُ بهِ نفيٌ أو استفهامٌ."[١٧١] ويقولُ في بابِ المفعولِ المطلقِ : " ويُحذفُ عاملُ المصدرِ جوازًا لقرينةٍ لفظيةٍ أو معنويةٍ. ووجوبًا لكونهِ بدلاً من اللفظِ بفعلٍ مهملٍ، أو لكونهِ بدلاً من اللفظِ بفعلٍ مستعملٍ في طلبٍ، أو خبرٍ إنشائيٍّ، أو غيرِ إنشائيٍّ، أو في توبيخٍ معَ استفهامٍ، ودونهِ للنّفسِ، أو المخاطبِ، أو غائبٍ في حكمِ حاضرٍ، أو لكونِهِ تفصيلَ عاقبةِ طلبٍ أو خبرٍ، أو نائبًا عن خبرِ اسمِ عينٍ بتكريرٍ أو حصرٍ، أو مؤكدًا جملةً ناصّةً على معناهُ، وهو مؤكدُ نفسِهِ ، أو صائرةً بهِ نصًّا، وهو مؤكدُ غيرِهِ، ... ومِنَ الملتزمِ إضمارِ ناصبِهِ المُشبّهُ بهِ مشعرًا بحدوثٍ بعدَ جملةٍ حاويةٍ فعلَهُ وفاعلَهُ معنى دونَ لفظٍ ولا صلاحيةَ للعملِ فيهِ. "[١٧٢] وقدْ بسطَ مواضعَ إضمارِ الفعلِ في كتابيهِ: شرحِ التّسهيلِ[١٧٣]، وشرحِ الكافيةِ الشّافيةِ[١٧٤]،كما بسطَهَا شرّاحُ الألفيّةِ والتّسهيلِ بسطًا وافيًا،كَما في تحِ المقاصدِ والمسالكِ في شرحِ ألفيّةِ ابنِ مالكٍ

---

١٦٦ الأصول في النحو ٢/ ٢٤٧ ــ ٢٥٤ .
(١٦٧) الأصول في النحو ٢/ ٢٤٧ ــ ٢٥٤ ، المفصل ٣٢.
(١٦٨) الكتاب١/ ٢٥٦ ، شرح كتاب سيبويه٢/ ١٥٥ .
(١٦٩) شرح كتاب سيبويه٢/ ١٥٣-١٥٧
(١٧٠) شرح المقدمة الكافية٢/٣٩٥-٣٩٦ .
(١٧١) تسهيل الفوائد ٧٦
(١٧٢) السابق ٨٨
(١٧٣) ١٨٣/٢
(١٧٤) ٦١٤/٢ ــ ٦٦٨.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

للمراديّ [١٧٥]. فعملُ ابنِ مالكٍ اقتصرَ على دراسةِ نصوصِ سيبويهِ وشواهدِهِ وا
واستخراجِ شروطِ الإضمارِ وتحديدِ ضوابطِهِ. وكذلكَ كانَ الحالُ عندَ سابقيهِ، كابنِ الس
في كتابيهِ: الإيضاحِ في شرحِ المفصلِ، وشرحِ المقدمةِ الكافيةِ، ولاحقيهِ، كالرّضيّ في
كافيةِ ابنِ الحاجبِ، انصرفَ عملُهُم إلى دراسةِ صورِ الإضمارِ التي ذكرها سيبويهِ
ووجوبًا، ودراسةِ الأمثلةِ والشّواهدِ، واستخلاصُ الضّوابطِ والشّروطِ[١٧٦]. وسأضربُ ثلاثةَ
أمثلةٍ لانصرافِ النّحاةِ إلى ذلكَ، الأولُ لابنِ الحاجبِ وهو قولُهُ مُبيّنًا ضابطَ وجوبِ إض
الفعلِ إذا نابَ عنهُ المصدرُ التّفصيليّ، "وضابطُهُ أن تتقدّم جملةٌ متضمنةٌ فوائدَ، فإذا ذك
فوائدُهَا بألفاظِ المصادرِ وجبَ حذفُ أفعالِها، فحذفُوا الفعلَ لقيامِ القرينةِ الأولى، وهيَ الج
التي هذه فوائدُهَا، والتزموهُ؛ لأنّ اللفظَ الأولَ قد وقعَ موقعَ الفعلِ، فاستُغنيَ عنه لفظًا ومعن
كقولِهِ تعالَى: (فَشُدُّوا الوَثَاقَ) محمد:٤. فإنّ "شُدُّوا الوَثاقَ" متضمّنٌ لفوائدَ وجوديّةٍ مِن مَنٍّ
استرقاقٍ أو فداءٍ أو قتلٍ، فلمّا ذُكرتْ تِيكَ المعاني بألفاظِ المصادرِ لم تُذكرْ أفعالُها، وقيل
"فَإِمَّا مَنًّا بعدُ وإِمَّا فِدَاءً "، ولو قيلَ في مثلِهِ: فَإِمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا وإِمَّا تُفَادُونَ فِدَاءً لمْ يَجُزْ."[١٧٧]

والنّصّ الثّاني لابنِ مالكٍ، وهو قولُهُ مُبيّنًا ضابطَ وشروطَ وجوبِ إضمارِ الفعلِ إذا نابَ
عنهُ المصدرُ المكررُ أو المضافُ محصورًا وغيرَ محصورٍ: "ومِن أسبابِ ذلكَ أيضًا أن
يُخبرَ عنِ اسمِ عينٍ بفعلٍ جُعلَ مصدرُهُ بدلاً من اللفظِ به مكررًا، نحو: أنتَ سيرًا سيرًا، أو ذ
حَصْرٍ بـ إنّما أو بـ إلّا، نحو: إنّما أنا صَبرًا، وما الملهوفُ إلّا حَزنًا. والأصلُ: أنتَ تسيرُ
وإنّما أَصبِرُ، ومَا الملهوفُ إلّا يَحزنُ، فحذفُ الفعلُ حذفًا لازمًا لأجلِ التّكرارِ والحَصْرِ،
وجُعلَ الثّانِي في التّكرارِ بدلاً منهُ فامتنعَ الإظهارُ؛ لِئلّا يجمعُ بينَ المبدلِ منهُ والبدل. وعوملَ
المحصورُ في التزامِ الإضمارِ معاملةَ المكررِ؛ لأنّ في الحصْرِ مِن التّوكيدِ ما يقومُ مقامَ
التّكرارِ، فَلو تُركَ التّكرارُ والحصْرُ جازَ الإظهارُ. واشترطَ فِي هَذا النّوعِ كَونُهُ بعدَ اسمَ عينٍ؛
لأنّهُ لو كانَ بعدَ اسمِ معنى لم يحتجْ إلى إضمارِ فعلٍ بل كانَ يتعيّن الرفعُ بمقتضى
الخبرية."[١٧٨] .

والنّصّ الثّالث للرّضِي، يقولُ مبيّنًا ضابطَ إضمارِ عاملِ التّحذيرِ وجوبًا: "وضابطُ هذا
البابِ أن تقولَ: كلُّ محذّرٍ معمولٌ لـ إحذرْ، أو بعّدْ، أو شبهِهِمَا، مذكورٌ بعدهُ ما هو المحذّرُ

---

(١٧٥) ٢/٥٤ ، ٧٦-٨٠.
(١٧٦) الإيضاح في شرح المفصل ١/١٩٥-٢٠٨ ، شرح المقدمة الكافية ٢/ ٣٩٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٨، شرح الرضي على الكافية:١/ ٣٠٥ - ٣١٣، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩.
(١٧٧) الايضاح في شرح المفصل ١/١٩٨.
(١٧٨) شرح الكافية الشافية ٢/ ٦٦٥ ، وينظر شرح التسهيل ١/ ١٨٣.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

منهُ إمّا بواوِ العطفِ أو بمِن ظاهرةً أو مقدرةً، يجبُ إضمارُ عاملِهِ، وكذَا كلُّ محذَّرٍ منهُ مكررٌ، معمولٌ لبعْد، فيدخلُ في الأوّلِ نحوُ: إيّاكَ والأسدَ، وإيّايَ والشّرَّ، ومازِ، رأسَكَ والسّيفَ، فالمحذَّرُ إذن إمّا ظاهرٌ أو مضمرٌ، والظاهرُ لا يجيءُ إلّا مُضافًا إلى المخاطبِ، والمضمرُ لا يجيءُ في الأغلبِ إلا مخاطبًا...، وأمّا الثّاني أعني المحذَّرَ منهُ المكررَ فيكونُ ظاهرًا أو مضمرًا، نحوُ: الأسدَ الأسدَ، ونفسَك نفسَك، وإيّاكَ إيّاكَ، وإيّاهُ إيّاهُ، وإيّايَ إيّايَ، سواءٌ كانَ الظاهرُ مضافًا، أو لا، والمضمرُ متكلّمًا، أو مخاطبًا ، أو غائبًا. "(١٧٩).

يلحظ أنّ ابنَ الحاجبِ في كتابِهِ الإيضاحِ في شرحِ المفصلِ استفادَ استفادةً كبيرةً من شرحِ ابنِ يعيش على المفصلِ(١٨٠)، وكأنّهُ وضعَهُ أمامَ عينيهِ وهو يؤلفُ كتابَهُ، كَمَا كانَ شرحُ السّيرافيّ للكتابِ أمامَ ناظري ابنِ يعيش حينَ ألفَ شرحَهُ(١٨١). والله أعلم !.

والخلاصةُ أنَّ عملَ النّحويينَ بعدَ سيبويهِ اقتصرَ على دراسةَ الصّورِ، والشّواهدِ، والأمثلةِ، واستخراجُ الشّروطِ والضّوابطِ، وتقنينُ القواعدِ. رحمَ اللهُ الجميعَ وأنزلَهمْ منازلَ العلماءِ المخلصينَ كفاءَ ما قدّمُوهُ للعربيّةِ مِن مهجِهمْ وأعمارِهم! .

****

(١٧٩) شرح الرضي على الكافية ١/ ٤٨٠ ـ ٤٨١.
(١٨٠) ينظر على سبيل المثال: ١/١٩٣ ، ١٩٥.
(١٨١) ينظر على سبيل المثال لا الحصر: حديث ابن يعيش في ١/١١٥، ١١٦، وحديث السيرافي في ٢/٢٤٢، ٢٤٣، ٢٦٥، ٢٦٧.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحثُ الثّالثُ: مَجَالُ إضْمَارِ الأَسْمَاءِ

الأولُ: إضمار المبتدأ(١٨٢):

عَقَدَ سِيبويهِ لإضمارِ المبتدأِ بَابًا، أَسْمَاهُ (بابٌ يَكونُ المُبتدأُ فِيهِ مُضمرًا) ذكرَ فِيهِ أنّ إضْمارِ المُبتدأِ جَوَازًا، وَهُو إضمارُهُ إذَا عُرِف فِي سِيَاقاتِ الرؤيةِ وَالمُشَاهَدَةِ، وَالحديثِ وَالكلامِ مِن مِثْلِ قَولِكَ: فقلتَ: عبدُ اللهِ وَرَبِّي، كَأَنَّكَ قُلْتَ: ذَاكَ عبدُ اللهِ، أَوْ هَذَا عبدُ اللهِ. وَذَلِكَ رَأَيتَ صُورَةَ شَخْصٍ فَصارَ آيَةً لَكَ عَلَى مَعْرِفَةِ الشَّخْصِ... وَلَوْ حُدِّثْتَ عَن شَمَائِلِ رَ فَصَارَ آيةً لَكَ عَلى مَعْرِفَتِهِ، لَقُلْتَ: عَبدُ اللهِ"(١٨٣).

تَحدَّثَ سِيبويهِ عَنْ بعضِ صورِ إضمارِ المبتدأِ فِي عَددٍ مِن الأَبوابِ خِلالَ تَوجِيهِهِ لبعضِ الشَّوَاهِدِ، فَمِن الأَبْوابِ الَّتِي وَجَّهَ شواهدَهَا عَلى إضْمارِ المبتدأِ، أَوْ إضمارِ الخَبرِ، بابُ إضْمارِ الفعلِ المستعملِ إظهاره فِي غيرِ الأَمرِ والنَّهْيِ في سياقات الحديث والكلامِ(١٨٤)، وبابُ إضمارِ الفعلِ بعدَ حرفٍ(١٨٥)، وبابُ إضمارِ الفعلِ مَعَ المصادرِ غيرِ الدُّعَائِيَّةِ(١٨٦)، كَمَا تَحدَّثَ عنْ إضمارِهِ بعدَ لَكِنْ وبَلْ(١٨٧)، فَمِمَّا جَاءَ في البابِ الأولِ تَوجيهُهُ لِقولِ اللهِ تَعَالَى:﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ قَالَ: "فَإِمَّا أَنْ يَكُونَ أَضْمرَ الاسْمَ وَجَعَلَ هَذَا خَبَرَهُ كَأَنَّهُ قَالَ: أَمْرِي طَاعَةٌ، وقَوْلٌ معروفٌ"، أَوْ يَكُونَ أَضْمرَ الخبرَ، فَقَالَ: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أَمْثَلُ"(١٨٨). وكَذَلِكَ تَوجِيهُ قولِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾. وَقَولِهِ تَعَالَى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾قال سِيبويهِ: "هَذَا لَمْ يُبْنَ عَلى الفعلِ، وَلَكِنَّهُ جَاءَ عَلى مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ﴾. ثُمَّ قَالَ بَعْدُ:﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ﴾ فِيهَا كَذَا وَكَذَا. فإنَّمَا وُضِعَ الْمَثَلُ لِلحديثِ الَّذِي بَعدَهُ، فَذكرَ أَخْبَارًا وَأَحَاديثَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمِنَ القَصصِ مَثَلُ الْجَنَّةِ، أَوْ مِمَّا يُقَصُّ عَلَيكُمْ مَثَلُ الجَنَّةِ، فَهُو مَحْمولٌ عَلَى هَذَا الإضمارِ ونحوه. وَاللهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

---

(١٨٢) ينظر حديث النحاة عن إضمار المبتدأ والخبر جوازًا؛ لقرينة، في: الأصول لابن السراج١/ ٧٥، المفصل ٢٥، ٢٦، شرح المفصل١/ ٩٤ شرح المقدمة الكافية٢/ ٣٧٥، شرح التسهيل١/ ٢٧٥ ، ٢٨٦، شرح الكافية للرضي١/ ٢٧٢ـ٢٧٣

(١٨٣) الكتاب ٢/ ١٣٠

(١٨٤) السابق١ / ٢٥٧ـ٢٥٨

(١٨٥) السابق ١/ ٢٥٨ ــ ٢٦٧

(١٨٦) السابق٢/ ٣١٩

(١٨٧) السابق ١/ ٤٣٥

(١٨٨) السابق ١/ ١٤١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وكذلك ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾، كأنّهُ لمّا قالَ جلّ ثناؤُهُ: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا﴾. قالَ: في الفرائضِ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي، أو الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي في الفرائض. ثُمَّ قالَ: فَاجْلِدُوا، فَجَاءَ بِالفعلِ بَعْدَ أنْ مَضَى فِيهِمَا الرَّفْعُ ،..."(١٨٩).

أمّا إضمارُهُ وُجُوبًا (١٩٠)فلَمْ يعقدْ لهُ بابًا، ولمْ يُفْرِدْهُ بِالحديثِ خاصّةً، ووجدتُهُ تحدّثَ عنهُ في موضعَينِ، الأوّلُ: هُو رفعُ الاسمِ فِي النَّعتِ المقطوعِ(١٩١)، ذكرَهُ في غيرِ ما موضعٍ، منهُ قولهُ في بابِ ما ينتصبُ على التّعظيمِ والمدحِ: "وإن شئتَ جعلتَهُ صفةً فجرى على الأولِ، وإن شئتَ قطعتَهُ فابتدأتَهُ. وذلكَ قولُكَ: الحمدُ للهِ الحميدَ هو، والحمدُ للهِ أهلَ الحمدِ، والملكُ للهِ أهلَ الملكِ. ولو ابتدأتَهُ فرفعتَهُ كانَ حسنًا، كما قالَ الأخطلُ:

نفسي فداءُ أميرِ المؤمنينَ إذا ... أبْدَى النواجذَ يومٌ باسلٌ ذكَرُ

الخائضُ الغمرَ والميمونُ طائرُهُ ... خليفةُ اللهِ يُستسقى به المطرُ"(١٩٢).

والثّاني إذَا كانَ الخبرُ مصدرًا نائبًا عنِ اللفظِ بفعلِهِ، كقولِهِ تَعالَى: " فَصَبْرٌ جَمِيلٌ "، وقولِ بعضِ العربِ مما رواه سيبويهِ عنهم حين يسأل كيف أصبحت؟ فيقولُ: حمدُ اللهِ وثناءٌ عليهِ(١٩٣). وكقولِ الشّاعرِ:

عَجبٌ لتلكَ قضيّةٌ وإقامتي ... فيكمْ على تلكَ القضيّةِ أعجبُ(١٩٤)

وقول الآخر:

فَقَالتْ: حَنَانٌ مَا أَتَى بِكَ هَهنَا ... أَذو نَسبٍ، أمْ أنتَ بِالحيِّ عَارفُ(١٩٥)

يقولُ سِيبويهِ مُبيّنًا الإضمارَ فِي الآيةِ الكريمةِ و البيتِ، ومَا شَابهَهُمَا: " والذي يُرفعُ عليه حَنانٌ وصَبْرٌ، وما أشبهَ ذَلكَ لا يُستعملُ إظهارُهُ، وتركُ إظهاره كتركِ إظهارِ ما يُنصبُ فيه"(١٩٦).

---

(١٨٩) السابق ١/ ١٤٢-١٤٣ ، وانظر ما قاله سيبويه في ص ١٣٨

(١٩٠) ينظر حديث النحاة عن إضمار المبتدأ وجوبًا في: الوجوب في النحو ١٨٦ ــ ١٨٨، المقتضب ٣/ ٢٢٥، المقتصد١ /٣٠٠، المفصل ٢٥، ٢٦، أمالي ابن الشجري١/٣٢٠، شرح المفصل١/ ٩٤ ،شرح المقدمة الكافية٢/ ٣٧٥، شرح التسهيل١/٢٨٧، ٢٨٨، شرح الرضي على الكافية ١/٢٧٢ــ٢٧٣،الارتشاف ٢/ ٢٩ ، ٣٠ ،الخزانة ١/ ٢٧٧، ٢/ ٦٣.

(١٩١) الكتاب ٢/ ٥٧، ٦٠، ٦٢ .

(١٩٢) السابق ٢/ ٦٢ .

(١٩٣) السابق ١/ ٣١٩ .

(١٩٤) الكتاب١/ ٣١٩، شرح الفصل لابن يعيش ١/ ١١٤ ، الخزانة ١/ ٢٤١ .

(١٩٥) ينظر إضافة للكتاب١/ ٣٢٠: شرح الفصل لابن يعيش ١/ ١١٨ الخزانة ١/ ٢٧٧ .

(١٩٦) الكتاب ١/ ٣٢٠ ــ٣٢١ ، وينظر٣٤٩ .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ثانيًا: إضمارُ الخبر(١٩٧):

كَمَا عَقَدَ سِيبَوَيهِ بَابًا فِي إضمَارِ الْمُبتدأِ عَقدَ مِثلَهُ فِي إضمَارِ الْخَبرِ، سمّاهُ: (بَابُ الْمُبتَدأِ يَضْمرونَ فِيهِ مَا يُبْنَى عَلَى المبتدأ)، ذَكرَ فِيهِ مَوضِعًا مِنْ مَواضِعِ إضمارِ الخبرِ وُجُوبًا، وَهُو إضمارُهُ بَعدَ لَولَا، وَمَثّلَ لَهُ بِقَولِهِ: (لَولا عبدُ اللهِ لَكَانَ كَذا وكَذا) ثُمّ عَلّقَ عَلَى الإضْمارِ مُقدِّرًا الخبرَ المضمرَ، فَقَالَ: "...فَكَأَنّهُ قَالَ: لَولا عَبدُ اللهِ كَانَ بِذلكَ المكَانِ، ولَو القِتَالُ كَانَ فِي زَمانِ كَذَا وَكَذَا"(١٩٨).

أَمّا بَاقِي مُواضعِ إضمارِهِ فَمَبثُوثٌ فِي غَيرِ مَا بَابٍ مِن الْكتَابِ، وَقَد وَقَعَ لِي مِنهَا وَالّذِي يُصرّحُ بِإضْمَارِ الخَبَرِ فِيهَا:

أ- إضمارُهُ بعدَ المبتدأِ المعطوفِ عليهِ اسمٌ بِواوٍ نَصٌّ فِي المعِيَّةِ، وَذَلكَ فِي بَابِ مَعنَى الوَاوِ الّذِي عَقدهُ بَعدَ بَابِ المفْعُولِ مَعَهُ(١٩٩)، وَمِنْ أَمثلتِهِ الّتي ذَكرَهَا: " أَنتَ وَشَأْنُكَ، وكُلُّ رَجُلٍ وَضَيعَتُهُ،...كَأَنّكَ قُلتَ: أَنتَ وَشَأْنُكَ مَقرونَانِ، وكُلُّ امْرِئٍ وَضَيعَتُهُ مَقْرُونَانِ؛ لِأَنّ الواوَ فِي مَعنى مَعَ هُنَا، يَعملُ فِيمَا بَعدهَا مَا عَملَ فِيمَا قَبلَها مِنَ الابْتِدَاءِ وَالْمُبتدأِ "(٢٠٠).

ب- إضمارُهُ بَعدَ الْمبتدأِ الّذي يَكونُ مَصدرًا مُضَافًا إلى معمولِهِ، أَوْ يَكونُ اسمَ تفضيلٍ مضافًا إِلَى مَصدرٍ صَريحٍ أَوْ مُؤوّلٍ وَبعدَهُمَا حالٌ لَا تَصلُحُ أَنْ تكونَ خَبَرًا، فَالأَوّلُ قولُ سيبويهِ: (عَهدِي بِه قَريبًا وَحَديثًا، إِذَا لَمْ تَجعلِ الآخِرَ هُو الأَوّلُ، فإنْ جَعلتَ الآخِرَ هُو الأَوّلَ رفعتَ، وَإِذَا نَصبتَ جَعلتَ الحديثَ والقريبَ منَ الدّهرِ. وَتقولُ: عَهدي بِهِ قَائمًا وَعِلمي بِهِ ذَا مَالٍ، فَتَنصبُ عَلَى أَنّهُ حَالٌ وَليسَ بِالعهدِ وَلَا العلمِ، وليسَا هُنا ظرفَينِ. وتَقولُ: ضَربي عبدَ اللهِ قائمًا، عَلى هَذا الَّذِي ذَكرتُ لَكَ."(٢٠١).

وذَكرَ الثّاني فِي: بابِ مَا يَنتصبُ مِن الأَسماءِ وَالصِّفَاتِ لِأَنّهَا أَحوالٌ تَقعُ فِيهَا الأُمُورُ، عندَ توجيهِ بيتِ عمرِو بن معديكربَ :

الْحَربُ أَوّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةً ... تَسْعَى بِزِّتِهَا لِكُلِّ جَهُولِ(٢٠٢)

بنصبِ (فُتَيَّةً)، ورفعِ (أوّلُ) يقولُ: "...كَأَنّهُ قَالَ: الْحربُ أَوّلُ أَحْوَالِهَا إِذَا كَانتْ فُتَيَّةً، كَمَا تَقولُ: عبدُ اللهِ أحسنُ مَا يَكونُ قَائمًا ."(٢٠٣) فأضمرَ خبرَ أوّل، وأحسن في المثال.

---

(١٩٧) ينظر حديث النحاة عن إضمار الخبر وجوبًا: الوجوب في النحو ١٩٠ ــ ١٩٧، المقتصد١ /٣٠٠،أمالي ابن الشجري ٢/ ٢١١، شرح المفصل١/ ٩٤ شرح المقدمة الكافية٢/ ٣٧٥، شرح التسهيل١/٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، شرح الكافية للرضي١/٢٢٦،٢٢٥، ٢٧٤ــ ٢٨٤،الارتشاف ٢/ ٣١ ، ٣٢، ٤٥ ، الأشباه ١/ ١١٣ــ١١٥

(١٩٨) الكتاب ٢/ ١٢٩

(١٩٩) السابق١/ ٢٩٩-٣٠٠-٣٠٥

(٢٠٠) السابق١ / ٢٩٩-٣٠٠

(٢٠١) الكتاب ١/ ٤١٩

(٢٠٢) الكتاب ١/ ٤٠١، شرح الحماسة للمزوقي٢٥٢ .

(٢٠٣) الكتاب ١/ ٤٠١-٤٠٢

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج ـ إضمارُهُ إذَا نَابَ عَنهُ مَا تَعلّقَ بِه مِن جَارٍّ وَمَجرورِهِ، أو ظَرفٍ، من ذلكَ قولُهُ في (بابِ مَا يقعُ موقعَ الاسمِ المبتدإِ ويَسُدُّ مَسَدَّهُ)؛ لأنّهُ مستقرٌّ لما بعدهُ وموضعٌ، والذي عَمِلَ فِيمَا بعدَهُ حتّى رَفَعَهُ هُو الّذي عَمِل فيهِ حينَ كانَ قبلَهُ؛ ولَكنْ كُلُّ واحدٍ مِنهما لا يُستغنَى بِهِ عنْ صَاحِبِهِ، فَلمّا جُمعَا استَغْنى عليهمَا السُّكوتُ، حَتَّى صارَا في الاستغناءِ كَقولِكَ: هَذا عبدُ اللهِ. وذلكَ قولُكَ: فيهَا عبدُ اللهِ. ومثلهُ: ثَمَّ زيدٌ، وهَهنَا عمرٌو، وأينَ زيدٌ، وكيفَ عبدُ الله، ومَا أشبهَ ذلكَ. "(٢٠٤).

د ـ إضمارُهُ إذا كانَ المبتدأُ نصًّا في القسمِ، كقولِهم: لَعمرُكَ اللهِ لأفعلنَّ" كأنّه قالَ: لَعَمْرُ اللهِ المقسمُ به، يقولُ سيبويهِ: " إلّا أنَّ ذَا كثُرَ في كلامِهم، فحذفُوهُ كَمَا حَذفُوا غَيرَهُ، وهُو أكثرُ من أصفَهُ لكَ"(٢٠٥)

أمّا إضمارُهُ جوازًا فمبثوثٌ فِي الأَبوابِ الّتي عَالجهَا،كبابِ الأمرِ والنّهي فِي أوائلِ الجزءِ الأولِ(٢٠٦)، وبابٍ مِن اسمِ الفاعلِ جَرَى مَجرى الفعلِ المضارعِ(٢٠٧) ، وبابِ مَا يحذفُ منهُ الفعلُ لِكثرةِ الاسْتعمالِ(٢٠٨)، وبَابِ معنى الواوِ(٢٠٩)، وبابِ إضمارِ الفعلِ معَ المصادرِ غيرِ الدُّعائيَّةِ(٢١٠). فَمِمّا ذَكرَه من إضمارِ الخبرِ فِي بابِ الأمرِ والنَّهي، قولُهُ ـ عندَ تَوجيهِ بيتِ عَدِيِّ بنِ زيدٍ:

أَرواحٌ مُوَدَّعٌ أَمْ بُكورُ ... أَنتَ فَانْظُرْ لِأيِّ ذَاكَ تَصِيرُ (٢١١)ـ

"...وقدْ يَجوزُ أنْ يَكونَ(أنتَ) عَلى قولِهِ: أَنتَ الهالِكُ، كَمَا يُقالُ: إذَا ذُكِرَ إنسانٌ لِشيءٍ، قَالَ النَّاسُ: زيدٌ. وقَال النّاسُ: أنتَ. ولَا يَكونُ عَلى أنْ تُضمِرَ هذا، لأنَّك لا تُشيرُ للمخاطَبِ إلى نفسِهِ ولا تَحتاجُ إلى ذَلكَ وإنما تُشيرُ لَهُ إلَى غيرِهِ، ... ويَجوزُ هَذا أيضًا عَلى قولِكَ: شَاهِدَاكَ، أيْ مَا ثَبتَ لَكَ شَاهِداكَ. قَالَ اللهُ تَعالَى جِدُّهُ: "طَاعَةٌ وقَولٌ مَعْروفٌ". فَهوَ مِثْلُهُ. فَإمّا أَن يَكونَ أَضْمَرَ الاسمَ وجَعلَ هَذا خَبرَهُ كَأنّهُ قَالَ: أَمري طَاعةٌ وقولٌ معروف، أوْ يَكونَ أَضْمرَ الخبَرَ فقالَ: طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أمثلُ"(٢١٢).

ومِن ذَلكَ قولُهُ فِي بابِ مَا يُحذفُ منهُ الفعلُ لِكثرةِ الاسْتعمالِ: "كُلُّ شيءٍ ولا هَذَا، و كُلُّ شيءٍ ولَا شَتيمةُ حُرٍّ، أيْ: ائتِ كلَّ شَيءٍ ولَا تَرتكبْ شتيمةَ حُرٍّ، فَحذفَ لِكثرةِ اسْتِعمالِهِمْ إيَّاهُ،

(٢٠٤) السابق ١٢٨/٢
(٢٠٥) السابق٥٠٢/٣ ، ٥٠٣
(٢٠٦) السابق١/ ١٤٢-١٤٤
(٢٠٧) السابق١/١٧٢-١٧٤
(٢٠٨) السابق ١/٢٨١-٢٨٢
(٢٠٩) السابق ١/٢٩٩-٣٠٠
(٢١٠) السابق١/ ٣١٩-٣٢١
(٢١١) السابق ١/ ١٤٠، ينظر أمالي ابن الشجري ١/ ٨٩
(٢١٢) الكتاب ١/١٤٠-١٤١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومن ذلك قولُهُ في باب مَا يُحذفُ منهُ الفعلُ لكثرةِ الاستعمالِ: "كُلُّ شيءٍ ولا هذا، وكُلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ، أيْ: ائتِ كلَّ شيءٍ ولا ترتكبْ شتيمةَ حُرٍّ، فحذفَ لكثرةِ استعمالِهِ، فأُجْرِيَ مُجرى: ولا زعماتِكَ. ومِنَ العربِ مَن يقولُ: كِلاهُما وتمرًا، كأنَّهُ قالَ: كِلاهُما ثابتانِ وزِدني تمرًا. وكُلُّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ". كأنَّهُ قالَ: كُلُّ شيءٍ أمُرُّ ولا شتيمةَ حُرٍّ، ذِكْرَ الفعلِ بَعدَ لا، لِما ذكرتُ لكَ."(٢١٣).

إضمارُ اسمِ لاتَ، وخبرِها:

تحدّثَ سيبويهِ عَن إضمارِ اسمِ لاتَ فذكرَ أنَّ العربَ التزمتْ إضمارَهُ فلمْ يظهرْ معها إلا أضمرَ خبرُها، أيْ أنَّ معمُولَيها لا يَظهرانِ معًا، بَلْ لا بُدَّ مِن إضمارِ أحدِهما، والغالبُ إضمارُ الاسمِ، يقولُ سيبويهِ: "كما شبّهوا بها لاتَ في بعضِ المواضعِ، وذلكَ مع الحينِ خاصّةً، لا تكونُ لاتَ إلّا معَ الحينِ، تُضْمِرُ فيها مرفوعًا وتُلصِقُ الحينَ؛ لأنَّهُ مفعولٌ بهِ، ولمْ تتمكّنْ تمكُّنَها ولمْ تُستعملْ إلّا مضمراً فيها، ... وزعمُوا أنَّ بعضَهم قرأَ: ﴿ولاتَ حينَ مَناصٍ﴾ وهيَ قليلةٌ، كَمَا قالَ بعضُهمْ في قولِ سَعدِ بنِ مالكٍ القيسيِّ:

مَنْ فَرَّ عَنْ بيرابِها ... فأنا ابْنُ قَيْسٍ لا بَراحُ"(٢١٤)

إضمار خبر إنّ وليتَ(٢١٥):

تحدّثَ سيبويهِ عنْ إضمارِ خَبرِ إنّ وليتَ إذا دَلَّ عليهِ دليلٌ في بَابِ مَا يَحسُنُ عَليهِ السُّكوتُ في هذهِ الأحرفِ الخمسةِ، فذكرَ أنَّهُ حَسُنَ السُّكوتُ عَلى الحَرفِ واسْمِهِ؛ لإضمارِكَ مَا يكونُ مستقرّاً لَها ومَوضِعًا لَو أظْهرْتَهُ، وَليسَ هَذا المضمَرُ بِنفسِ المظهرِ. وَذلكَ: إنّ مَالاً، وَإنّ ولدًا وإنّ عددًا، أيْ إنَّ لَهمْ مَالاً. فَالّذي أضمرتَ لَهُمْ.

ويقولُ الرجلُ للرجلِ: هلْ لَكُم أحدٌ، إنّ النّاسَ ألبٌ عَليكم، فيقُول: إنّ زيدًا، وإنّ عَمرًا، أيْ إنّ لَنا. وَقالَ الأعْشَى:

إنَّ مَحَلاً وَإنَّ مُرتحَلاً ... وَإنَّ فِي السَّفْرِ مَا مَضَى مَهَلا

وتقولُ: إنّ غيرَهَا إبِلًا وَشَاءً، كَأنَّهُ قالَ: إنَّ لَنا غيرَها إبِلًا وشاءً، أوْ عندَنا غيرَها إبِلًا وشَاءً. فَالذي تُضمِرُ هَذا النّحْوَ، وَمَا أشْبَهَهُ. وَانْتَصبَ الإبِلُ والشّاءُ كَانتصابِ فَارسٍ إذا قُلتَ: مَا فِي النّاسِ مثْلَهُ فَارسًا، ومثلُ ذلكَ قولُ الشّاعرِ:

يَا ليتَ أيّامَ الصّبَا رَواجِعَا

(٢١٣) السابق١/ ٢٨١

(٢١٤) السابق ١/٥٧-٥٨

(٢١٥) شرح التسهيل٢/١١ ، ١٦، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٤٦٦

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

فهذا كقولِهِ: أَلَا مَاءٌ باردًا، كَأَنَّهُ قَالَ: أَلَا مَاءٌ لَنا بَارداً، وَكَأَنَّهُ قَالَ: يَا ليتَ لنا أَيّامَ الصِّبَا، وكَأَنَّهُ قَالَ: يَا ليتَ أَيّامَ الصِّبَا أَقْبلَتْ رَواجِعَ"(٢١٦).

إضمارُ اسمِ لَا النّافِيةِ لِلْجِنسِ(٢١٧):

تَحدَّثَ عنهُ سيبويهِ عَرضًا عِندَ تَوجيهِ بَيتِ جَريرٍ:

يَا صَاحِبَيّ دَنَا الرَّواحُ فَسِيرَا ... لَا كَالعَشِيّةِ زَائِراً وَمَزُورَا(٢١٨)

فقالَ مُستطردًا: "وتقولُ: لَا كَالعَشِيّةِ عَشِيّةٌ، ولَا كَزيدٍ رَجُلٌ؛ لِأَنّ الآخِرَ هُو الأَولُ، ولِأَنَّ زَيدًا رجلٌ، وصَارَ لَا كَزيدٍ كَأَنّكَ قُلتَ: لَا أَحدَ كَزيدٍ، ثُمّ قُلتَ: رَجُلٌ، كَما تقولُ: لَا مالٌ لَهُ قَليلٌ ولَا كثيرٌ، عَلى الموضعِ، قَالَ الشّاعرُ، امرؤُ القَيسِ:

ويُلِمُّهَا فِي هَوَاءِ الجَوِّ طَالبةً ... وَلَا كَهذَا الّذي فِي الأَرضِ مَطْلوبُ

كَأَنَّهُ قَالَ: وَلَا شيءٌ كَهذَا، ورفعَ عَلى مَا ذَكرتُ لكَ، ... ونَظيرُ لَا كَزيدٍ فِي حَذفِهم الاسمَ قولُهم: لَا عَليكَ، وإنّما يُريدُ: لَا بَأْسَ عَليكَ، وَلَاشيءَ عَليكَ، ولَكِنّهُ حَذفَ لِكثرةِ اسْتعمَالِهم إيّاهُ"(٢١٩).

أَمّا إضْمَارُ خَبرِهَا(٢٢٠)فقدِ اسْتفَاضَ حَتّى زَعمَ بَعضُ النّحاةِ أَنّهُ لَا يَظهَرُ عِندَ التّمِيميّينَ والطّائِيينَ، ومِن حَديثِ سِيبويهِ عَن إضمارِ خَبرِ لَا، قَولُهُ: " واعْلَمْ أَنّ لَا ومَا عَمِلتْ فِيهِ فِي مَوضعِ ابْتِداءٍ، كَما أَنّكَ إذَا قُلتَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ، فَالْكَلامُ بِمنزلةِ اسمٍ مرفوعٍ مُبتدأٍ، وَكذلكَ: مَا مِن رَجُلٍ، ومَا مِن شَيءٍ، والّذِي يُبنَى عَليهِ فِي زَمَانٍ أو فِي مَكانٍ، ولَكنّكَ تُضمرُهُ، وإنْ شِئتَ أَظهرتَهُ. وكَذَلكَ: لَا رَجلَ، ولَا شَيءَ، إنّمَا تُريدُ:لَا رَجلَ فِي مكانٍ، ولَا شيءَ فِي زمانٍ"(٢٢١).

وقوله: "ولكنْ تقولُ: لَا يَدَينِ بِها لَكَ، ولَا أَبَ يومَ الجمعةِ لَكَ، كَأَنّكَ قُلتَ: لَا يدينِ بِهَا وَلَا أَبَ يومَ الجمعةِ، ثُمّ جَعلتَ لَكَ خَبرًا، فرارًا مِن القُبحِ.

وكَذلكَ إنْ لمْ تَجعلْ لَكَ خَبرًا وَلمْ تَفصلْ بينهمَا، وجئتَ بِلَكَ بعدَ أنْ تُضمرَ مَكانًا وزَمانًا كَإضمارِكَ إذَا قُلتَ: لَا رجلَ. وَلَا بأسَ، وإنْ أَظهرتَ فَحسنٌ ."(٢٢٢).

****

(٢١٦) الكتاب ٢/١٤٠-١٤١

(٢١٧) المقتضب٢/ ١٤٩، ٤/ ١٢٩، شرح التسهيل٢/ ٥٣،

(٢١٨) بالإضافة إلى الكتاب ينظر: ديوان جرير ٢٩٠، شرح المفصل ١١٤/٢، الخزانة١/ ١١٤

(٢١٩) الكتاب ٢٩٤/٢-٢٩٥

(٢٢٠) شرح المفصل ١/ ١٠٧، شرح التسهيل ٥٦/٢، ٥٧، شرح الكافية للرضي١/ ٢٩٢، مغني اللبيب٢/ ٦٠٤، الأشباه ١/ ٥١٣.

(٢٢١) الكتاب٢/٢٧٥

(٢٢٢) السابق٢/٢٧٩-٢٨٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحثُ الرّابعُ: مجالُ إضمارِ الأدواتِ: (أنْ، لامِ الأمرِ، ربَّ)

أوّلاً: إضمارُ (أنْ) المصدريّةِ(٢٢٣):

تَحدّثَ سِيبويهِ عنْ إضمارِ أنْ المصدريّةِ النّاصبةِ لِلفعلِ المضارعِ في غيرِ ما مُوضعٍ من الكتابِ بعدَ أحرفٍ تَدخلُ عَلى المضارعِ فَيَنتصبُ بعدها، ولَمّا كانتْ هَذهِ الأحرفُ في الأصلِ إمّا جارّةً لِلاسمِ، وإمّا غيرَ مختصّةٍ بِالمضارعِ، فتدخلُ عَليهِ وعَلى غيرِهِ مِن أنواعِ الكلمِ كَالأسْماءِ وَالأفعالِ غيره؛ لجأَ النّحاةُ إلَى إضْمَارِ أنْ، استِدلالاً بِأدلةٍ لَيسَ هَذا مكانَ تَبيِنِهَا(٢٢٤)، والأحرفُ الّتي تُضمرُ بعدَهَا أنْ، هيَ: لَامَا التّعليلِ والجحودِ، وحتّى الغائيةُ، والفاءُ السّببيّةُ، و واوُ المعيّةِ، و أوْ الّتي بِمعنى إلَى، أو بِمعنى إلّا، وكَي التّعليليةُ(٢٢٥)، وَهَذهِ نماذجُ مِن أحاديثِ سِيبويهِ عَن إضمارِ أنْ المصدريّةِ بَعدَ هذهِ الأحْرفِ. يقولُ في بابِ الحروفِ الّتي تُضمرُ فِيهَا أنْ: "وَذَلِكَ اللامُ الّتي فِي قَولِكَ: جئتُكَ لِتفعلَ، وَحَتّى، وَذَلِكَ قَولكَ: حتّى تَفعلَ ذَاكَ فَإنّما انتَصبَ هَذَا بِأنْ، وَ(أنْ) هَهنَا مضمرةٌ؛ ولو لم تضمرْهَا لكانَ الكلامُ محالاً."(٢٢٦) ثُمّ بَيّنَ سِيبويهِ سببَ إضمارِ(أنْ) في هذهِ التّراكيبِ فقَالَ: "لأنّ اللامَ وَحَتّى إنّما يَعملانِ فِي الأسماءِ فَيجرّانِ، ولَيْستَا مِنَ الحروفِ الّتي تُضافُ إلى الأفعالِ. فَإذَا أضمرتَ(أنْ) حَسُنَ الكلامُ؛ لِأنّ (أنْ) وَتفعل بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، كَمَا أنّ الذي وصلتَهُ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ؛ فَإذَا قُلتَ: هُو الّذي فَعلَ فَكَأنّكَ قُلتَ: هُوَ الفاعلُ، وإذَا قُلتَ: أخْشَى أنْ تَفعلَ، فَكَأنّكَ قُلتَ:أخْشَى فِعلَكَ، أفَلا تَرى أنّ أنْ تَفعلَ بمنزلةِ الفِعْلِ، فَلَمّا أضمرتَ أنْ كُنتَ قَدْ وَضَعْتَ هَذَينِ الحرفينِ مواضعَهُمَا؛ لِأنّهمَا لَا يَعْملانِ إلّا فِي الأسماءِ، وَلَا يُضافانِ إلّا إليهمَا، وأنْ وَتَفعلُ بِمنزلةِ الفعلِ "(٢٢٧).

فَفِي هَذا النّصِّ وغيرِهِ مِمّا هُوَ مَبثُوثٌ فِي الْكِتابِ(٢٢٨)، بَيّنَ أنّ المضارعَ المنصوبَ بعدَ حرفٍ ليسَ مِن حروفِ نصبِ المضارعِ؛ منصوبٌ بِأنْ مضمرةٍ غيرِ ظاهرةٍ؛ لأنّ موقعَ الفعلِ مجرورٌ، وَلَا يكونُ إلّا إذَا كَانَ الفعلُ مؤولاً بِالمصدرِ وَلا يَكونُ كَذلكَ إلّا بِأنْ وَالفعلِ، فَالموقعُ ونصبُ الفعلِ دالآنِ عَلى إضمارِ أنْ؛ لِأنّهَا تُؤدِي الوَظِيفَتَينِ نَصبِ الفعلِ، وسَبْكِ المصدرِ المجرورِ بِاللامِ، أوْ كَي، أوْ حَتّى ...أوْ المعطوف بالواوِ أو الفاءِ أو بأو...فإضمارُ أنْ بعدَ هذهِ الأحرفِ إجراءٌ لكلامِ العربِ علَى سننٍ واحدٍ مطّردٍ؛ لأنّ اللامَ وحتّى وكَي حروفُ جرٍّ، وأو والواوَ والفاءَ حروفُ عطفٍ فلمّا انتصبَ بعدَهن الفعلُ صارَ هذا في الظاهرِ مزيلاً لوظائفِهنّ الحقيقيةِ المعروفةِ في التّركيبِ وجعلَهنّ في الظاهرِ يؤدينَ وظيفةً جديدةً، فلمّا

(٢٢٣) المقتضب٢/ ٧، ٢٧، ٣١، الأصول٢/ ١٥٥، المفصل٢٤٦، الإنصاف ٥٧٥، الارتشاف٢٥٩٤.
(٢٢٤) أسرار العربية٣٣٢، الإنصاف٢/٥٩٣ ، شرح التصريح ٢/٣٧١-٣٧٢.
(٢٢٥) الكتاب ٣/ ٦،٧، ٢٨، ٤٢، ١٧-٤٦
(٢٢٦) السابق ٣/٥-٦
(٢٢٧) السابق
(٢٢٨) السابق ٣/ ٦،٧، ٢٨، ٤٢، ١٧-٤٦(في هذه الصفحات مواضع إضمار أن بعد اللامين وحتى والفاء والواو،واو)،

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أضمرتْ أنْ بعدَهنَّ استقامَ المنهجُ المعروفُ واتّسقَ، فأنْ تنصبُ الفعلَ و تُسبكُ مَعهُ بالمصدرِ الذي يكونُ مجرورًا بحرفِ الجرِّ، أو معطوفًا بحرفِ العطفِ. ونصبُ الفعلِ دليلٌ كانَ على وجودِ الناصبِ، ولَكنّهُ حينَ تحدّدَ محلّهُ ودلَّ عليهِ أثرُهُ أُضمرَ تَخفيفًا وَإيجازًا .

ثانيًا: لامُ الأمرِ الجازمةُ(٢٢٩):

ذكرَ سيبويهِ أنّ إضمارَهَا مخصوصٌ بِالشّعرِ، وَتَجزِمُ المضارعَ معَ إضمارِهَا وَاستشهدَ على مَا ذكرَ بِثلاثةِ أبياتٍ، ثُمّ بيّنَ أنّ العربَ لمْ تُضمرِ الجازمَ كَمَا لمْ تُضمرِ الجارَّ؛ لأنَّ الجَزمَ في الأفعالِ نَظيرُ الجرِّ فِي الأسْماءِ(٢٣٠).يقولُ - رحمه الله! -" واعلمْ أنّ هذهِ اللامَ قد يجوزُ حذفُها في الشّعرِ وتعملُ مضمرةً، كأنّهم شبهوها بأنْ إذا أعملوها مضمرةً ، وقالَ الشّاعرُ:

محمّدُ تفدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ إذَا ما خِفْتَ من شَيءٍ تَبالَا

وإنّما أرادَ: لِتَفْدِ ..."(٢٣١) وذكرَ باقي الشّواهدَ، ثمّ قال: " والجزمُ في الأفعالِ نظيرُ الجرّ في الأسماءِ، فليسَ للاسمِ في الجزمِ نصيبٌ، وليس للفعلِ في الجرِّ نصيبٌ، فمن ثَمَّ لم يضمروا الجازمَ كما لم يضمروا الجارّ."(١٢٩)

ثالثًا: إضْمارُ رُبَّ(٢٣٢):

تحدّثَ سِيبويهِ عَن إضمارِ (رُبَّ) عَرَضًا فِي غَيرِ مَا موضعٍ مِنَ الكتابِ، وذَلكَ عندَ حديثِهِ عنِ امْتِنَاعِ إضمارِ بَعضِ الحروفِ كَحروفِ الجرِّ والجزمِ، مِن ذَلكَ قَولُهُ: "وَلَا يَجوزُ أنْ يُضمَرَ الجارُّ، ولَكنّهمْ لَمّا ذَكَرُوهُ فِي أوّلِ كَلامِهِمْ شَبَّهُوهُ بِغَيرِهِ مِنَ الفعلِ، وَكَانَ هَذا عِندهمْ أقْوَى إذَا أُضمِرتْ رُبَّ، وَنحوُهَا فِيقولِهم:

* وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيسُ"(٢٣٣)*

وعَلَى إضمَارِ (رُبَّ) خَرّجَ سِيبويهِ الشّوَاهدَ الواردةَ بِجرِّ الاسْمِ بَعدَ الواوِ، معلّلاً ذلك بالتخفيفِ؛ لكثرةِ الاستعمالِ، ومن الشّواهد التي ذكرها قولُ الْعَنْبَرِيّ :

وَجَدّاءَ مَا يُرجَى بِها ذُو قَرابةٍ ... لِعطفٍ وَمَا يَخْشَى السُّمَاةَ رَبِيبُهَا(٢٣٤)

وَقَولُ امْرِئِ القيسِ:

وَمِثْلِكِ بِكْراً قَدْ طَرَقْتُ وَثَيِّبًا ... فَأَلْهَيتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمَ مُغْيَلِ(٢٣٥)

أي: رُبَّ جَدّاءَ، ورُبَّ مثلِك(٢٣٦).

****

(٢٢٩) المقتضب٢/ ١٣٠، المفصل٣٢٧، الإنصاف٢/ ٥٣٠، شرح المفصل٧/ ٣٥، الخزانة ٣/ ٦٢٩

(٢٣٠) الكتاب ٣/٨-٩

(٢٣١) السابق

(٢٣٢) الإنصاف٢/ ٣٧٦، أمالي ابن الشجري١/ ١٤٣، شرح المفصل٢/ ١١٧، ٨/ ٥٢، الجنى الداني ١٨٥، شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٩٧-٢٩٨ الخزانة ٣/ ٦٢٩.

(٢٣٣) السابق ١/٢٦٣ ، ٢/ ١٦٣، ويلظر: ٣/ ٩، ٤٩٨

(٢٣٤) السابق٢/ ١٦٣، ٣/ ٤٩٨

(٢٣٥) السابق٢/ ١٦٣

(٢٣٦) السابق٢/ ١٦٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المبحثُ الخامسُ: خصائصُ المضمرِ ومحلُّه

١ـ خصائصُ المضمرِ :

من مدارسةِ الإضمارِ في المجالاتِ السّابقة في الكتاب تبيّنتْ لي بعضُ خص
المضمرِ، إليكم ثبتها :

أولى هذهِ الخصائصِ : **أنّ المضمرَ يعملُ عملهُ إذا كانَ مظهرًا**، فلا يخرجُ عنهُ، فإن
يجرُّ ظاهرًا جرَّ إن أضمر، وإن كانَ ناصبًا نصبَ إذا أضمرَ، وإن كانَ رافعًا رف
أضمر، وفي هذا يقول سيبويه:"إذا أعملتِ العربُ شيئاً مضمراً لم يَخرج عن عملهِ مظهر
الجرِّ والنّصبِ والرّفعِ؛ تقولُ: **ويلدٍ، تريدُ: وربَّ بلدٍ. وتقولُ: زيدًا، تريدُ: عليكَ زيدًا. وللّ
الهلالُ، تريدُ: هذا الهلالُ، فكلُّهُ يَعملُ عملَهُ مظهرًا**"(٢٣٧).

ومن هذهِ الخصيصةِ تبرزُ **خصيصةٌ ثانية، وهيَ أنْ يكونَ المضمرُ منْ جنسِ اللفظ
ومَعناهُ**، والمقصودُ بالجنسِ أنْ يكونَ مثلَهُ في التَّعدّي واللزومِ، فلا يُقدّرُ فعلٌ لازمٌ والمعم
منصوبٌ، ولا يُقدرُ لِلغائبِ لاقتضائِهِ مضمرًا آخرَ، وإنْ كانَ حرفًا كانَ مثلَهُ في العملِ وج
الإضمارِ، إذْ لا يصحُّ تقديرُ المضمرِ ممّا لا يجوزُ أنْ يُضمرَ، كحروفِ الجرِّ - عدا رُبَّ
وحروفِ الجزمِ، إذْ لا يصحُّ إعمالُهمَا مضمرةً، يظهرُ هذَا من قولِ سيبويهِ متحدّثًا عن تقد
المضمرِ في بيتِ جريرٍ:

خَلَّ الطريقَ لمن يَبْنِي المَنارَ به...وابرُزْ بِبَرْزَةَ حيث اضطرَّكَ القَدَرُ ٢٣٨

: "ولا يجوزُ أنْ تُضْمِرَ تَنَحَّ عنِ الطّريقِ، لأنَّ الجارَّ لا يُضْمَرُ، وذلكَ أنَّ المجرورَ داخلٌ
في الجارّ غيرُ مُنفَصِلٍ، فصارَ كأنّهُ شيءٌ منَ الاسمِ لأنّهُ مُعاقِبٌ لِلتّنوينِ، ولكنَّكَ إنْ
أضمرتَ أضمرتَ ما هُو فِي معناهُ ممّا يَصِلُ بغيرِ حرفِ إضافةٍ، كَما فعلتَ فِيمَا
مَضى"(٢٣٩). ثمَّ قالَ: "واعلمْ أنّهُ لا يَجوزُ أنْ تقولَ: زيدٌ، وأنتَ تريدُ أنْ تقولَ: لِيُضْرَبْ زيدٌ،
أو لِيَضْرِبْ زيدٌ إذَا كانَ فاعلاً، ولا زيدًا، وأنتَ تريدُ لِيَضرِبْ عمرٌو زيدًا. ولا يجوزُ: زيدٌ
عمرًا، إذا كنتَ لا تُخاطِبُ زيدًا، إذَا أردتَ لِيَضْرِبْ زيدٌ عمرًا وأنتَ تخاطِبُني، فإنَّما تريدُ أنْ
أُبْلِغَهُ أنَا عنكَ أنّكَ قدْ أَمرتَهُ أنْ يضربَ عمرًا، وزيدٌ وعمروٌ غائبانِ، فَلا يكونُ أن تُضْمِرَ
فِعْلَ الغائبِ. وكَذلكَ لا يجوزُ زيدًا ، وأنتَ تريدُ أنْ أُبْلِغَهُ أنَا عنْكَ أنْ يَضْرِبَ زيدًا؛ لأنّكَ إذَا
أضمرتَ فعلَ الغائبِ ظنَّ السامعُ الشّاهدُ إذَا قلتَ: زيدًا أنّكَ تأمُرُهُ هُوَ بِزيدٍ، فكَرِهُوا الالتباسَ

---

(٢٣٧) الكتاب ١٠٦/١
٢٣٨ السابق ٢٥٤/١، وديوان الشاعر ٢٨٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣ .
(٢٣٩)الكتاب ٢٥٤/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هما عتكراهيتهم فيما لم يُؤخذْ مِن الفعلِ نحوُ قولِكَ: عَليكَ، أنْ يقولُوا عليهِ زيدًا، لئلاَّ يُشَبّهَ مَا لم يؤخذْ مِنْ أمثلةِ الفعلِ بالفعلِ. وكرهوا هَذا فِي الالتباسِ وضَعُفَ حيثُ لم يُخاطبِ المأمورَ، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبَّهَ عَلَيْكَ ورُوَيْدَ بالفعلِ"(٢٤٠).

ومن هذا النصِّ وغيرِهِ -كَالآتي- تظهرُ لنَا **خصيصةٌ ثالثةٌ، وهيَ أنَ المضمرَ يكونُ بقدرِ الحاجةِ، فلا يضمرُ فعلٌ يستلزمُ إضمارُهُ فعلًا أخرَ فيكثرَ الإضمارُ**، تبيّنتْ هذهِ من قولِهِ: " وإنما أضمرتَ الفعلَ هاهُنَا وأنتَ مخاطبٌ لأنَّ المخاطَبَ المُخبَرَ لستَ تجعلُ له فعلًا آخَرَ يعملُ في المُخْبَرِ عنهُ. وأنتَ في الأمرِ للغائبِ قدْ جعلتَ لَهُ فعلًا آخَرَ يعملُ، كأنَّك قلت: قُلْ له ليَضربْ زيداً، أو قل له: اضربْ زيداً، أو مُرْهُ أن يَضْرِبَ زيداً، فضَعُفَ عندهم مع ما يَدخلُ من اللَّبس في أمرٍ واحدٍ أَنْ يُضْمَرَ فيه فِعْلانِ لشيئينِ"(٢٤١).

ومن هذا النص والذي قبله تبدو لنا **خصيصةٌ رابعةٌ، وهيَ أنّ فعلَ الغائبِ لا يُضمرُ؛** لاستلزامِهِ إضمارًا آخرَ .

الخصيصةُ الخامسةُ: أنّكَ لا تُضمرُ شيئينِ مُتّصلينِ معًا أو عِدّةَ أشياءَ بل يكونُ المضمرُ شيئًا واحدًا فقط، فلا تضمرَ الفعلَ معَ حرفِ الجرّ، أو فعلًا معَ آخرَ لا دليلَ عليهِ، كَما في قولِهم: إنْ لَا صالحٍ فطالحٍ، فَلا يكونُ على إضمارِ فعلينِ وحرفِ جرٍّ، كتخريجِ يونسَ لقولِ العربِ السّابقِ على: " إنْ لا أكنْ مررتُ بصالحٍ فبطالحٍ" وهذا التخريجُ رفضَه سيبويهِ قائلًا: "وهذَا قبيحٌ ضعيفٌ؛ لأنّكَ تُضمِرُ بعدَ (إنْ لَا) فعلًا آخَرَ فيهِ حذفٌ غيرَ الذي تضمِر بعد (إنْ لَا) في قولكَ: إنْ لا يكنْ صالحاً فطالحٌ. ولا يجوز أن يضمَر الجارُّ، ولكنّهمْ لمّا ذكروهُ في أوّلِ كلامِهم شبّهوه بغيره من الفعل"(٢٤٢).

الخصيصةُ السّادسةُ: أنْ يكون المضمر مناسبًا للتّركيبِ ومكوناتِهِ الأصلية، فيراعى سياقَ الكلامِ ليكونَ مناسبًا للتّركيبِ الذي وردَ فيهِ، فلا يُضمِرُ بعدَ (إنْ) خبرًا إذَا جاءَ بعدهَا اسمٌ مرفوعٌ ، قالَ سيبويهِ: "ولو قلتَ: عندَنا أيُّهم أَفْضَلُ أو عندَنا رجلٌ، ثمّ قلتَ: إنْ زيداً وإنْ عمراً،كان نصبهُ على كانَ، وإن رفعتَهُ رفعتَهُ على كانَ،كأنّكَ قلتَ: إنْ كان عندنا زيدٌ أو كان عندنا عمروٌ. ولا يكونُ رفعُه على عندَنا، من قِبَلِ أنّ عندنا ليس بفعلٍ، ولا يجوزُ بعدَ إنْ عندَنا أنْ تُبنى الأسماءُ على الأسماءِ، ولا الأسماءُ تُبنى على عندنَا، كما لم يجزْ لكَ أن تَبْني بَعْدَ إنْ الأسماءَ على الأسماءِ.

(٢٤٠)السابق١/٢٥٤-٢٥٥
(٢٤١)السابق١/٢٥٨
(٢٤٢)السابق ١/٢٦٢-٢٦٣

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

واعلم أنّه لا يجوز لك أن تقول: عَبْدَ الله المقتولَ، وأنتَ تريدُ: كنْ عبدَ الله المقتولَ؛ لأنّهُ ليس فعلاً يصلُ من شيءٍ إلى شيءٍ، ولأنّكَ لستَ تشيرُ لهُ إلى أحدٍ"(٢٤٣).

الخصيصةُ السّابعةُ: يَلتزمُ في الإضمارِ ما التزمتْهُ العربُ، فليسَ كلُّ حرفٍ يظهرُ بعدَ الفعلُ يسوغُ لنَا إضمارُ الفعلِ بعدَهُ، يقولُ سيبويهِ: "واعلم أنَّه ليس كلُّ حرف يَظْهَرُ بعدَ الفعلُ يُحْذفُ فيه الفعلُ، ولكنّك تُضمِر بعدما أُضمرتْ فيه العربُ من الحروف والمَواضِعِ، وتُظهِرُ ما أظهروا، وتُجْرِى هذه الأشياءَ التي هي على ما يَستخفون بمنزلة ما يَحذفون من نفسِ الكلامِ وممّا هو في الكلامِ على ما أَجرَوْا"(٢٤٤).

الخصيصةُ الثّامنةُ: الحفاظُ على صحةِ المعنى، فَلا ينقضُ تقديرُ المضمرِ معنى التّركيبِ:

تتّضح هذهِ الخصيصةُ من قولِ سيبويهِ: "وإنّما جازَ هذا الإضمارُ؛ لأنّ معنى الحديثِ في قولكَ هذا ضاربُ زيدٍ: هذا ضَرَبَ زيدًا، وإنْ كانَ لا يَعمَلُ عملَهُ، فحُمِلَ عَلى المعنى، كَما قَال جَلَّ ثناؤهُ: " ولحمِ طيرٍ ممّا يشتهون. وحورٌ عينٌ" لمّا كانَ المعنى في الحديثِ على قولِهِ: لهمْ فيهَا، حملَهُ عَلى شيءٍ لا يَنْقُضُ الأوّلَ في المعنى. وقدْ قرأهُ الحسنُ. ومثلُهُ قولُ الشّاعرِ:

يَهْدِي الخَمِيسَ نِجادًا في مَطالِعِها ... إمَّا المِصَاعَ وإمّا ضَرْبَةٌ رُغُبُ

حملهُ علَى شيءٍ لو كانَ عليه الأوّلُ لم يَنقُضِ المعنى"(٢٤٥). ويقولُ في موضع آخر موضحًا هذهِ الخصيصةَ: وزعموا أنَّ ناسًا يقولونَ: كيفَ أنتَ وزيداً، ومَا أنتَ وزيدًا. وهو قليلٌ في كلامِ العربِ، ولمْ يحملُوا الكلامَ على مَا ولا كيفَ، ولكنَّهم حملُوهُ عَلى الفِعلِ، علَى شيءٍ لو ظَهَرَ حتَّى يَلفظوا به لم يَنقُضْ مَا أرادُوا منَ المعنى حين حملُوا الكلامَ علَى مَا وكيفَ، كأنّهُ قالَ: كيفَ تكونُ وقصعةٌ منْ ثريدٍ، ومَا كنتَ وزيداً؛ لأنَّ كنتَ وتكونُ يقعانِ هَاهُنا كثيرًا ولا يَنقضانِ مَا تُريدُ منْ معنى الحديثِ. فمَضى صدرُ الكلامِ وكأنّهُ قدْ تكلّمَ بِها "وإنْ كانَ لم يَلفظْ بِها، لوقوعِها هَاهُنا كثيرا"(٢٤٦).

****

(٢٤٣)السابق (٢٦٤/١)
(٢٤٤)السابق (١ / ٢٦٥)
(٢٤٥) السابق(١٧٢/١)
(٢٤٦) السابق(٣٠٣/١)

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

٢. محلُّ المضمرِ مِنَ الأفعالِ:

يكونُ محلُّ الفعلِ المضمرِ بعدَ:

أدواتِ العرضِ و التّحضيضِ واللومِ (التّوبيخ) كالَا، وألّا، وهَلّا، ولَولا، ولَوما، حيثُ يَلِيهِنّ الفعلُ مظهرًا ومضمرًا، مقدمًا ومؤخرًا، وفي هذا يقولُ سيبويهِ: "وأمّا مَا يَجوزُ فيهِ الفعلُ مضمرًا ومظهرًا، مقدّمًا ومؤخّرًا، ولا يستقيمُ أن يُبْتَدَأ بعده الأسماء؛ فهَلّا، ولَولا، ولَوْمَا، وألّا، لو قلتَ: هَلاّ زيداً ضربتَ، ولولا زيداً ضربتَ، وألاّ زيداً قتلتَ، جازَ. ولو قلتَ: ألّا زيدًا، وهلّا زيدًا، عَلى إضمارِ الفعلِ ولا تذكُرُهُ جازَ."(٢٤٧)، وقولُهُ: " ومّما ينتصبُ علَى إضمارِ الفِعلِ المستَعمَلِ إظهارُهُ، قولُكَ: هَلاّ خيراً منْ ذَلكَ، وألّا خيراً من ذلكَ، أو غيرَ ذلكَ. كأنّك قلتَ: ألّا تَفعلُ خَيراً منْ ذلكَ، أوْ ألّا تَفعلُ غيرَ ذلكَ، وهلّا تأتِي خيراً منْ ذلكَ. وربَّما عَرَضتَ هَذا عَلى نفسِكَ فكنتَ فيهِ كالمخاطبِ، كقولك: هَلاّ أفْعَلُ، وألاّ أفعلُ..."(٢٤٨) وسببُ كونِ هَذا المحلّ للفعلِ؛ لأنَّ معنى التّحضيضِ والعرضِ واللومِ لا يكونُ إلّا بِالفعلِ كَما كَانَ الأمرُ والنَّهيُ بالفعلِ، فجازَ فيهِ مَا يجوزُ في ذلكَ(٢٤٩).

- أدواتِ الاستفهامِ كالهمزةِ وهلْ وكيفَ وأينَ...، لا يكنّ إلّا بالفعلِ، مثلَ أخواتهنّ(أدواتِ العَرضِ، والتّحضيضِ، واللومِ) فلذلكَ أضمرَ الفعلُ بعدهنّ إنْ لم يكنْ ظاهرًا، إلّا أنّهم توسّعُوا فيها فابتدءُوا بعدهنَّ بالأسماءِ على خلافِ الأصلِ، يقولُ سيبويهِ مبيّنًا إضمارَ الفعلِ بعدَهنَّ وسببَ مجيئِهِ بعدَهنَّ: "وحروفُ الاستفهامِ كذلكَ لا يليهَا إلّا الفعلُ، إلّا أنّهم قدْ توسّعُوا فيهَا فابتدءُوا بعدَها بالأسماءِ، والأصلُ غيرُ ذلكَ ،ألَا ترى أنّهم يقولونَ: هَلْ زيدٌ منطلقٌ، وهلْ زيدٌ في الدارِ، " وكيفَ زيدٌ آخِذٌ ". فإنْ قلتَ: هلْ زيداً رأيتَ، وهلْ زيدٌ ذهب، قَبُحَ ولم يجُزْ إلّا في الشّعر؛ لأنّه لمّا اجتمعَ الاسمُ والفعلُ حملوهُ على الأصلِ فإنْ اضْطرَّ شاعرٌ فقدّمَ الاسمَ نصبَ كَما كنتَ فاعلاً ذلك بقَدْ ونحوِها. وهو في هذا أحسنُ، لأنّهُ يبتدأُ بعدَها الأسماءُ. وإنَّما فعلوا ذلك بالاستفهامِ لأنّه كالأمرِ في أنّه غيرُ واجبٍ، وأنّه يريد بهِ من المخاطَبِ أمرًا لم يَستَقِرَّ عند السائلِ. ألا ترى أنّ جوابَهُ جزمٌ فلهذا اختيرَ النّصبُ وكَرِهُوا تقديمَ الاسمِ، لأنّها حروفٌ ضارَعَتْ بما بعدَها ما بعدَ حروفِ الجزاءِ، وجوابُها كجوابِهِ وقدْ يَصيرُ

٢٤٧ السابق ٩٨/١
٢٤٨ السابق ٢٦٨/١
٢٤٩ السابق ٩٨/١

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

معنى حديثِها إليهِ. وهي غيرُ واجبةٍ كالجزاءِ، فقُبُحَ تقديمُ الاسمِ لِهذا، ألا ترى
إذَا قلتَ: أَيْنَ عبدُ اللهِ آتِهِ، فكأنكَ قلتَ: حيثُما يَكُن آتِهِ)[٢٥٠].

- بعدَ (إنْ) الشَّرطيَّةِ وأخواتِها؛ لاختصاصِهنَّ بالفعلِ، وتأثيرِهنَّ في معناهُ وفي لفظِ
في محلِّهِ؛ لأنَّهنَّ من الحروفِ التي تُبنى عليها الأفعالُ، وفي مَا يدلُّ عَلى هذا
سيبويهِ: (واعلمْ أنَّهُ لَا ينتصبُ شيءٌ بعدَ إنْ ولا يَرتَفِعُ إلاَّ بفعلٍ؛ لأنَّ إنْ
الحروفِ التي يُبْنَى عليهَا الفعلُ، وهي إنْ المجازاة، وليستْ منْ الحروفِ التي
بعدهَا الأسماءُ ليُبْنَى عليها الأسماءُ)[٢٥١].

فبعدَ كلِّ أداةٍ تختصُّ بالفعلِ - وإنْ لمْ تعملْ في لفظهِ ومحلِّهِ- كـ (لو) إذَا ولِيَها
منصوبٌ، ولا ناصبَ له ظاهرًا، فناصبُهُ مضمرٌ بعدَهنَّ؛ لأنّ هذا المحلَّ من محالِّ
الفعلِ، فإذا لم يوجد عُلِم أنّه أضمرَ لسببٍ من الأسبابِ التي سبقَ الحديثُ عنهَا،
سيبويهِ:" وممّا يَنتصبُ على إضمارِ الفِعلِ المستعمَلِ إظهارُه قولُكَ: أَلاَ طَعامَ ولو تَمْراً،
قلتَ: ولو كانَ تَمْراً، وأْتِني بدابّةٍ ولو حِماراً. وإنْ شئتَ قلتَ: أَلاَ طَعامَ ولو تمرٌ، كأنّك
ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقطَ إلينا تمرٌ... ولو بمنزلةِ إنْ، لَا يكونُ بعدَها إلاّ الأفعالُ
سقط بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ مضمَرٌ في هذا الموضع تُبْنَى عليه الأَسماءُ، فلو قلت: أَلا
ولو باردًا، لم يحسن إلاَّ النصبُ، لأنّ بارداً صفةٌ. ... ومن ذلك قولُ العرب: ادْفَع الشرَّ
إصْبَعاً، كأنه قال: ولو دفعتَه إصبعاً، ولو كان إصبعا."([٢٥٢]) فهذهِ المواضعُ- وغيرُها مم
أسعد بتذكّرِهِ؛ هيَ مواضعُ تختصُّ بالفعلِ، فإنْ ظَهرَ فَبِها ونِعْمَتْ، وإن لم يَظْهرْ فهو مد
لا محالةَ ؛ جريًا على سَنَنِ العربِ في كلامِهَا . و اللـــــهُ أعلمُ!.

٢٥٠السابق ١/٩٨-٩٩
٢٥١السابق ١/٢٦٣
٢٥٢السابق ١/٢٦٨-٢٦٩

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحمدُ للهِ ربِّ العالمينَ عَلى عَونِهِ وتَوفيقِهِ وَتَيسيرِهِ، والصّلاةُ والسّلامُ علَى خيرِ الورى أجمعينَ ..!

وبعدُ:

فتلكَ مجالاتُ الإضمارِ في الكتابِ، وخصائصُ المضمرِ، ومحلهُ، وتِلكَ أبوابُهَا ومرابعُها التي تتردّدُ فيهَا آثارُهُ، وتفترّ بها الشّفاهُ صادرةً وواردةً..

وقدْ وفّقني اللهُ فوضعتُ يديَ علَى طاقةٍ من النتائج التي أحسبها مهمة وتخدم النحو ودارسيه، وتسهم في تجلية فكر سيبويهِ في هذا الموضوع، منهَا:

١ـ تأكّدَ لي ما توصّلَ إليهِ وأثبته بحثُ مصطلحِ الإضمارِ عندَ سيبويهِ، وَهُوَ أنَّ الإضمارَ عندَ سيبويهِ ليسَ الحذفَ الذي هو الاطراحُ والإسقاطُ وانتهاءُ علاقته بالتّركيبِ، وإنّما الإضمارُ عندهُ استتارُ جزءٍ مِن أجزاءِ التّركيبِ مع بقاء تأثيره اللفظيّ - العمل - والمعنويّ في التّركيبِ، كالأفعالِ، والمبتدأِ والخبرِ، والأدواتِ العاملةِ، كَما يشملُ الإضمارُ عندَ سيبويهِ الضّمائرَ بأنواعِهَا؛ إذْ سمّاها الإضمارَ.

٢ـ أنا، ونحنُ، وأنتِ، وأنتُما، وأنتُم، وأنتنَّ، وهُو، وهيَ، وهما، وهم، وهنَّ، وكُما، وكُم، وكُنّ،...إلخ هيَ الضّمائرُ بجميعِ حروفِها، ولم يجعلْ النونَ، والهاءَ، والكاف، هي الضّمائرُ فقط، ومَا سواها حروفٌ زائدةٌ.

٣ـ لا تحلّ الضّمائرُ المنفصلةُ محلَّ المتّصلةِ والمستترة؛ لاستغنائهم بهذه عن تلك، وتحلُّ المنفصلةُ في مواقعَ يتعذّرُ فيها وجودُ المتّصلةِ؛ لعدمِ قدرةِ هذهِ على الاستقلالِ بمفردِهَا والانفصالِ عنْ عواملِها .

٤ـ يُسمّي سيبويهِ الضّمائرَ بـالإضمارِ، وعلامةِ الإضمارِ، وعلامةِ المضمرِ، ولم يسمّها ضميرًا معَ استعمالِهِ كلمةَ الضميرِ في كتابِهِ، فقدْ وردتْ في الكتابِ في ستّةِ مواضعَ مرادًا بها الضّميرَ عينَهُ.

٥ـ امتناعُ اتصالِ ضميرِ النّصبِ بكانَ، وليسَ، ولا يكونَ، لقلّةِ سماعِهِ عن العربِ، وهو جائزٌ قياسًا على القليلِ الواردِ.

٦ـ لا يجيزُ سيبويهِ إضمارَ أدواتِ الجزمِ وأدواتِ الجرِّ مع بقاءِ أثرِهما اللفظي إلّا في الشّعرِ.

٧ـ يُضمرُ الفعلُ عندَ سيبويهِ جوازًا في ثلاثةِ أبوابٍ رئيسةٍ، بابُ الأمرِ والنّهي في سياقاتِ الأمرِ و النّهي، والدّعاءِ، والحديثِ جوابًا وردًا، والإغراءِ. وبابُ غيرِ الأمرِ والنّهي، في

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

سياقاتِ الهيئةِ والشّكلِ، والحالِ والمشاهدةِ، والحديثِ والكلامِ. وبابُ الإضمار بعد حروف مختصّة بالفعلِ، كإنْ، وإمّا، وهلّا..

ويضمر وجوبًا في ثمانيةَ عشرَ بابًا، تندرج تحت بابين رئيسين، الأول: إضمارُ الفعلِ مع الأسماءِ غيرِ المشتقّةِ، والثّاني: إضمارُ الفعلِ معَ المصادرِ والمشتقاتِ.

٨ـ يجعل سيبويه إضمار الفعل في المكرر من الإغراء (أخاك أخاك) ، والتحذير (الأسد الأسد)، والنهي(الصّبيَّ الصّبيَّ) من الإضمار الجائز (من إضمار الفعل المستعمل إظهاره).

٩ـ يُضمر الفعلُ جوازًا عند سيبويهِ إن كانَ الفعلُ قدْ استُعملَ مظهرًا في الموضعِ نفسِهِ.

ويُضمر وجوبًا إن لم يستعمل مظهرًا في الموضعِ نفسِهِ؛ لكثرةِ استعمالِه في كلامِهم، أو لكونِ المعمولِ صارَ بدلاً من الفعلِ، فكلُّ تركيبٍ صارَ فيه المذكورُ مصدرًا كان أو غيرَ مصدرٍ : صفةً أو اسمًا جامدًا جرى مجرى المصدر، أولم يجرِ مجراه- بدلاً من الفعلِ المضمرِ فإضمارُه من غيرِ المستعملِ إظهارُه أي واجبُ الإضمارِ .

١٠ـ فعلَ الغائبِ لا يُضمرُ؛ لاستلزامِهِ إضمارًا آخرَ .

١١ـ تَحدّثَ سيبويهِ عنِ إضمارِ المبتدأِ والخبرِ حديثًا مفرّقًا في الكتابِ، فلمْ يستقصِها فيمَا عقدَ لهما من أبوابٍ ولم يذكرْ جميعَ مواضع إضمارهما، كما لمْ يُبَيِّنْ حكمَ إضمارِهما.

١٢ـ عبّرَ سيبويهِ عن ما أضمرَ جوازًا من أجزاءِ التّركيبِ بلفظِ الإضمارِ فقط، ولم يعبّر بالحذفِ أو الخزلِ، أمّا ما أضمرَ وجوبًا (غير المستعمل إظهاره) فرادفَ لفظَ الإضمارِ بلفظِ الحذفِ أو الخزلِ قليلاً.

وأختمُ بالتّوصيةِ التّاليةِ: عليكمْ بكتابِ سيبويهِ فإنهُ ما زالَ بكرًا.

وآخرُ دَعوانَا أنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمينِ، وسلامٌ على عبادِهِ الّذينَ اصْطفَى..!

****

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصادر المراجع

ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمر عثمان ، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب ، المحقق: جمال مخيمر الناشر: مكتبة نزار الباز، مكة المكرّمة-الرياض ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
ابن الحاجب ، جمال الدين أبو عمر عثمان، الإيضاح في شرح المفصل، تح.د.موسى العليلي، مط العاني وزارة الأوقاف إحياء التراث الإسلامي.
ابن جني ، أبو الفتح عثمان، الخصائص ، المحقق: محمد النجار ، الناشر: عالم الكتب، بيروت ، الطبعة: الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
ابن جني ، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحق. حامد المؤمن، عالم الكتب، ط. الثانية ١٤٠٥ه١٩٨٥ م.
ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي ، الأصول في النحو ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.
ابن الشجري، هبة الله بن الشجري ، أمالي ابن الشجري، تح. الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
ابن عصفور ، علي بن عبد المؤمن، شرح جمل الزجاجي، تحق. صاحب أبو جناح، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.
ابن عقيل ،القاضي بها الدين ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، تح.محمد بركات، مكز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى،١٤٠٥ه
ابن فارس، أحمد بن فارس، مقاييس اللغة، تحق. عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ه-١٩٧٩م.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني، شرح التسهيل، المحقق: عبدالرحمن السيّد وزميله، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الجيّاني، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبدالمنعم هريدي، مركز البحث العلمي، جامعة ام القرى ط١.
ابن مضاء، أبو العباس أحمد بن عبدالرحمن القرطبي، الرد على النحاة، تحقيق د. محمد البنا، دار الاعتصام، ط١ ١٣٩٩ ه ــ ١٩٧٩ م.
ابن منظور ، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت ، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
ابن هشام، جمال الدين بن هشام الأنصاري ،مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،تح. :محمد محيي الدين عبدالحميد، دار احياء التراث العربي
ابن يعيش، يعيش بن يعيش،شرح المفصل، عالم الكتب ،بيروت.
أبو المكارم، علي محمد، الحذف والتقدير في النحو العربي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
الأحوص، ديوان الأحوص الأنصاري، جمع وتحقيق إبراهيم السامرائي، النعمان بالنجف١٣٨٨ه
الأخطل ، ديوان الأخطل، تح. إنطوان صالحاني، بيروت ١٨٩١م.
الأزهري ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ ، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، المحقق: محمد باسل عيون السود ، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، توزيع مكتبة عبّاس الباز، الطبعة: الثانية ٢٠٠٦م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأعلم الشّنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان، النكت في تفسير كتاب سيبويه، تحقيق زهير سلطان، معهد المخطوطات العربية، المنضمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ط ١٤٠٧ه ١٩٨٧م.
الأنباري ، كمال الدين ، أسرار العربيّة ، تحقيق: محمد البيطار ، الناشر: المجمع العلمي العربي، دمشق، ١٣٧٧-١٩٥٧ه .
الأنباري ، كمال الدين،الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ ٢٠٠٣م.
الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين ، إرتشاف الضّرب من لسان العرب، تحق. النماس، ط الأولى ١٤٠٤ه ١٩٨٤م.
الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين ، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل عبد الموجود وزملاؤه ، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.
الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين ، التذييل والتكميل في رح التسهيل، تحق. د. حسن هنداي، دار القلم، دمشق، ط الأولى ١٤١٩ه ١٩٩٨م.
البخاري، صحيح البخاري، المكتبة الإسلامية استانبول، تركيا، ١٣١٥ه.
البغدادي، عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب، بولاق١٢٩٩.
التّبيتيّ، عيّاد بن عيد، ابن الطراوة النحويّ، مطبوعات نادي الطائف الأدبي، ط الأو ١٤٠٣ه ١٩٨٣م.
الجرجاني، عبد القاهر الجرجاني، المقتصد،تح. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية.
جرير، ديوان جرير، جمع وتحق.عبد الله الصّاوي، مطبعة الصاوي. ١٣٥٣ه.
الرشود ، حصّة بنت زيد ، الوجوب في النّحو ، الناشر: معهد البحوث العلمية بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.
الرضي، رضي الدين الاستربادي، شرح الكافية،تحقيق:يوسف حسن عمر ج١ منشورات جامعة بنغازي ج٢ ،٣ ،٤ نشر جامعة قاريونس.
الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، الجمل في النحو، تحق. علي الحمدمؤسسة الرسالة بيروت، ط ٢، ١٤٠٥ه ١٩٨٥م.
الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، المفصل في صنعة الإعراب ، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الثانية.
السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد، الأمالي ، تحقيق: د. محمد البنّا.
السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد ، نتائج الفكر في النّحو، تحقيق: محمد البنا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.
سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨.
السيرافي، أبو سعيد الحسن بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه، تحق. أحمدمهدلي، علي سيد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨م.
السيوطي، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر النحوية ، مجمع اللغة بدمشق.
العجاج، ديوان العجاج، تح. عزة حسن، دار الشرق، بيروت ١٩٧١م.
العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، إملاء ما منّ به الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٩-١٩٧٩م.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، اللباب في علل البناء والإعراب، تحق. غازي مختار طليمات، دار الفكر بيروت ط الأولى١٤١٩ه ١٩٩٥ م.
العلوي، أبو علي الحسن بن أحمد، الإيضاح العضدي، تحق. حسن فرهود، ط ٢، دار العلوم للطباعة والنشر ١٩٨٨م.
الفارسي، أبو عبدالله بن جعفر، ضرائر الشعر (كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة)، تحق. محمد زغلول ومحمد هدارة، دار الأندلس، منشأة المعارف، الأسكندرية.
الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي في ضوء شرحه للكتاب، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب ، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة ، النشر: عالم الكتب، بيروت.
المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل،تح. وليم رايت، ليبسك، ١٨٤٠
المرادي، بدر الدين بن أم قاسم ، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق قباوه وزميله، منشورات دار
المرادي، بدر الدين بن أم قاسم المرادي، توضيح المقاصد والمسالك في شرح الألفية، تح عبدالرحمن علي سليمان، رسالة دكتوراه.
المرزوقي، شرح ديوان الحماسة، تحق. عبدالسلام هارون، لجنة التأليف ١٣٧٢ه.
مسكين الدارمي، ديوانه، تح. خليل العطية، بغداد١٣٨٩ه.
الميداني، مجمع الأمثال، البهية ١٣٤٢ه.
النابغة، ديوان النابغة الذبياني، ضمن خمسة دواوين، مط. الوهبية ١٢٩٣ه.

مراجع إلكترونية:

المكتبة الشاملة: shttp://shamela.ws

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner